الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- زوولوجيا المعرفة السياسية في إسرائيل
- الدولة الفلسطينية: بين التسويف الأميركي والرفض الإسرائيلي والعجز العربي
- مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي

- Le contrôle de constitutionnalité des actes administratifs: Expériences des Conseils d'Etat libanais et français
- Globalization and the challenges to safe souvereignty and security

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثاني والخمسون - نيسان ٢٠٠٥

أيّ تغيير؟

دعوات إلى التغيير في منطقة الشرق الأوسط نسمعها من أوساط دولية مختلفة، ونتلقاها من مراكز أبحاث ودراسات هنا وهناك، مراكز من تلك التي تطرح الخيارات الستراتيجية، وتشارك إلى نحوٍ ما في صناعة القرار، في كلٍّ من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

ظنَنّا في البداية أنّنا أمام تغيير سوف يلغي ديون منطقة الشرق الأوسط، وهي ديون لا تساوي برمتّها، ربع تكاليف حرب العراق. وظنَنّا أنّه سوف يتمّ تحقيق الحرية في تلك المنطقة، فتنسحب القوّات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عام 1967 تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 242. وظنَنّا أنّه سوف يتم إعداد برامج تطوير وتنمية في حقول معرفية عديدة، كعلم الطاقة والمعلوماتية والخدمات المصرفية والصناعات عالية التقنية، حقولٌ لا نزال نحتاج الكثير في سبيل ترقيتها ورفع شأنها. لكن يبدو أنّ التغيير لن يشمل شيئاً من ذلك. من هنا يحق لنا أن نتساءل: هل أنّ إعادة تشكيل الشرق الأوسط هي التغيير الموعود؟ وكيف ستكون إعادة التشكيل؟ وهل أنّ خلق كيانات وإلغاء كيانات هو الهدف المقصود؟ وهل أنّه، بكل وضوح، تعميم للنموذج العراقي على المنطقة اقتتالاً واحتلالاً وتفتيتاً واستحضاراً للخلافات التاريخية والفروقات المذهبية والاختلافات العرقية؟ إنّ الدعوة إلى التغيير كلمة حيوية تبعث النشاط والحماس والاندفاع، وتفعل فعلها في صفوف الشباب الطامح إلى الأصحّ والأكمل، لكن أيّ تغيير جاء في المشاريع المذكورة، يدعونا لنترحّم على حالة الركود التي نعانيها من وقت إلى آخر، لأنّ تسليم قدرنا وخيارنا لطروحات مبهمة وعناوين غامضة سرعان ما يغرقنا بتفاصيل ملعونة وغد مجهول مشؤوم المصير. من هنا ضرورة التنبيه والتحذير، ومهلاً، لنتطلّع جيداً يميناً ويساراً، لعلّنا نتجنّب ألغام التغيير المزعوم، وأفخاخه وخفاياه.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثاني والخمسون - نيسان 2005

زوولوجيا المعرفة السياسية في إسرائيل.....د. **فردريك معتوق** 5

الدولة الفلسطينية: بين التسويف

الأميركي والرفض الإسرائيلي والعجز العربي.....د. **ميشال يمّين** 31

مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور

الإستراتيجي الإسرائيلي.....إحسان **مرتضى** 85

خلاصات

العولمة و تحدّيها السيادة و الأمن.....عايدة ضاهر 133

الرقابة الدستورية على الأعمال الإدارية:

تجربة مجلسي شورى الدولة اللبناني و الفرنسي.....وسيم وهبة 135

زوولوجيا المعرفة السياسية في إسرائيل

د. فردريك معتوق*

منذ عهد رئيسة الوزراء غولدا مئير التي كانت تصف الفلسطينين بالجراد، إلى الثالث عشر من شهر كانون الأول 2004 حيث نعت يحيال هازان، أحد نوّاب حزب ليكود في الكنيست الإسرائيلي، العرب بالدّيدان، إثر عملية عسكرية ناجحة قام بها فلسطينيون ضدّ الجيش الإسرائيلي في رفح، ومروراً بمناحيم بيغن، الذي وصف العرب بالبهائم، والجنرال رافائيل إيتان الذي وصفهم أيضاً بالصراصير المخدَّرين، والجنرال ورئيس الوزراء يهود باراك الذي نعتهم بالتماسيح، والحاخام يوسف الذي وصفهم بالأفاعي، بحضور رئيس دولة إسرائيل، ورئيس الوزراء آرييل شارون الذي عاد ووصف الفلسطنيين بالجراد... سبحة طويلة من الإتهامات تستوقفنا لدلالاتها ولثباتها في القاموس السياسي الإسرائيلي المعاصر. علماً أنّ هذه المفردات المختارة التي لا تبارح الخطاب السياسي الإسرائيلي منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى اليوم، تستند إلى حال العداء القائمة بين شعبين وقومين يعيشان على أرض واحدة.

*عميد معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

ونشير هنا إلى أنّ حال عداءٍ مشابهة كانت قد نشأت بين قسم من اللبنانيين، إبّان الحرب اللبنانية، والفلسطينيين تحديداً، وكانت قد أفضت إذ ذاك إلى نعت الفلسطينيين بالسوء. وقد تكرّرت المسألة إبّان إجتياح الكويت، أثناء حرب الخليج عام 2000, حيث نُعتَ الفلسطينيون بأنّهم بلا وفاء.

نلاحظ هنا مباشرة أنّ الخلاف السياسي الحاد، وحتى الدموي، الذي قام بين اللبنانيين والكويتيين من ناحية، والفلسطينيين من ناحية أخرى، لم يفضِ بأبناء هذين الشعبين إلى الذهاب أبعد من ذلك، فبقي الفلسطينيون، في الوعي السياسي العام، في كلٍ من لبنان والكويت، وعلى الرغم من القطيعة، قوماً وشعباً. أي أنّ الخلاف السياسي لم يؤدِّ إلى العمى السياسي أو إلى اعتماد موقف عنصري كالذي تمخّض عنه الصراع الفلطسيني – الإسرائيلي. علماً أنّ اللبنانيين و الكويتيين ليسوا لا أشدّ ذكاءً ولا أقلّ عصبيَّة من الإسرائيليين. فلمَ يا تُرى هذا الجنوح المقصود في الخطاب السياسي لقادة الدولة العبريّة، إذ لا بدّ أن تكون له وظيفة محدّدة يقوم عليها في الحياة السياسية العامة، لإصراره اللافت على موضعة الفلسطينيين في عالم الحشرات والحيوانات الزاحفة؟ هذا ما سنحاول تحليله في الصفحات الآتية.

1- ثبات الزوولوجيا السياسية الإسرائيلية:

لا تفتقر الصحافة الإسرائيلية إلى مفردات الديمقراطية، وكذلك أهل الياسة في هذه البلاد، بل إنّ إتقاناً لفظياً وإعلامياً كبيراً لها قد ساهم في تعميم فكرة في الغرب مفادها أنّ الدولة العبرية دولة ديمقراطية. ونلاحظ هنا سهراً لافتاً عند القادة السياسيين الإسرائيليين على المحافظة على هذه الصورة المفيدة جداً على المستوى الديبلوماسي والدولي.

بيد أن الأمر يختلف عندما ننتقل من الخطاب السياسي الخارجي إلى الخطاب السياسي الداخلي، حيث نلاحظ تخلّياً مقصوداً عن العفّة الديمقراطية ولجوءاً متعمّداً الى قاموس المصطلحات الغريزية، المستمَّدة من الفوبيا السياسية العامة في إسرائيل، لا من الوعي السياسي الموضوعي.

وهنا نتساءل: هل إنّ المسألة مجّرد زلاّت لسان (lapsus)، علماً أن سيغموند فرويد قد أشار إلى دلالة زلاّت اللسان على المستوى النفسي، أم أنّ الأمر يتعلّق بضعف في الضبط الخطابي عند قادة سياسيين لا يتمالكون أعصابهم؟ غير أن الأجوبة التي نتلقّاها على هذين السؤالين مفادها أنّ زلاّت اللسان الإسرائيلية ليست زلاّت لسان نفسية، غير واعية وغير مقصودة، بل إنّها زلاّت لسان سياسية واعية ومقصودة، وإنّ الأشخاص الّذين صدرت عنهم هم من السياسيين المحنّكين الذين يعرفون تماماً كيف يضبطون انفعالاتهم العامة بغية الوصول إلى الأهداف السياسية التي تخدم مصلحة الكتل السياسية التي ينتمون إليها.

فلا عفوية ولا انفعال في اللجوء إلى زوولوجيا المعرفة السياسية من قبلهم، تماماً كما أنّ قادة النظام العنصري في جنوب أفريقيا السابقة، أيام النظام العنصري «الأبار تايد» كانوا يصّرون على تشبيه المواطنين السّود في بلادهم بالبهائم والقرود. فاعتماد هذه التشكيلة من المفردات التشبيهيّة هو من ثوابت الأنظمة العنصرية ماضياً وحاضراً، علماً أنّ أبرزها في هذا المجال كان النظام النازي الذي كان اليهود أنفسهم أبرز ضحاياه.

ومما يزيد التأكّد من أصالة هذه النزعة عند قادة إسرائيل أمران: أوّلهما السهر على الإدلاء العلني بهذه النعوت التحقيرية، من على منبر رسمي أو أمام وسائل إعلام واسعة الإنتشار، بغية إيصال رسالة عامة لا لُبس فيها ولا مجال للتراجع عنها لاحقاً. والثاني ثباتها التاريخي، ذلك أنّ العقود المختلفة منذ نشأة دولة إسرائيل وحتى اليوم قد شهدت تعاقباً

رسمياً على تصريحات تذهب كلّها في الإتجاه نفسه، وتصّر على عدم الإعتراف بإنسانية الفلسطينيين بإغراقهم الدائم تحت وابلٍ من النّعوت والأوصاف تجعلهم في مصافِ أحقر المخلوقات في عالميِ الحيوانات والحشرات.

فالطابع العام للمصطلحات الزوولوجية الإسرائيلية هو طابع رسمي، أي أنّ هذه المفردات السياسية المجازية هي جزءٌ لا يتجزّأ من إيديولوجيا الطبقة السياسية الحاكمة في هذه البلاد، إذ أنّها تندمج تماماً مع ذهنية سياسية عامة تترجم نفسها ميدانياً بنسف المنازل وجرفها والعقاب الجماعي، غير فاسحة المجال أمام بدائل للعنف المادّي المباشر. فأفكار وتصوّرات وأحكام الطبقة السياسية الحاكمة في إسرائيل لا تفصل ما بين الأفكار الواعية والأحكام الغريزية، بل إنها تدمجها كلّها مع بعضها البعض، في طبخة معرفية هاجسها الأكبر الإبقاء على حال العداء وتعميقها إلى ما لا نهاية.

كما إنّ إيديولوجيا الزوولوجيا هذه تصرّ على التعميم العنصري المقصود بالإنتقال غير العفوي من الفلسطينيين إلى العرب عامة، كاشفة عن البُعد الحضاري لهذه العنصرية التي تحاول تجاهل ما للعرب تحديداً على بني إسرائيل من أفضال في نقلهم من فلسطين إلى إفريقيا الشمالية ومن بعدها إلى الأندلس حيث انتقلوا منها نحو هولندا وألمانيا لاحقاً.

فتعميم الإحتقار السياسي على الفلسطينيين وسحبه على العرب، على أجنحة ما يشبه العفوية اللفظية، يشكّل أيضاً ثابتاً من ثوابت الإيديولوجيا الإسرائيلية المعاصرة التي تنظر إلى مشكلتها ككتلة عامة، شعوراً منها بالتضامن الذي يشدّ أهل الضاد إلى بعضهم البعض، ورغبة منها في التمايز الحضاري عنهم.

فهذا كله يعني أنّ اعتماد قادة إسرائيل لتشكيلة المصطلحات هذه هو إعتماد رسمي وثابت ومدروس. هو مدروس، لأنّه يراد منه تأدية وظائف محدَّدة، بخاصّة على المستوى الداخلي حيث تقوم الحياة اليومية والعملية

الإسرائيلية وحيث لا يراد للعملية الديمقراطية الحقيقية أن تأخذ مجراها. وهو مدروس لأنّه غير عفوي، على عكس ما يتظاهر به. ذلك إنّه يدخل في رؤية متكاملة للشأن السياسي لا اعتراف فيها بالآخر الفلسطيني، واستطراداً بالعربي.

وهو مدروس أخيراً لأنّه يدخل في صميم الإستراتيجية الإسرائيلية الحالية التي تهدف إلى محو الآخر السياسي من الوجود. فالحيوانات والحشرات لا تساوي البشر من ناحية، كما أن لا قدرة لها على ممارسة الشأن السياسي المسؤول.

فما هي وظائف هذه الزوولوجيا المضحكة المبكية التي تسرّ قلوب الإسرائيليين ولا يعترض عليها أحد، لا سياسياً ولا قضائياً، في بلد يدّعي اعتماد السلوك الديمقراطي في المجال السياسي والعدالة الإجتماعية في القضاء؟

2- الوظيفة السياسية:

الوظيفة الأولى لهذه العملية المتنوّعة الأوجه واللفظية الشكل تكمن في قطع الطريق أمام الحوار مع الآخر، الفلسطيني أو العربي، لا فرق. فكيف ينشأ حوار بين عنصرين غير متكافئين في الطبيعة؟ إذ عندما يغدو الآخر حيواناً زاحفاً أو حشرة، فكيف السبيل إلى قبول فكرة الحوار معه؟ فالحوار شأن راقٍ وإنساني، نمت على أساسه الحضارات وتحققت بفضله الإنجازات الكبيرة على كل صعيد. إلاّ أنّ هذا الشأن لا يصّح إلاّ بين البشر، بين عناصر متكافئة تبغي الدخول في عملية تبادل تجارب وأفكار وتصوّرات. وطالما انّ الفلسطيني هو، في الزوولوجيا السياسية الإسرائيلية، مجرّد حشرة أو حيوان زاحف، فإمكانية الحوار معه منتفية بشكل طبيعي.

إن نعت الفلسطيني بهذه التشكيلة من النعوت التحقيرية لا يأتي مصادفة، بل يُراد منه فصل العنصرين اللذين تتألف منهما المعادلة الصراعية الإسرائيلية – الفلسطينية عن بعضهما البعض، كخطوة أولى، ثم محو

العنصر الثاني منها، إيديولوجياً، بوضعه في مستوى لا يلتقي معه الإنسان، بحيث يغدو الإسرائيلي في نهاية المطاف وحده في المعادلة الإنسانية، السياسية، يكافح حشرات وحيوانات زاحفة دخيلة على عالمه، آتية من بواطن الأرض ومن عالم الظلم والظلام.

فقادة دولة إسرائيل الحالية، والتي وُضِعَ نموذجها الإرشادي على ضوء نبذٍ طويل وتحقيريّ لليهود في الغرب الأوروبي، فتجسّد هذا النموذج الإرشادي في الإيديولوجيا الصهيونية التي لا يزال يشرب منها أهل هذا الكيان، قد إستبطنوا هذا الموقف النافي لهم فعكسوه على أهل فلسطين. فهم اليوم، رسمياً، وطالما أنهم يجاهرون باللجوء إلى مجموع الإصطلاحات الزوولوجية هذا، يعلنون على الملأ أنهم ليسوا على إستعدادٍ بتاتاً للحوار مع عناصر لا تتساوى معهم في الإنسانية. فبإبعادهم لعناصر المعادلة السياسية وبمحوهم الرمزي للفلسطيني فيها، ينفي قادة إسرائيل إمكانية الحوار البنّاء بين الطرفين. بل إنهّم يدعون مواطنيهم، في لا وعيهم السياسي، إلى التعامل مع الفلسطيني دون رحمة ولا شفقة، بحيث يغيب وخز الضمير عند اللجوء إلى القمع الأعمى. فعندما يهدم الجنود الإسرائيليون منازل للفلسطينيين، لا يشعرون بأيّ ذنب، لأنّهم قد تهيأوا وا تحديداً للتعامل مع هذا الآخر على أساس النفي المطلق من الوجود؛ فهم لا يهدمون بيوتاً بشرية، في وعيهم السياسي العام، بل أوكاراً للصراصير ومخابىء للجراد وحفراً للأفاعي.

وبذلك يكون قادة إسرائيل، منذ نشأة هذه الدولة وحتى اليوم، قد عمدوا إلى تأصيل فكرة باطنية تمنع الحوار من ناحية وتهّيء النفوس للقمع الأعمى من ناحية ثانية. علماً أن العمليتين تتكاملان على الأرض وتُفضيان بالمشهد الفلسطيني إلى مسلسلٍ يومي من القهر والتدمير يشكّل حلقة مفرغة لا مجال للخروج منها من داخلها.

الحوار مقطوع عمداً من رأس الهرم السياسي الإسرائيلي، والدعوات الإعلامية التي تُطلق في هذا المجال، للرأي العام العالمي، إنّما تهدف إلى

إرضاء الضمير العالمي المشغول بحقوق الإنسان ووضع حدٍّ للنزاعات.
وقطع الحوار على هذا النحو، من قبل قادة دولة إسرائيل الحالية، يجيء في سياق خطّ سياسي إختاروه لكيانهم، إذ أنّهم يعتقدون أن لا حاجة لهم للحوار، لكونهم في موقع قوة على المستويين العسكري والديبلوماسي. من هنا المسؤولية المشتركة لهذه السياسة، ما بين قادة الدولة العبرية، في الداخل، وقادة الدول النافذة في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية حالياً، في تطويب قطع الحوار الحقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

فقطع الطريق على الحوار، بهذا الشكل البنيوي الحاصل، المحكم والكامل، لا يصحّ لولا تضافر العمليتين: العملية الرسمية الإسرائيلية، في الداخل، والعملية الرسمية للدول النافذة التي تتبنّى العملية الأولى على المستوى العالمي. فحلقة قطع الحوار الداخلية مغلَّفة بحلقة ثانية، عالمية، تحميها من الخارج. وإلاّ كيف نفسّر هذا السكوت الإعلامي الصارخ على الزوولوجيا السياسية لقادة إسرائيل، منذ 1948 وحتى اليوم؟

ماذا لو قام قادة فلسطينيون رسميون برشق الإسرائيليين بنعوتٍ تحقيرية كتلك التي استخدمها رؤساء وزارة ووزراء ونواب إسرائيليون منذ خمسة عقود ونيّف؟ أما كان تناولها الإعلام العربي وندّد بأصحابها وبنى عليها تحليلاً سياسياً يضع الإسرائيليين في خانة الضحايا والفلسطينيين في خانة المعتدين؟ فلماذا لا يُعتبر هذا الإعتداء السياسي اللفظي إعتداءً سياسياً لا مجال للسكوت عليه؟

صحيح أنّه لا يتحرّك ساكن داخل أروقة وزارة العدل الإسرائيلية، ولا من يفكّر برفع دعوى ضدّ من تصدر عنه هذه النعوت السياسية الجارحة والمهنية، لا بالأمس ولا اليوم، إنمّا صحيح أيضاً أنّنا لم نسمع عبر العالم تشهيراً سياسياً بهذه الألفاظ الثابتة والدائمة التي تواكب الخطاب السياسي الرسمي الإسرائيلي.

فالحلقة السياسية والإعلامية الخارجية تؤمّن الحماية للحلقة السياسية

الداخلية وتساهم في تصلّبها وتماديها عبر الزمان، تماماً كما كانت الحال في دولة جنوب أفريقيا السابقة التي كان قادتها العنصريون البيض ينعتون السود بالبهائم والقردة بغية تحقيق عملية الفصل والمحو الرمزي، الثنائية الطابع، القائمة حالياً في إسرائيل. ولم تتّخذ هذه الدولة الإفريقية توجّهها الديموقراطي الجديد إلاّ بعدما إنكسرت الحلقة الخارجية، المغلّفة للحلقة الداخلية وحاميتها؛ الأمر الذي حرم الخطاب العنصري الداخلي من شرعية الإستمرار، فتداعى خطاب الأبارتايد، ثم تداعى معه الكيان السابق بكامله.

فقطع الحوار السياسي، المقصود، يهدف إلى عدم إعتماد المبدأ الديموقراطي في معالجة الصراع القائم، ذلك أنّ اللجوء الدائم إلى القاموس العنصري عند قادة إسرائيل الحاليين يعني جهراً عدم الرغبة في اعتماد قاموس الديموقراطية، إذ لا مجال لاعتبار الآخر السياسي حيواناً زاحفاً أو حشرة، والدخول معه، بعدها، في حوار متكافىء وبنّاء على أساسٍ ديموقراطي.

من هنا فإنّ الإصرار على إعتماد هذه الترمينولوجيا (terminologie) السياسية يؤدي وظيفة بالغة الأهمية في إبقاء المعادلة السياسية العامة على ما هي عليه. فعلى المستوى الداخلي تؤكد شحن النفوس والمشاعر ضد الآخر (الفلسطيني) على نحو يكرّس القطيعة بين الطرفين ويستفزّ الإسرائيليين إنسانياً ضد الفلسطينيين بشكل ثابت ودائم؛ أمّا على المستوى الخارجي فإنّ هذه الترمينولوجيا السياسية تشكّل بالونات اختبار، يطلقها القادة الإسرائيليون من حين لآخر، للتأكد من أنّ التأييد العالمي لا زال لصالحهم، عبر عدم التعليق على مصطلحاتهم وتطويب مغزاها السياسي ضمناً، فينام عندها قادة إسرائيل نوماً هانئاً لعلمهم أنّ النوايا الديبلوماسية العالمية لا تستعديهم، ولا حتى تعترض على ألفاظٍ غادرت قاموس الديموقراطية الدولية منذ زمن بعيد.

وتغدو بذلك المصطلحات المذكورة ذات وظيفة سياسية مزدوجة: تؤمّن

إستمرارية حال العداء وانقطاع الحوار على المستوى الداخلي، كما تسمح بالتأكّد من التأييد الضمني الصامت على المستوى الدولي. فعدم التعليق عليها، خارجياً، يصبح جزءًا من استمرارية استخدامها.

ذلك أنّه لو ظهرت في الإعلام الرسمي الخارجي تعليقات تدين هذه الترمينولوجيا السياسية، لقامت إسرائيل على الفور بالإمتناع عن اللجوء إليها، حفظاً لصورتها العالمية.

غير أنّ هذه الصورة لم تتأثر منذ 56 سنة وحتى اليوم بتلك الترمينولوجيا، لا بل يصّح القول بأنّ هذا الإستخدام الثابت والتاريخي لمصطلحات التحقير السياسي من قبل قادة إسرائيل المعاصرين والسابقين لا يضّر بمصالح هذه الدولة، بل يفيدها في الوقت الراهن.

3- الوظيفة الإيديولوجية:

عندما يطلق قادة إسرائيل الكبار نعوت التحقير المشار إليها، فهم إنّما يتوجّهون إلى مستمع محدّد. وهذا المستمع هو الإنسان الإسرائيلي عموماً، علماً أن المستمع الأمثل هو الشباب الإسرائيلي. فهو يشكّل العجينة الطرّية المستعدة للإنفعال أكثر من سواها. وبما أنه الجزء المستقبلي من جسد البلاد، فالتأثير عليه بالغ الأهمية.

لذلك فإنّ الخطاب العنصري الرسمي الإسرائيلي يتوجّه قبل أي شيء إلى الأجيال الطالعة، فيرسّخ في ذهن أبنائها صوراً للحقد الإنساني، مطلوب منها أن تفعل فعلتها التدميرية لاحقاً في الذهن. فعندما يسمع شابّ أو شابة من الإسرائيليين، في مطلع شبابه، و من على منبر أعلى مؤسسات بلده السياسية، ومن فم كبار الشأن السياسي في البلاد، نعوتاً تحقيرية من هذا العيار، فلا شك أنّه يتأثر بها في عمق وعيه.

و هذا هو المطلوب تحديداً. وبما أنّ سكّان إسرائيل يشهدون إزدياداً مطّرداً، فالإبقاء على الإستنفار الإيديولوجي ضروري جداً، و قد قفز عدد سكان إسرائيل من 3,8 مليون نسمة عام 1980 إلى 4,5 مليون عام 1990, ثم

إلى 3, 6 مليون عام 2002 [1].

ونلاحظ في المقابل وفي موازاة هذه الظاهرة، إزدياداً في اللجوء إلى الترمينولوجيا الزوولوجية، حيث أنّ معظم النعوت التي أُطلِقَتْ - ما عدا نعت غولدا مئير - جاءت في الحقبة الزمنية الممتدة بين 1980 و2002, أي في فترة المدّ السكاني في إسرائيل.

ونتساءل هنا: هل إنّ ذلك كان من باب الصدف؟ ونُجيب: بالطبع لا صدفة في الأمر، بل هو تزامن مقصود، يهدف إلى شحن النفوس في زمن التغييرات. فقسم كبير من هؤلاء السكان هو إمّا من الشباب وإمّا من البلدان الإشتراكية السابقة أو الإتحاد السوفياتي السابق. وبالتالي فهم بحاجة إلى تجنيد إيديولوجي وإعادة تأهيل طبقاً لمقتضيات الإيديولوجيا السائدة والقائمة على استعداء الآخر وقطع جسور الحوار معه.

فالنعوت الشائنة شعارات سياسية يطلقها قادة إسرائيل عمداً في أزمنة الشدائد والتحوّلات بغية مناهضة التحوّل الذهني والبقاء في دائرة موحَّدة تستفزّ النعرات العصبيّة.

فما يُطلَق عليه تسمية الشعب الإسرائيلي هو في الواقع اليوم مجرّد جمهور تسوده العصبيّات. وتوجيه الحقد على الفلسطينيين (والعرب) أفضل أسلوب لتجنّب تفجّر العصبيّات الداخلية (سفرديم ضد أشكناز، يهود روس ضد يهود محلّيين) التي تحكم المعادلة الداخلية.

فالمطلوب من إصطلاحات الإدانة السياسية الزوولوجية هو استنهاض العدائية الكامنة في الوعي واللاوعي عند الشباب والوافدين بشكل خاص، بحيث يدخلون في النغم العصبي العام السائد في البلاد.

ولهذه العملية التعبوية طابع تربوي يقوم على تمرير الرسائل الهامة وربّما المصيرية في المفهوم الصهيوني تحت أشكال لا تبوح بأهميتها.

وهنا يحضرنا ما كتبه في هذا الصدد عالم الإجتماع الفرنسي بيار بورديو الذي قال إن «حيلة العقل التربوي تكمن تحديداً في أن تنتزع ما هو أساسي، تحت ذريعة أنك تطالب بأمور لا قيمة لها» [2].

فبحجّة الإنفعال أو عدم ضبط الخطاب، يلجأ قادة إسرائيل إلى شحن العصبيّات، من فوق، بكلمات محدودة، ولكن من خلال صورة تعلق في ذهن المستمع الساكن، الشاب أو الوافد.

هنا لا مجال للكلام عن مُحاور بدل مستمع، إذ أنه عندما يتفوَّه قادة السياسة في إسرائيل بالنعوت الشائنة التي اشتهروا بها، فإنهّم لا يخاطبون محاورين، بل يخطبون في جمهور من المستمعين، يتلقّى وينفعل غريزياً وعصبياً.

فالصورة تستفزّه غريزياً، كما أنّها تستنفره عصبياً؛ والعصبيّة هنا تأخذ معناها الخلدوني الكامل، أي أنّها تعني رابطة الدم والدين، إذ يخاف المستمع بعدها من الفلسطينيين على دمه وعلى دينه، وينهض ذهنياً للدفاع عنهما.

يدّعي قادة إسرائيل أنّهم يعيشون في كيان ديموقراطي، غير أنّنا عندما نستمع إلى الطريقة التي يأتون بها على ذكر الفلسطينيين، وبخاصة عندما لا نسمع أصواتاً أخرى، رسمية أو شعبية، تندّد بالنعوت التحقيرية المستخدمة، فهذا يعني أنّنا في بلد تسوده العصبيّات، إذ أين المحاور الديموقراطي الذي يبدي رأيه بحرّية ويدافع عن العدالة والمساواة وحقوق الإنسان في كل ذلك؟

فقادة إسرائيل لا يخاطبون ذهنية حديثة، تقيم وزناً للإنسان بغضّ النظر عن أيّ إعتبار آخر، بل إنّها تلعب على عصبيّات و مشاعر منها ما هو واعٍ ومنها ما هو دفين. فهم، بوقاحة قادة القبائل، يمررّون رسائل واضحة ومحدَّدة، بين الحين والآخر، تحافظ على وتيرة الإستنفار الغريزي التي تخدم مصالحهم، ويعاملون جمهورهم كجمهور من الأتباع والأزلام، قد يناقشون كل شيء ما عدا هذه النقطة بالذات التي ترتبط بمصالح السلطة والبقاء، من منظورهم الضيّق.

فالحداثة هي الشقّ المعلن من الخطاب السياسي الرسمي الإسرائيلي؛ أما شقّه الدفين فينبغي البحث عنه في العصبيّة القبلية التي يُسمح لها

بالإطلالة العلنية بشكل مدروس، من حين لآخر، حفظاً للمظهر الحديث الذي تتقنّع به أمام الرأي العام العالمي.

يتّضح من كل ما سبق أنّ وظيفة مجموع المصطلحات التحقيرية التي أتينا على ذكرها، على المستوى الآلي، هي إعادة إنتاج منتظم ودوري لعصبيّة الكراهية والعداء، فبدون نعرات العداء، لا قدرة للعداء على أن يستمر. من هنا فإن تصوّرات المعرفة السياسية الإسرائيلية الراهنة، كما يبلورها لفظياً قادة إسرائيل، بخاصّة خلال العقود الثلاثة الماضية، تجدّد حيوية النعرة العصبيّة التي يراد لها أن تكون الترس الإيديولوجي للتعامل السياسي مع الآخر.

وهذا الترس الإيديولوجي، بصلابته العصبيّة، جدير بأن يؤمّن إعادة إنتاج استعدادات العداء عند الإسرائيلي الذي يبقى بذلك أسير نعراته ومخاوفه. فالنعرة العصبيّة الآتية على متن صورة بغيضة وكريهة للآخر الفلسطيني، تحرّك غريزياً عند الإسرائيلي مشاعر الخوف الدفين. فالخوف الأمني من الآخر يضحي بعدها رهاباً عميقاً وفوبيا من إعتداء هذا الآخر الوشيك عليه.

فكلّما سمع الجمهور الإسرائيلي نعتاً تحقيرياً للفلسطيني، مستمدّاً من عالم الحيوانات الزاحفة والحشرات، كلّما تجدّد إستعداده للإقتناع بفحواه. وبما أنّ هذه المسألة قد مضت عليها أجيال عدة حتى اليوم، فإنّ قوّة الدفع الإيديولوجية، المتراكمة، التي تتمتّع بها، قوية جداً. فيكفي إطلاق نعت مشين من حين لآخر، لتجديد فعالية هذه الإستعدادات العصبيّة. وهذا هو تحديداً ما يفعله قادة إسرائيل الذين يدلون بجرعات تحريضية عندما يرون ذلك مناسباً.

وما يزيد في إطلاقيّة هذه الإتهامات السياسية الهادفة إلى تدمير صورة الآخر في الوعي واللاوعي الإسرائيليين، طابعها التعميمي. فالحشرات والحيوانات الزاحفة المذكورة تأتي دوماً على صورة الجمع، لمزيد من التخويف والترهيب الذهني.

4- الوظيفة المعرفية:

يهدف اللجوء الدوري للنعوت التحقيرية على لسان قادة إسرائيل، على المستوى المعرفي، إلى استبعاد العقلانية جذرياً من الموضوع. فعندما نحاكي عالم الحشرات والحيوانات الزاحفة، لايبقى مجالٌ للّجوء إلى العقلانية، بل إنّ ما يستحضره مباشرة وعيناً هو الغريزيّة.

فالهدف الأبعد من تسليط الإنتباه على هذه الصّور المقزِّزة للآخر الفلسطيني، إنمّا يكمن في توجيه رسالة معرفية مزدوجة في ما يخصّ العلاقة به. فالرسالة الأولى تقصد الفلسطينيين، في حين أنّ الثانية تتوجّه إلى الإسرائيليين.

بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين تبلغهم هذه النعوت بشكل أو بآخر، فالرسالة شديدة الوضوح ومفادها الآتي: أنتم أدنى الحيوانات وأصغر المخلوقات غير الإنسانية على الأرض. وبما أنّكم لستم من البشر، فلا تتوقعوا منّا أن نعاملكم سوى كما تُعامَل هذه الحيوانات والحشرات.

فلا فرصة للتفكير في بناء علاقة عقلانية مع الآخر الفلسطيني، الذي لا يؤتى على ذكر هذه الصفة في التعامل معه، بل يُصار إلى نفيها نفياً رمزياً قاطعاً لا مجال للرجوع عنه.

و هذا يعني أن المسألة تذهب أبعد من قطع الحوار السياسي الذي سبق أن أشرنا إليه، بل إنّها تعكس نيّة واضحة في قطع أي رابطٍ إنساني ومعرفي مع الآخر الفلسطيني؛ فالقطيعة هي المطلوبة، لا مجّرد قطع الحوار. وهنا تحديداً تكمن خطورة الموقف الكلّي الذي تعكسه النعوت الزوولوجية الإسرائيلية التي تتخطى المجال السياسي والإنساني لتفضي بالإسرائيلي إلى نفيٍ كلّي للآخر من حيث هو آخر.

فيغدو الفلسطيني، في المعادلة المعرفية الإسرائيلية الرسمية، كناية عن لا شيء.

إن تشييء الفلسطيني هو المطلوب، وتوجيه رسالة واضحة في هذا المضمار

هو ما ترمي إليه هذه التصريحات التي تبدو هوجاء، ولكنها التي تتبع من تفكير عقلاني مدروس ومبني، إذ أنّ اختيار حشرات محدَّدة وليس أي حشرات (إذ منها ما هو لطيف) والحيوانات الزاحفة المؤذية (دون حيوانات أخرى، زاحفة وغير مؤذية) يشير إلى بناءٍ مقصودٍ لصورة الآخر على نحوٍ هدّام. فبناء صورة الآخر الفلسطيني يجيء هنا لهدمه، كمعنى ومغزى.

إنّ استبعاد المعنى الإنساني والمغزى العقلاني من الآخر الفلسطيني يندرج في أُطر تذهب أبعد من الحرب الكلامية أو من الاختلاف الإيديولوجي بين متخاصمين: إن استبعاد معنى ومغزى الفلسطيني، رمزياً، يشير إلى النفي الكلّي للآخر من دائرة الوجود العاقل والإنساني، فيبقى في الدائرة الوحيدة المتبقّية له، أي في دائرة الأشياء.

والفلسطينيون فهموا رسالة التشييء هذه منذ مدّة، كما أنهّم يشعرون بها يومياً، في لحمهم ودمهم، في حياتهم اليومية والعملية. ومن هنا سوداوية رؤيتهم للمستقبل. فهم يلمسون أنّ الآخر لا يعترف بهم، وأنّ عدم الاعتراف هذا ليس مجرد موقف سياسي نابعٍ من اختلافٍ على أرض، بل أنه موقف كلّي، يطول الهوية السياسية والإنسانية والآدمية على حدّ سواء. فالمقصود من هذا التشييء للآخر هو بالطبع دفعه إلى اليأس والإستسلام استسلاماً كاملاً. غير أنّ المشكلة هنا تحديداً هي أن الدّفع إلى اليأس ممكن ضمن حدودٍ معيّنة وفي ظروفٍ محدَّدة، غير أنّ الاستسلام غير حاصل ولن يحصل. إنّ نزع الصفة الإنسانية والعقلانية عن الفلسطيني رمزياً هو مثل نزع النازيين للصفة الإنسانية لليهود إبّان الحرب العالمية الثانية. فما تمّ تطبيقه على أجداد الإسرائيلي وآبائه ولم ينجح، كيف له أن ينجح مع إنسان آخر؟ التشييء المعرفي يولّد اليأس، كما يولّد الشعور بالقهر، إلاّ أنّه يعجز عن تغيير طبيعة الآخر الجوهرية.

غير أنّ قادة إسرائيل لا يأبهون بهذا الأمر، وربما أنّهم، في طوية أفكارهم، يُدركون استحالة بلوغ هدفهم التشييئي هذا. فما يهمّهم هو

مواصلة السيطرة على جمهورهم هم، أي عموم الإسرائيليين، من خلال إبعادهم عن التعامل العقلاني مع الموضوع وإبقائهم عند حدوده الغريزيّة. فالغريزيّة، لا العقلانية، هي لغة حوار هذه الصور مع الرأي العام الإسرائيلي الذي يوضع أمام حائط فكري مسدود. إذ يُقال له، جهراً ودون مواربة: هؤلاء الذين هم في الخندق المقابل يأتون من بواطن الأرض أو يزحفون على سطحها، وهم لا يملكون مَلَكَة النّطق، وهم لا يقدرون سوى على إلحاق الأذى بكم؛ لذلك فهم لا ينتمون إلى عالمكم، بل يشكّلون تهديداً دائماً لكم وله، فانبذوهم!

لكن كيف للغريزيّة أن تخاطب مجتمعاً إعتاد على العقلانية، طبقاً لتكوين أفراده الوافدين من الغرب؟ كيف للغريزية أن تُقبل محلّياً، بينما المجتمع الإسرائيلي ليس بالغباء أو الجهل الذي يسمح لقادته السياسيين بسَوق خطاب غير عقلاني وعصبي بحت أمامه؟

والجواب هو: بالنعوت التحقيرية تحديداً، التي تصدر عن القادة من حين لآخر، دون تشكيل قاعدة المخاطبة على الدوام.

لم يتمكّن المسؤولون من إيجاد أسلوبٍ بديل. فلغة الشتائم غير مقبولة، وخطاب العصبيّة النيئة يثير الإشمئزاز. لذلك فالحلّ هو الآتي: في سياق خطاب عقلاني متكامل (حول مستقبل المستوطنات أو حول مقتضيات الأمن القومي)، يُمرَّر نعت تحقيري للشعب الفلسطيني، على شكل نبأ عاجل في الأخبار، ثم تتابع النشرة سياقها العقلاني وكأنّ شيئاً لم يكن.

فضمن سياق عقلانية المخاطبة مع الجمهور الإسرائيلي، لقطة سريعة ومركّزة، هادفة ومختارة، تفي بغرض إيصال الرسالة الغريزيّة. هذه الرسالة التي ما كان لها أن تُقبل لو لم تُطرح في هذا السياق، حيث تأتي مموّهة وموجزة.

فخلف هذه العفوية المصطنعة علم كبير بأصول المخاطبة الجماهيرية عند المسؤولين الإسرائيليين الذين يستخدمون ذكاءهم لأغراض القطيعة مع الآخر. وعلم كبير بطبيعة الجمهور «الديموقراطي» الذي يتعاملون معه،

بحيث أنّ اتفاقاً ضمنياً قد نشأ بين الطرفين: فلا يقحم القادة الإسرائيليون جمهورهم في خطاب عنصري متكامل (كما فعل النازيون في ألمانيا والبيض العنصريون في جنوب أفريقيا) ولا يرفض جمهورهم زلاّت لسانهم السياسية المقصودة في المقابل.

وهذا ما يسمح للطرفين بممارسة عنصرية يومية وعملية دون الإعلان عنها ودون التصريح بها، لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي.

هكذا تلعب النعوت التحقيرية الموجَّهة ضد الفلسطينيين بشكل ثابت، الدور المطلوب منها في التعبئة الغريزيّة والعصبيّة، على المستوى الداخلي والمعيشي، كما أنّها تسمح بتلافي الوقوع في فخ الخطاب العنصري المتكامل الذي سيضرّ حتماً بإسرائيل ويشكّل مستمسكاً سياسياً دولياً على هذه الدولة لو جاهر به المسؤولون.

فما أهلك النظام النازي ونظام التمييز العنصري (الأبارتايد)، هو تحديداً ما يتجنّبه بمكر قادة إسرائيل، أي بناء خطاب منهجي متكامل لنفي الآخر. فبديلهم في هذا المضمار هو الاحتفاظ بسرّ العنصرية في قلبهم وعدم التصريح عنه بشكل يسمح بأخذه عليهم ومحاكمتهم على أساسه أمام المراجع القانونية الدولية.

فإخفاء اللعبة بكلام معاكس، كما كان يدعو إليه تاليران، وزير خارجية نابليون (الذي كان يقول بأنّ الكلمات إنما ابتُكرت لتمويه الأفكار) بالتزامن مع زلاّت تحقيرية، يسمح بتزامن العقلانية والغرائزية في خطاب واحد ويحقّق الغرض المنشود.

5- الوظيفة الدينية:

التقبيح المتعمَّد لصورة الفلسطيني كما يرد على ألسنة قادة إسرائيل،يستمدّ مكوّناته من الاختلاف الديني القائم بين الكتلتين المتصارعتين. ذلك أنّ الإختلاف يُطرح في سياق التصوّرات الإيديولوجية

الإسرائيلية على أساس أنه تناقضي، لا مجرّد تعارضي.

ففي حين يعتبر المسلم الفلسطيني، بموجب كتابه المقدَّس، أنّ اليهودي هو من أهل الكتب السماويّة، ويعتبر المسيحي الفلسطيني أن اليهوديّة تشكّل المنطلق التاريخي لديانته، مع رابط مميز يتمثّل في شخص العذراء مريم عند الإثنين، فإنّ اليهودي يعتبر نفسه منتمياً دون سواه إلى شعب الله المختار، فيقطع على سواه من أتباع الديانات الأخرى باب الدخول على الإيمان الحق، حاصراً الخيار الربّاني بشخصه هو وحده.

وهذا ما يسمح لليهود الأصوليين بقطع الأوصال مع جميع أبناء الديانات الأخرى واعتبارهم من «الغويم»، وهم الآخرون الذين لا يُعترف بشرعية وجودهم الروحاني.

وبناءً على هذه المقولة الإطلاقية، النافية للآخر في جوهره الروحاني، يسمح السياسي الإسرائيلي لنفسه بالذهاب قدر ما يشاء في عملية نبذه للآخر، فيصل الأمر به إلى محوه رمزياً من الوجود الإنساني ودفنه تحت الأرض في صورة حشرة، أو جعله يزحف على سطحها في صورة حيوان.

ولولا هذه القاعدة المعرفيّة الأساسية لما تمكّن السياسي الإسرائيلي من أن يبلغه ما يبلغه، ذلك أنّ تخطّي إنسانيّة الآخر، في الدينين المسيحي والإسلامي، غير مسموح، أي أنّ جوهره الروحاني لا يقبل المساس، وإنسانيتّه تبقى كاملة، حتى لو تواجد هذا الآخر في خندق المعاداة.

يحتاج نزع إنسانية الآخر لمسوّغ ما ورائي مستمدّ من العقيدة، وهذا ما يتوفر للسياسي الإسرائيلي في قاموسه الديني، فيغرف منه شرعية تصريحاته التي لا تناقض جوهر التفكير الديني الذي تتلازم مصالح بقائه مع مصالحه هو. من هنا إما أن تسكت السلطات الدينية في البلاد، تواطؤاً، أو أن تشارك في العملية، كما حصل مع الحاخام الأكبر يوسف منذ سنوات. وبهذا المعنى فإنّ الدولة العبرية مشروع نفي للدول الأخرى غير العبريّة، ألتي، مهما فعلت، يستحيل عليها أن تبلغ مرتبة دولة شعب الله المختار.

وهنا تكمن خطورة الأصولية اليهودية التي ما بعدها أصولية، بمعنى أنها

لا تعترف جوهرياً بالآخر. في حين أنّ المسيحيّة، عندما طُرِحَت عليها معضلة إكتشاف شعب هندي في القارة الأميركية، بعد عام 1492, سارعت إلى اعتراف بابوي رسمي بروحانية الهنود الحمر، بعدما كان الكونكيستادورس الإسبان قد فظّعوا بهم بحجّة أنهم من البهائم ولا روح لهم. كذلك امتنع المسلمون، أيام الفتوحات الكبرى، من أي تعرية شرعية للآخر من إنسانيتّه وروحانيتّه.

فالفرق كبير بين أن يجد الخطيب السياسي عدّة عقائدية جاهزة بتصرّفه يغرف منها بكل اطمئنان صور نبذه للآخر، وبين أن يكون محروماً شرعياً منها. وما أشدّ دلالة على هذا الأمر سوى السهولة التي يتمادى بها قادة إسرائيل في التطاول التاريخي وارتفاع وتيرته في العقدين الأخيرين. فالوقاحة السياسية تعني انتفاء الحياء. وانتفاء الحياء بحاجة إلى مفهوم عام يسوّغه. وهذا المفهوم العام موجود في الرؤية الدينية التمييزيّة التي تنطلق منها العقيدة اليهودية التي لا تعمل على تعديل الخطاب السياسي الرسمي في إسرائيل، بل تفتح له أبواب العصبيّة النابذة للآخر.

وكان المفكرّ كارل بوبر قد أشار في هذا السياق إلى أنّ المجتمع المنغلق هو مجتمع العصبيّات والسحر والعلاقات العشائرية، وأنّ هذا المجتمع قد ساده، عبر التاريخ، نزوع ثابت لقمع الحرية والمساواة اللتين تشكّلان عماد المجتمع المنفتح[3]. فالدولة الإسرائيلية الحالية، من هذا المنظور، هي دولة المجتمع المنغلق، لا دولة المجتمع المنفتح كما تدّعي.

وصحيح أنّ الدول العربية الراهنة هي أيضاً دول للمجتمع المنغلق، لكونها تعيش في أحضان العصبيّات الدافئة بشكل أو بآخر، إلاّ أنّ انغلاقها هو انغلاق ظرفي، لا انغلاقاً بنيوياً. والفرق كبير بين هذين الصنفين من الإنغلاق، أي بين الإنغلاق الذي يسمح لمجتمعه بالخروج منه (كما حصل نسبياً للبنان قبل الحرب) والإنغلاق الذي لا يتيح لمجتمعه تصوّر الحياة خارج قضبان الإنغلاق، فيتحوّل، كإسرائيل الحالية، إلى سجن كبير لأبنائه. فالإنغلاق البنيوي الذي تعيش في ظلّه إسرائيل لا يرغب في ترك بصيص

أمل لأبناء دولة تتحوّل إلى ثكنة لا يُسمح فيها للإتصال بالخارج، أي بالآخر الفلسطيني، وكأن لا وجود له.

أمّا الإنغلاق الظرفي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، والذي تسبّب في إفشال قضيته حتى الآن (لكونه غير موجود في السلطة على عكس الانغلاقات السياسية العربية الأخرى، الموجودة، هي، في السلطة)، فيفتح المجال أمام الحوار مع الآخر. من هنا فإننا نرى الفلسطينيين يبدون استعداداً للحوار مع الإسرائيليين في حين أن الإسرائيليين لا يقبلون بالعرض المطروح عليهم.

فالعلاقات العشائرية التي تسود المجتمع الفلسطيني وكذلك بُناه الاجتماعية التقليدية تحجب عنه في الوقت الحاضر الإنفتاح الحقيقي والمنجز. إلاّ أنّ هذا المجتمع لا يمانع بنيوياً في اعتماد هذا الانفتاح، إذ يقبل بمحاورة الآخر (ولو متأخّراً) ولا ينفي عنه صفة الإنسانية ولا يرغب في محوه من الوجود.

وهذه الاستعدادات في الإنفتاح ليست نابعة فقط عند الفلسطينيين من الهزائم المتكرّرة التي ابتلُوا بها منذ قرن من الزمن تقريباً، بل أيضاً من اعترافهم البنيوي بالآخر الإسرائيلي، على الرغم من طابع الانغلاق الظرفي الذي يسود العلاقات معهم.

فلولا أنّ الانغلاق البنيوي كان سائداً بين الطرفين لَدام الصدام العسكري بينهما دون انقطاع حتى انكسار الآخر انكساراً تاماً وشاملاً. بيد أن الطرف العاقل في هذه المعادلة - أي الفلسطيني - لا يزال يستمدّ من إيمانه مقوّمات الصمود من ناحية، وعناصر الأمل من ناحية أخرى. مع الإشارة إلى أن هذا الإيمان مبنيّ، جوهرياً، على قبول الآخر والإنفتاح عليه. يبقى علينا أن نُجيب عن سؤال أساسي هو: لماذا يتّجه القادة السياسيون في إسرائيل دوماً، في تشبيهاتهم التحقيرية، إلى عالم الحيوانات الزاحفة والحشرات؟ لماذا يتوجّهون حصراً إلى هذه الفئات ولا يتوجّهون إلى بعض المخلوقات الأخرى، كالحيوانات المفترسة والشرسة، كالضباع أو الذئاب

مثلاً، أو إلى بعض الطيور الكاسرة، كالغربان والعقبان؟ لماذا هذا الإصرار في البقاء على الأرض، زحفاً، وتحت الأرض؟

السبب الأساسي لهذه الظاهرة، وضمن سياق نزع إنسانيّة الإنسان الفلسطيني عنه بتقريبه من عالم البهائم، يعود لعملية اختيار مدروسة في درجات الحقارة. فالحيوانات الزاحفة (كالتماسيح والأفاعي) هي أقل أنساً من تلك التي تدبّ على وجه الأرض أو تطير.

لكّن الأمر في الحقيقة يذهب إلى أبعد من هذا المستوى الفيزيولوجي باتجاه المستوى الروحاني. فتماماً كما يرغب الفكر الإسرائيلي العنصري بنفي إنسانيّة الإنسان الفلسطيني (والعربي استطراداً)، يرغب أيضاً بنفي الروحانية الخاصة به، إذ باللجوء إلى هذه التشكيلة من التشبيهات حصراً يعمل، رمزياً، على نفي سماويَّة هذا الإنسان.

فالفلسطيني، مسلماً كان أم مسيحياً، إنسان يجاهر بانتمائه إلى كتب سماوية يستمد منها سلوكه الأخلاقي في الحياة. لكن، عندما تُلصق به نعوت الحشرات والحيوانات الزاحفة يكون كمن أُفْقِدَ رمزياً هذه الصفة السماوية ليُلصَقَ بالأرض وبواطنها ويُحرم من السماء.

فالغرض هنا سياسي في المقام الأول. إلاّ أنه مبني على قاعدة دينية سلبية تسعى إلى هدم صفة السماوي وإلغائها رمزياً من الإنسان الفلسطيني، للاحتفاظ بها حصراً لليهودي الإسرائيلي.

6- صراع الأصوليّات إلى أين؟

لا تخفي إسرائيل إذاً بناء خطابها على الأصوليّة، بل إنّها تجاهر بشكل مدروس ومن حين لآخر بهذا الأمر، دون الوقوع في فخّ الخطاب العنصري المتكامل الذي سيشكّل مأخذاً ديبلوماسياً وسياسياً دولياً عليها. غير أنّ الدولة العبرية تعمل منذ نشأتها وحتى اليوم في ظلّ إيديولوجيا أصوليّة تجعلها رافضة بامتياز للدولة الديموقراطية.

فالديموقراطية، نظام الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، كما

تعرّفها كل المواثيق الدولية. وإسرائيل تدير ظهرها لهذه العناصر التأسيسية للنظام الديموقراطي الصحيح. وتماماً كما أنّ الأنظمة العربية تحتال عموماً على الديموقراطية فتمارسها تحت سقف العصبيّات العشائرية والمذهبيّة، فإن النظام الإسرائيلي الذي ليس أكثر تقدميّة منها، يمارس هذه الديموقراطية تحت سقف الأصوليّة الدينية والتمييز السياسي، بحيث أن لا وجود فعلياً للديموقراطية لا هنا ولا هناك.

فالأصوليّة الدينية في إسرائيل، والتي هي حفّاز (catalyseur)، الأصوليّات الأخرى التي تأتّت عنها في المنطقة (بدءاً بالأصوليّة الدفاعية المسيحية التي ظهرت خلال الحرب اللبنانية وانتهاءً بالأصوليّات الدفاعية الإسلامية التي ظهرت بعدها في معظم البلدان العربية) هي في عين العاصفة التي تجتاح الشرق الأوسط منذ نصف قرن ونيف.

فالطاقة التوليديّة التي تتمتّع بها كبيرة وراسخة، وربما لكونها أقدم العصبيّات الدينية تاريخياً، ولكن بكلّ تأكيد لأنّ طبيعتها أيضاً هي إطلاقيّة وطابعها هجومي. فالأصوليّة الدينية التي تحكم حالياً إيديولوجيا الطبقة السياسية في إسرائيل تنفي الآخر ولا تعترف به جوهرياً، في حين أنّ العصبيات الأخرى، المسيحية سابقاً والإسلامية حالياً، لا قدرة لها بنيوياً على نفي الآخر، أيّاً كان هذا الآخر، وبخاصة اليهودي.

لذلك يصحّ أن نطلق على الأصولية اليهودية صفة أمّ العصبيّات. والمفارقة هنا تكمن في أنّ العالم بأسره تقريباً يأخذ على العالم العربي وإيران بناء أصوليّاتهم، في حين أنّه يتجاهل عمل إسرائيل الدؤوب على ديمومة أصوليّتها.

إلام يعود هذا الأمر؟ إنّه يعود إلى الفارق الإعلامي والبحثي الهائل القائم بين الدول العربية وإسرائيل. ففي حين أنّ مراكز الأبحاث في إسرائيل تشارك في تزويد السلطة بمعرفة تحليلية للمحيط والعالم، فإن كوادر السلطة في العالم العربي لا يكترثون بالبحث الاستراتيجي ويفضّلون عليه المعالجات الآنية المحلية والخطاب السياسي التأييدي.

كما أنّ مهارات الإعلام الإسرائيلي، داخل وخارج البلاد، قادرة على إعادة تركيب أبشع صور الممارسة السياسية الإسرائيلية على نحو يجلب لها تأييد الرأي العام العالمي.

فلا الأصولية اليهودية تبدو أصولية، بل يتمّ تصويرها على أساس أنها مجرّد تعبير ثقافي خاص بجماعة بشرية محدّدة، ولا القمع الإسرائيلي يبدو وحشياً، بل يقدَّم للمشاهدين والقرّاء عبر العالم على أساس أنّه إمّا ردّة فعل على اعتداء، وإمّا - أكثر فأكثر - مكافحة لتمدّد الأصولية الإسلامية، مع تلميحات دائمة إلى ارتباط هذه الأصولية المحلّية بالتنظيم الذي نفّذ اعتداء الحادي عشر من أيلول 2001 في الولايات المتحدة.

من هنا لا يكفي للفلسطينيين (ومعهم العرب) أن تكون لهم أنبل قضيّة في أطهر أرض، بل إنّ عليهم أن يحذوا حذوَ الإسرائيليين أنفسهم على المستويين البحثي والإعلامي، للتمكّن من الدفاع عن شعبهم الذي يدبّ فيه الوهن كلّما تقدمت الأيام.

فمواجهة العنصرية الإسرائيلية تفترض إدراكاً حقيقياً لمسألة أساسية هي أنّ هذه العنصرية هي عنصرية نظامية. فهي تتعلّق بنظام كامل لا ببنية محدودة ضمن هذا النظام. ومن هنا صعوبة مواجهتها والتعامل معها بفعالية في المدى القريب.

فاستبعاد الآخر ورفض التحاور معه على قدم المساواة ليس موجوداً فقط في قاموس العسكر الإسرائيلي وتعاملهم اليومي مع الفلسطينيين، بل نجده أيضاً في المؤسسات العدلية والقضاء، حيث أنّ التمييز المتعمَّد والثابت قد دفع بالمحامية الشهيرة فيليشيا لانغر إلى مغادرة البلاد يأساً من المؤسسة القضائية الإسرائيلية. والعنصرية موجودة أيضاً في المؤسسة التربوية، داخل المدارس الإسرائيلية والجامعات، حيث يتمّ ليّ الحقائق التاريخية وتصوير فلسطين كأرض بلا شعب؛ ونجد العنصرية متغلغلة أيضاً في الإعلام الإسرائيلي الذي يشارك الطبقة الحاكمة نشرها لوهم الديموقراطية، على أنغام دونيَّة العنصر الفلسطيني في المعادلة

العامة.

فقد تغلغل هذا التعامل العنصري مع الفلسطينيين إلى ثنايا الوعي الإسرائيلي لدرجة أنّه أضحى كثوب الساحرة ديجانير الذي التصق بأكتاف هرقل وألهب دمه لدرجة أنه رمى بنفسه في الجحيم، بحسب الميثولوجيا الإغريقية القديمة. ولأنّ هذه العنصرية النظامية قد تغلغلت في شتّى أعضاء الجسم الإسرائيلي وأفسدت العلاقة بين الطرفين، ملطّخة إياها بالدم، يسهل على قادة إسرائيل اللجوء إلى نعوتهم الزوولوجية التحقيرية، للتذكير بما هو قائم في النفوس.

فهكذا تُقفل حلقات السلسلة على دائرة محكمة الإغلاق، يصعب الدخول إليها من الخارج، فتبدو لنا الأمور غير قابلة للتبديل أو للتغيير.

في الواقع يقتضي التعامل مع هذه العنصرية النظامية، المتأصلة في النسيج المعرفي الإسرائيلي الحالي، تماماً كما حصل مع نظام التمييز العنصري في دولة جنوب أفريقيا سابقاً. أي أنّه يعني، عربياً، وقبل كل شيء، الإقتناع بضرورة عدم مواجهة العنصرية بعنصرية أخرى. فالحالة المرضية لا تعالَج بحالة مرضية أخرى، وإلاّ دخلنا كلّنا في عالم من المجانين؛ تماماً كما كان يقول غاندي حول الثأر الذي يُبقي كلا الطرفين في دائرة العنف الدموي والعمى السياسي ولا يحلّ شيئاً.

كذلك فإنّ كسر طوق العنصرية الإسرائيلية لا يعني محوَ هذه الدولة من الوجود في الشرق الأوسط، بل فتح صفحة جديدة يستفيد منها الفلسطينيون والإسرائيليون وجميع شعوب المنطقة على السواء.

بيد أن تبريد العنصرية الإسرائيلية ثم شلّ فاعليّتها ينبغي أن يأتي من خارج المنطقة، بإيعاز دولي وأميركي على حدّ سواء، لكي تكون له حظوظ القبول والتنفيذ داخل إسرائيل.

ثم يُصار بعدها إلى إنشاء دولتين، على أرض فلسطين الجامعة، برعاية دولية، وتطوى صفحة الماضي إلى غير رجعة.

فهذا القرار الصعب،والذي يتطلّب تبدّلاً شبه كلّي في الشخصية

الأساسية الإسرائيلية هو، في الواقع، الخيار الوحيد المطروح. ذلك أن لا بديل له سوى متابعة إسرائيل حروبها السبارتية على الأرض إلى ما لا نهاية، واعتمادها الدائم على دعم القوى العظمى لها من الخارج.

فهل من مجال لهذه الرؤية الجديدة في خريطة الشرق الأوسط الكبير على المدى المنظور؟

المراجع

1- L'Etat de Monde 2004, éd. La Découverte, paris, 2003, p.222

2- Pierre BOURDIEU, Le sens pratique, éd. de Minuit, Paris, 1980, p. 117.

3- karl POPPER, La Société ouverte et ses ennemis, éd. du seuil, Paris, 1979.

الدولة الفلسطينية: بين التسويف الأميركي والرفض الإسرائيلي والعجز العربي

د. ميشال يمّين*

كانت إدارة كلينتون في الولايات المتحدة متداخلة مع الأوساط اليهودية في هذا البلد، و تضمّ عدداً كبيراً من اليهود في الدوائر وسائر البنى الرسمية الرئيسية، وتدين بالتزامات سياسية وأيديولوجية تجاه الحكومة والنخبة الصهيونية «اليسارية» في إسرائيل. ومن هنا كان النفوذ اليهودي، الصهيوني حكماً، يقرّر إلى حدّ بعيد الرؤية السياسية الخارجية للولايات المتحدة في ظلّ حكم الحزب الديموقراطي. ولم تكن بعيدة عن مفاعيل هذا النفوذ السياسة الداخلية الأميركية ببرامجها وإصلاحاتها الاجتماعية. و قد حاول حزب العمل الإسرائيلي، بالتعويل على هذا النفوذ، أن يجرّ فلسطين وسوريا إلى اتفاقات كمب ديفيد التي كان الرئيس الأميركي جيمي كارتر قد فرضها على مصر. فتسوية نزاع الشرق الأوسط كان مفترضاً بها بالنسبة إلى الرئيس كلينتون أن تضحي عاملاً هامّاً

*باحث

من عوامل نجاح الحزب الديموقراطي في انتخابات العام 2001. وسعى كلينتون إلى تأمين سلام مديد في المنطقة على أساس تسوية شاملة تضمن لإسرائيل الوجود الآمن وللولايات المتحدة علاقات تشارك متشعّبة مع الدول العربية. هذه المقاربة ارتكزت على سياسة خارجية أميركية افترضت أنّ على الولايات المتحدة أن تتحمّل المسؤولية عن كل أمر جلل في العالم.

غير أنّ الثمانينات من القرن الماضي أخذت تشهد تأزّم وضع الأوساط اليهودية الأميركية فكرياً وسياسياً، وكان مردّ هذا إلى فقدان اللوبي اليهودي احتكاره للنفوذ على الإدارة الأميركية، إذ بدأت تظهر مجموعات نفوذ أخرى تمثّل مصالح براغماتية وترتبط بكبرى الشركات الأميركية، كما أخذت شقّة التناقض بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتّسع حول مسائل جوهرية مثل وجود الدولة العبرية ومصالحها الحيوية الجذرية، وتبرز علائم معاداة جديدة للسامية في الولايات المتحدة.و زاد من تفاقم هذا الاتجاه موقف الإتحاد الأوروبي الموالي للعرب وانهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي. ذلك أنّ هذا الأخير جعل الاهتمام الأنغلو-سكسوني بالعامل «اليهودي» كمحارب على جبهة الصراع مع الاتحاد السوفياتي، ينحسر انحساراً كبيراً، كما اشتدّ التنافس اليهودي العربي على خطب ودّ الولايات المتحدة ومحاولة التأثير في الرأي العام الأميركي والإدارة الأميركية مع اشتداد ساعد بعض العرب اقتصادياً واغترابياً، فبرز في هذا المجال عدد من الدول العربية كالسعودية (بقدراتها المالية النفطية) ومصر ولبنان (بمبادراتهما الدبلوماسية وبالاستفادة من الوجود الاغترابي والتنظيمات الإسلامية في الولايات المتحدة).

وقد جهدت النخبة السياسية اليهودية في ظلّ هذا الوضع لتصحيح مسار أنشطتها في المجتمع الأميركي ولتغيير المرتكزات الأيديولوجية للسياسة الإسرائيلية، ما عنى تحوّلاً نحو اليمين خلال الثمانينات في إسرائيل على صعيد السياسة والمجتمع، وتخلّياً عن الأفكار «الاشتراكية» الصهيونية التقليدية (المتمثلة بحزب العمل)، وفسح الطريق أمام وصول حزب الليكود واليمين الصهيوني إلى السلطة ليحدد طيلة سنوات عديدة، (لا تُعرف لها نهاية بعد)، نوعيةَ القرارات الاستراتيجية التي تغيّرت تغيّراً جذرياً بعد اغتيال رابين. وأظهر تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسة آرييل شارون أنّ فترة ولاية بنيامين نتانياهو القصيرة لم تكن سوى حدث طارئ، وأنّ نظاماً يمينياً وقومياً متعصّباً سيسود في إسرائيل لفترة طويلة.

ولعبت توجّهات السياسة الأميركية دوراً هاماً في إعادة توزيع القوى السياسية في إسرائيل. ففي ظلّ هيمنة الجمهوريين واليمين المديدة في الولايات المتحدة، اتخذت في إسرائيل الإجراءات الآيلة إلى إنهاء حقبة الليبراليين اليساريين و«الاشتراكيين» الصهاينة (حزب العمل وغيره) الذين أسّسوا دولة إسرائيل، وبدءِ حملة إصلاحات يمينية جذرية في الاقتصاد والسياسة، وإجراء تغيير على صعيد الوعي الاجتماعي في إسرائيل. وسعى اليمين الإسرائيلي، بدعم من الأوساط اليهودية اليمينية في الولايات المتحدة، إلى تعزيز مواقعه في الكنيست والحكومة مستفيداً من المشاكل الاقتصادية الداخلية التي خلّفها حكم حزب العمل في فترة الثمانينات، المعتبرة مثابة «الوقت الضائع» بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي.

وجاءت نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2001 التي جرت في ظل أجواء مناهضة لإسرائيل (خارج الولايات المتحدة أكثر مما في داخلها، إذ أنّ استطلاعاً للرأي العام في بريطانيا، مثلاً، بيّن أنّ أغلبية البريطانيين يعتبرون إسرائيل أخطر قوة على السلام العالمي) لتبيّن أن يهود الولايات المتحدة أعطوا أصواتهم بنسبة 87 بالمائة إلى مرشح الحزب الديموقراطي آل غور. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن «العداء للسامية» غير منتشر في أوساط الأميركيين الذين يؤيّدون الحزب الجمهوري. فحتى البروتستانت البيض من مختلف الطوائف والشيع البروتستانتية، وفي الولايات الجنوبية بالذات، يؤيّدون التشارك مع إسرائيل والأوساط اليهودية وينظرون دينياً إلى اليهود نظرتهم إلى شعب الله المختار، ويشكّكون، بالمقابل، في صحة وضرورة التعاون مع الدول العربية والإسلامية. ومن نافل القول أنّ الأجواء المعادية للإسلام والمسلمين تتعزز في بيئة كهذه.

ولئن كان الصراع خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام 2001 قد أسفر عن فوز الجمهوريين، فإن هؤلاء على رغم تمسّكهم بالأصولية المسيحية اتّسم موقفهم من إسرائيل بالازدواجية. فهم على الرغم من موقفهم الديني المتعاطف معها، يُبدون مزيداً من البراغماتية تجاهها، إذ ينظرون إليها كمشكلة لا حلّ لها من حيث المبدأ، ومن شأنها أن تضّر أيّما إضرار بالمصالح القومية الأميركية في المدى البعيد.

وقد لجأ الرئيس بوش الإبن إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية في الولاية الأولى له إلى إجراء «تطهير» في وزارة الخارجية والبنتاغون ومعاهد التحليل السياسي الأساسية العاملة لصالح الحكومة والمساهمة في تكوين

السياسة الأميركية. و جاء هذا التطهير بأشخاص يمينيين ذوي أفكار محافظة إلى أعلى المناصب.

وهذا هو الرأي السائد في أوروبا أيضاً. فالرئيس السابق للبرلمان الأوروبي أوتو هابسبورغ-لوثرينغن يرى مثلا أنّ «المواقع القيادية في وزارة الدفاع الأميركية يحتلها يهود. فالبنتاغون هو اليوم مؤسسة يهودية «كل همها حماية إسرائيل»[1].

غير أنّ البلدان العربية لا تميل إلى إعطاء أهمية كبيرة لما يظهر وكأنّه تباعد بين إدارة بوش والأوساط اليهودية. فالولايات المتحدة، برأيها، سوف تواصل حيال إسرائيل سياسة التشارك الاستراتيجي القديمة. وإسرائيل، الشريك التقليدي الوفيّ للولايات المتحدة، مستعدّة للمضي قدماً في القيام بدور جغراستراتيجي هام في المنطقة. وإلى جانب ذلك، ليست هناك دولة عربية واحدة، أيا تكن «تضحيات» الولايات المتحدة المادية والسياسية تجاهها، قادرة على أن تصبح كمثل هذا الشريك وفاء وإخلاصاً لها. ففيما عدا القضية الفلسطينية وقضية هضبة الجولان ومزارع شبعا، يبقى للعالم العربي الذي هو نموذج مصغّر عن العالم الإسلامي، عدد من المآخذ على الولايات المتحدة في غير المسألة الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي. ومن بين مآخذ النخبة السياسية والمالية النفطية مثلاً تلك المتعلّقة بسياسة الولايات المتحدة في مجال الطاقة والاقتصاد وبتنافس الرساميل وباللامساواة في التعاون الاقتصادي؛ ويأخذ المثقّفون العرب على الولايات المتحدة محاولة فرضها بالقوة طرقاً ونماذج للتطوّر الاجتماعي تندرج في إطار العولمة الأميركية الطابع، ولكنّها لا تنسجم، حسب اعتقادهم، مع

التقاليد السياسية العربية، كما يأخذون عليها محاولاتها الدؤوبة في السنوات الأخيرة، بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في أيلول 2001, لوصم العرب والمسلمين بنشر الإرهاب في العالم، وهو ما يدفعهم لمعاداتها حتى اعتبارها مثابة الشيطان الأكبر الذي لا بدّ من مقاتلته في كل رقعة من رقاع العالم. فلن يكون إذاً أمراً ذا معنى، من وجهة النظر الأميركية، أن تتخلّى الولايات المتحدة عن إسرائيل كبلد يقدّم لها الخدمات الجغراستراتيجية الجلّى في ظل تعذّر العثور على دولة عربية تكون لها طوعاً مثابة الشريك الاستراتيجي الحقيقي. وإسرائيل المسالمة المسامحة المتعاونة مع الدول العربية ليست الولايات المتحدة بحاجة إليها البتة. فهي، على عكس ذلك، بحاجة إلى إسرائيل مقتدرة مقاتلة تساعدها على أن تسيطر على المنطقة، و تكون مثابة ميدان جغراسياسي وقلعة عسكرية للغرب، ليس ينقصه لأجل اعتبارها جزءاً منه يدافع عنه في كل محنة، سوى القدرة والقحّة السياسية وحسب.

لذا كثرت المشاريع التي طرحتها الإدارة الأميركية الحالية لتسوية نزاع الشرق الأوسط. إلاّ أنّ كلّ هذه الصيغ والمشاريع والأفكار ليست لها إلاّ أهمية دعائية وحسب. ويمكن زعم أن عدم تطابق المواقف الأميركية مع مصالح العرب هو الذي وضع حدّاً للحوار المتّسم بالتسامح بين الغرب والعالم الإسلامي، وليس أحداث الحادي عشر من أيلول، وهو ما اتخذ شكل صراع حضارات يجلبب صراع العالم المتقدم على ثروات العالم المتخلّف، وإن كان صراع الحضارات هذا يطمسه تفرد الولايات المتحدة بدور يعتّم على دور أوروبا وروسيا«ويزيحهما من الدرب»، مثلما «تطمسه» الفرقة

والخلافات القائمة بين مختلف البلدان العربية منذ زمن بعيد والتناقضات بين الدول الإسلامية التي تنتمي إلى مجموعة حضارية واحدة، وكذلك احتمالات أن تصبح إسرائيل مستقبلاً- ويا لسخرية القدر!- شريكاً لدول عربية و أرغبَ إلى أفئدة حكّام هذه الدول من دول عربية أخرى.

1- تغيّر الأولويات في السياسة الأميركية

تعزى بداية تبلور المصالح والأغراض الحالية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط في عهد جورج دابليو بوش عادة إلى أحداث 11 أيلول عام 2001. والحقيقة أنّ السياسة الأميركية حيال مشاكل الشرق الأوسط بدأت تأخذ منحى جديداً منذ أواخر عهد كلينتون من دون أن يتسنى لهذا المنحى البروز لقصر الوقت في نهاية الولاية وعدم وجود المتسع الضروري من الحرية للإعلان عن إعادة النظر في هذه السياسة، نظراً لحلول موعد الحملة الانتخابية بين نهاية عام 2000 وبداية عام 2001 وما تفرضه من قواعد لا بد من مراعاتها في مجال استجداء عطف اللوبي اليهودي. و جاءت سياسة بوش وفريقه وخطابهما السياسي حيال الشرق الأوسط أوضح في الإعلان عن مُثل المجموعة السياسية الراديكالية المحافظة التي تعكس مصالح ذوي النزعة القومية والتقليدية الجديدة في المجتمع الأميركي.

و برأينا فإن تسوية نزاع الشرق الأوسط لم تعد تهّم الولايات المتحدة كثيراً للأسباب التالية:

أ- تحولت إسرائيل، بنتيجة أدلجة السياسة الخارجية الأميركية في عهد كلينتون، من عامل يضمن حماية المصالح الأميركية، إلى كيان يحتاج هو

نفسه إلى حماية وضمان لأمنه، وإلى جهود وموارد سياسية ضخمة غير مبررة. فإسرائيل لم تعد تقوم بوظيفة الشريك الاستراتيجي المكتفي بذاته، بل أضحت عامل بلبلة شاملة للأوضاع وتقويض للمبادرات الأميركية الاستراتيجية.

ب- بات العامل الإسرائيلي ومشكلة الشرق الأوسط عموماً وسيلة تستخدمها القوى السياسية النافذة في الولايات المتحدة المشكّلة جزءاً من الحزب الديموقراطي في الصراع السياسي ضد الخصوم الجمهوريين. ولئن كان الإجماع قائما خلال العقود الثلاثة السابقة بين مختلف القوى السياسية في الولايات المتحدة حيال دور إسرائيل ونزاع الشرق الأوسط، فإنّ الآراء والمواقف في هذا المجال أخذت الآن تلحظ افتراقاً واستقطاباً، ربّما تجاوز القطبين إلى ما هو أكثر.

ت- بعد اتفاقات كمب ديفيد المصرية الإسرائيلية عامي 1977-1978, أي في خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، حصل تعجيل في تكامل النخبتين السياسية والاقتصادية الأميركية والعربية. فبات عدد كبير من الدول العربية بنتيجة ذلك مثابة شركاء اقتصاديين وحلفاء سياسيين للولايات المتحدة. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي راحت الدول العربية الأشد تأدلجاً والأكثر تقرّباً منه، ولا سيما سوريا وليبيا، تتقرّب من الغرب وتبدي حرصاً على إقامة علاقات ثقة متبادلة مع الولايات المتحدة. ولقد أودع في الولايات المتحدة قسم كبير من رأس المال العربي الرسمي والخاص (قرابة 900 مليار دولار)، وهو ما يتوقف عليه إلى حد بعيد ازدهار الاقتصاد الأميركي واستقرار نموه. وكان الصلح المصري الإسرائيلي مثابة

نقطة انطلاق لهذا التكامل. ولا تشكّل حيثيات النزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية حالياً أيّ عقبة عملياً في وجه المزيد من التقارب الأميركي الإسرائيلي. ولربما كانت مخاوف الجزء الراديكالي من النخبة السياسية العربية حيال تسارع تقارب النخب العربية عموماً مع الولايات المتحدة عاملاً حاسماً في مجال تدبير أحداث الحادي عشر من أيلول.

ث- لا تربط إدارة بوش تسوية نزاع الشرق الأوسط (وبالأخّص القضية الفلسطينية) بالتكامل لزاماً بين إسرائيل والدول العربية. فلعلّ فريق بوش يرى أنّ كمّاً هائلا من المال والجهود السياسية قد وظّف في إسرائيل، فلا يسع الولايات المتحدة أن تفسح المجال لإسرائيل كي تستنفذ وظيفتها التاريخية والجغراستراتيجية (أي كي «تحيل نفسها على التقاعد»). فإسرائيل يجب أن تواصل القيام برسالتها ودورها في المنطقة كهراوة تهدّد العرب و ربما غيرهم أيضاً في كل منطقة أوراسيا الممتدة من الشرق الأوسط وتركيا غرباً حتى شواطئ المحيط الهادئ شرقاً، كممهِّدة ومسوِّقة لإنفاذ السياسات والمصالح الأميركية في هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة. في هذا السياق تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ الاعتكاف عن إقامة أحلاف سياسية وعسكرية إقليمية في المنطقة بعد انهيار أحلافها المعروفة في الخمسينات والستّينات بفعل تعزّز حركة التحرّر الوطني العربية آنذاك بدعم سوفياتي، وراحت تسعى إلى قيام حلف إسرائيلي تركي أردني يبقى مفتوح الأبواب لانضمام آخرين إليه. ومعلوم ما قامت وتقوم به إسرائيل من نشاط سياسي محموم في منطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وأيضاً في أفغانستان (حتى في ظل حكم الطالبان أيضاً). ومن بين البدائل التي

تسعى إليها الولايات المتحدة إقامة حلف موالٍ لها يشارك فيه عدد من الدول العربية. و كانت الضغوط تتوالى حتى على سوريا في كل الاتجاهات قبل احتلال الأميركيين للعراق، من أجل أن تنضمّ إلى هذا الحلف، وذلك بغية منع نشوء حلف خطر جداً على الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا كان مفترضاً أن يضمّ إيران والعراق وسوريا وأن تدعمه بهذه الطريقة أو تلك بلدان أخرى مثل لبنان واليونان وقبرص وأرمينيا وغيرها. ومن هنا نفهم أهمية احتلال العراق بالنسبة إلى الأميركيين كوسيلة لقطع التواصل الإيراني العربي الراديكالي، بعد أن كان احتلال فلسطين في عام 1948 وسيلة لقطع حبل التواصل العربي بين مشرق العالم العربي ومغربه.

ج- تدنّت إلى الحدّ الأدنى عملياً مواقع روسيا ونفوذها في الشرق الأوسط بعد أن وجّهت في بداية التسعينات جلّ اهتمامها نحو العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة، وحجّمت علاقاتها مع كل العالم الثالث تقريباً باعتبارها علاقات «مؤدلجة» موروثة من سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية سابقاً. ولن تستطيع الصين طبعاً أن تحلّ محلّ الاتحاد السوفياتي، خصوصاً لما تبديه من حرص على الحصول على تقنيات عسكرية وغير عسكرية من إسرائيل، ناهيك بالتوظيفات الأميركية والغربية الضخمة في اقتصادها. ومن مفارقات الأمور أن يدنّي خسران روسيا لمواقعها في الشرق الأوسط من أهمية الدور الإسرائيلي بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وهذا ما يغير في الوظيفة الاستراتيجية لإسرائيل ويدفع الأميركيين الى إعادة النظر في تلك الوظيفة.

ح- ليست الولايات المتحدة مهتمة بتسوية القضية الفلسطينية، وبتسوية

نزاع الشرق الأوسط عموماً، بقدر ما هي مهتمة بضمان الأمن الإقليمي، ومن خلاله الأمن القومي الأميركي في المنطقة. ولعلّ فريق بوش لا يربط مفهوم تسوية النزاع (الإسرائيلي الفلسطيني مثلاً) بالتوصّل إلى تعايش آمن ومستقرّ في المنطقة. وإذا أخذنا في الحسبان بروز القضية العراقية بعد احتلال أميركا لهذا البلد العربي، والدعوات الخطرة لمكافحة الإرهاب في كل مكان من العالم، فإنّ القضية الفلسطينية أخذت تبدو وكأنّها قضية خاصة، جزئية، وباهتة على عِظَم أهميتها. ذلك أنّ قضية فلسطين والقضية العراقية، باتتا الآن حجة لمبادرات وتصرفات هدّامة وخطرة أحياناً بالنسبة إلى الأميركيين في العالم الإسلامي. بينما لا نرى سوى عدم اكتراث من قبل النخب الحاكمة في معظم البلدان العربية بفكرة استرجاع العرب للقدس وبالأخص إنشاء الدولة الفلسطينية. ولا بد من القول إن أفكاراً مماثلة منتشرة في أوساط المثقّفين والساسة العرب من ذوي التوجه الغربي.

خ- إنّ نزاع الشرق الأوسط قد كفّ عن أن يكون أداة تأثير أميركي فاعل في المنطقة، وبالأخص في السياسة النفطية. فبعد فقدان روسيا لمواقعها في الشرق الأوسط واستبعاد آفاق تنامي نفوذ الدول الأوروبية والصين فيه، وهو ما كان وراء رفضها المشاركة في الحرب الأخيرة على العراق (باستثناء بريطانيا، حليف الأميركيين الدائم في القارة الأوروبية، والبلد الذي استعمر العراق في الماضي واستولى على بتروله من خلال شركة نفط العراق، فعندها لذلك نوستالجيا خاصة تجاه العراق)، وما نجم عنه تاليا من تثبيت لهذا الإخراج، أخذت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة

ترتبط بقضايا النفط وموارده في منابعه الأصلية. فالمهام الجغراستراتيجية الصرف باتت ذات مضمون جديد، وهو ما جعل الأهداف العامة للولايات المتحدة و ذات الصلة بضمان أمنها في مجال الطاقة تكتسب ملامح أشد وضوحاً وسفوراً، ولا تحتمل اللّف . فالولايات المتحدة بحاجة إلى استقرار تدفق النفط من المنطقة بأسعار مقبولة، وكل ما تقوم به يصّب في خانة احتلال منابع النفط، وهو الحلم الأميركي منذ خمسينات القرن الماضي. ولذا نرى أنّ مواقف ومبادرات الولايات المتحدة في شأن القضية الفلسطينية خصوصا وقضية الشرق الأوسط عموماً، لا بد من النظر إليها وتقييمها إنطلاقا من المصالح النفطية. حيال هذه المصالح تبدو أمور أخرى كالسيطرة على السوق العربية وعلى التدفقات المالية العربية وعلى مصادر الخامات الأخرى الموجودة في المنطقة، وحتى على طرق المواصلات أموراً ثانوية، أو على الأقل أدنى أهمية.

إنطلاقاً من هذه اللوحة لتطور الأحداث السياسية في الشرق الأوسط لا بد من استعراض عدد من المسائل التي تعكس أوجهاً مختلفة لتغيّر الأولويات في السياسة الأميركية وفي الوضع ككل.

2- تغيّر الخطاب الإجتماعي العالمي

أثّرت أحداث الحادي عشر من أيلول فعلاً في مسار السياسة الدولية، سواء أكانت مفتعلةً أم حقيقية. غير أنّ تأثيرها الفعلي لم يغيّر في الوقائع الاقتصادية والمالية والسياسية، بل فسح المجال لاستفادة نخب سياسية واقتصادية معينة من الوضع المستجد بغية كسب مواقع جديدة أفضل. فقد

حصلت تغيّرات أساسية في الخطاب العالمي الشامل. ولئن كانت مقولات مثل الأخطار والتهديدات «الجديدة» من جانب «الإرهاب الدولي» وغيره من الحركات «الهدّامة» والنزاعات الإقليمية، مطروحة أصلاً في أهمّ الوثائق الرسمية الصادرة في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من كبريات الدول، فهذه التهديدات بقيت بالنسبة إلى الرأي العام العالمي أموراً محلية وجزئية لا تعنيه بقدر ما تعني المجموعة الغربية. ولقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتغير هذا الواقع تغييرا جذريا ولتجعل من محاربة «الأخطار الجديدة» حاجة راهنة شاملة تعلو على غيرها من الأولويات، ولتوجد الأسس والبراهين والحجج لإزالة مفاهيم ومبادئ السيادة الوطنية المثبتة في المواثيق الدولية منذ نشوء عصبة الأمم. واستطاعت الولايات المتحدة أن تسحب موضوع النقاش العالمي في هذا المضمار من بؤر النزاعات الإقليمية المحلية خارج حدودها هي إلى داخلها لتضحي هي المركزَ والقلب من مشكلة مكافحة الإرهاب. ولهذا تحوّل نزاع الشرق الأوسط الذي بقي فترة طويلة محط اهتمام الرأي العام العالمي كمركّم لنزعات التصارع العالمي إلى نزاع جزئي تائه في بحر النزاعات العالمية. ولا شك في أنّ عوامل وظروفاً أخرى أيضا كانت وراء هذا، وفي طليعتها انهيار نظام التنافس والتصارع الثنائي القطبية في العالم بانهيار الاتحاد السوفياتي، غير أنّ تفجيرات الحادي عشر من أيلول حوّلت نزاع الشرق الأوسط إلى مرتبة النزاعات المحلية العادية بتحويلها الأنظار إلى مشكلة «الإرهاب الدولي» ورأسه المدبر منظمة القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن. وهذا ما خفّض من أهمية هذا النزاع هو السياسة الخارجية

الأميركية. والأمر نفسه يحصل بالنسبة إلى نزاعات أخرى في العالم كتلك التي في جنوب القوقاز أو في إفريقيا مثلا. وهذا ما مكّن الولايات المتحدة، سواء من تجاهل النزاعات إذا لم تكن تمثل تهديداً لمصالحها، أو من إحيائها إحياء مصطنعاً وتركيز الأنظار عليها إذا ما استجاب هذا الأمر لمصالحها. وهكذا بات في يد الولايات المتحدة مفتاح تقرير أولوية التدخل في هذا النزاع أو ذاك وتوتيره أو إخماده بصورة اعتباطية، وامتلكت هي «الحق» في احتكار تقرير موضوع الجدال العالمي وأولويات السياسة العالمية.

3-من الحلفاء القدامى إلى حلفاء جدد

لقد جرى تضخيم خطر الإرهاب العالمي في السنوات الأخيرة على خلفيّة تطوّرات أخرى غير مؤاتية للولايات المتحدة. ولا بد هنا من التنويه بتنامي استقلالية الشركاء الأوروبيين وخروجهم خروج القاصر الذي بلغ سن الرشد من تحت الوصاية وصيرورة القوات المسلّحة الأوروبية والخطوات الفرنسية والألمانية وحتى البريطانية غير المسبوقة نحو تكوين مقاربات أوروبية موحّدة حيال هذه أو تلك من القضايا الدولية. بديهي ألاّ تكون هذه التوجّهات قد أنجزت الإنجاز التام، فهي لا تزال محدودة، غير أن من أهم ما أنجزه الأوروبيون و يمسّ المصالح القومية الجذرية للولايات المتحدة هو إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وقوّات الرّد السريع والتقارب مع روسيا ومحاولة طرح مبادرات على صعيد السياسة الخارجية تكون بديلاً عن المبادرات الأميركية ونقيضاً لها في أحيان كثيرة. ولذا افترض تغييرُ

سلّم الأولويات في العالم وفي السياسة الإقليمية «تدقيقَ» دور ومكان الحلفاء التقليديين «الراشدين» للولايات المتحدة وتوليد حلفاء وشركاء جدداً من بين القاصرين. ولئن اتضح بعد 11 أيلول أنّ بين الولايات المتحدة وبريطانيا علاقات خاصة، ليس فقط على الصعيد غير الرسمي، بل أيضا علاقات رسمية (تعاهدية) تقضي بالقيام معاً بعمليات عسكرية مشتركة في مختلف مناطق العالم تتجاوز نطاق التزامات الحلف الأطلسي (الناتو)، فقد أبدت الولايات المتحدة، بالمقابل، عدم حرصٍ على مشاركة فرنسا وألمانيا وغيرهما من بلدان حلف شمال الأطلسي في الحملة الأفغانية مثلاً. وهي لم تلّح أيضاً على مشاركة هذه البلدان في الحرب على العراق لاحقاً وإن سعت عبثاً من خلال مجلس الأمن الدولي إلى تغطية سياسية من قبلها لا أكثر. وبذلك حَدّدت مكانة هذه البلدان في السياسة الدولية كدول غير عظمى وإن كانت دولاً كبيرة، وهمّشتها نسبياً. وتعاون الولايات المتحدة مع روسيا خلال الحرب الأفغانية كان من شأنه، عدا ضرورته فعلاً للأميركيين، أن يظهر للأوروبيين أنهم مبعدون عن أهم ساحات السياسة العالمية وأنّ بوسع الولايات المتحدة أن تتعاون مع من «لا يمكن توقعه» من الشركاء. ولقد تمّ عموماً إحراز هذا الهدف بكليّته عملياً وعلى أفضل نحو. فالمجموعة الأوروبية وجدت نفسها محصورة في رقعة جغرافية صغيرة جداً لا تتجاوز حدود أوروبا والبحر المتوسط و«المنطقة الفرنسية» في إفريقيا على صعيد السياسة العالمية. وفي الوقت نفسه أهدرت الولايات المتحدة دور الأمم المتحدة و قيمة قرارات المنظمة الدولية. زد على ذلك أن الولايات المتحدة أطلقت، بعد تهميش دور الأمم المتحدة وبلدان أوروبا

الرئيسية، سيناريو خفض الأهمية الدولية لحلف الأطلسي. فالعملية الأفغانية أظهرت مدى التجاهل لحلف الناتو ومحدودية هذا الحلف على صعيد الجغرافيا السياسية.

وفي الوقت نفسه حرصت الولايات المتحدة على تكوين رهط جديد من الحلفاء والشركاء، خصوصاً من بين البلدان التي لم تبلغ بعد سن الرشد ولا تزال بحاجة إلى وصي يؤمّن لها أسباب العيش، والتي يمكن أن يكون التعاون معها أكثر فاعلية وأقلّ هدراً للوقت وللموارد السياسية. والمطلوب من هؤلاء الحلفاء، ليس القدرة على القيام بمهام عسكرية قتالية ذات شأن، بقدر ما هو أن يقدّموا أراضيهم وبناهم التحتية ويؤمّنوا الاستقرار والتجاوب في مناطقهم والغطاء السياسي والمعنوي في المناطق الأخرى. وتنظر الولايات المتحدة إلى روسيا كشريك رئيسي «جديد» على الرغم من كل ما تبديه أوساطها الإعلامية والسياسية من عدم ثقة بحكم الرئيس بوتين بين الفينة والأخرى. وهي حتى الآن لم ترسم خطة للمضي في التعاون مع روسيا، وإن كان تنفيذها قد يمر عبر «ثورة مخملية» على شاكلة «الثورة البرتقالية» مؤخراً في أوكرانيا، أو حتى «عنفية» تطيح بوتين وتجيء بمن هو أكفأ منه في الحفاظ على مصالحها في المجال السوفياتي السابق. غير أنّ مهمة الولايات المتحدة هي الحدّ من التعاون الروسي الأوروبي وجرّ روسيا إلى مشاريع مكافحة الإرهاب، ولا سيما في أطراف أوراسيا: وسط وجنوب آسيا. وبهذا يحصر دور روسيا الدولي ضمن مناطق غير مستقرة سياسياً وأمنياً ومغلقة من ناحية الجغرافيا السياسية. وقد اتضح للولايات المتحدة في سياق قيامها بالحملة العسكرية على أفغانستان، أنّ من الصعب

القيام بمثل هذه الحملات في ظل عدم وجود قواعد عسكرية لها في الأقاليم المعنية. ولذا كان من بين أهداف إقامة علاقات تعاون عسكري مديد مع عدد من دول المنطقة كأوزبكستان وكازاخستان وجورجيا وأذربيجان وقرغيزيا وأرمينيا وغيرها. غير أنّ الإنجاز السريع للجزء الرئيس من الحملة الأفغانية أفضى إلى إعادة النظر في ثوابت الوجود العسكري الأميركي في وسط أوراسيا. فتركيا حليف الولايات المتحدة وشريكها التقليدي ينظر إليها الأميركيون بالدرجة الأولى، لا كشريك في الحلف الأطلسي، بل كشريك من خارج هذا الحلف. والشيء ذاته يمكن قوله عن إسرائيل. فالمهام التي تعمل الولايات المتحدة على معالجتها في الشرق الأوسط وفي منطقة أوراسيا تفترض ابتعاد تركيا عن الحلف الأطلسي وإقامة علاقات أشد وثوقاً مع الولايات المتحدة مباشرة. بهذا المعنى يمكن أن ينظر إلى تركيا أيضا كحليف «مستجد» للولايات المتحدة، أي قائم بدور جديد. وقد تعزّز هذا الدور الجديد لتركيا على امتداد التسعينيات. (هناك من يزعم أنه إذا لم تُقبل تركيا في الاتحاد الأوروبي، فإنها بعد مضي 10 سنوات ستختفي كدولة موحدة)[2].

غير أنّ وضع إسرائيل، هذا الحليف الثابت والتقليدي للولايات المتحدة، سائر إلى تغيّر أيضاً. فإسرائيل سوفّ ينظر إليها إنطلاقاً من دورها فقط في منطقة وجودها، بل ضمن إطار الهدف العام للحلفاء والشركاء الذين لا تتسم منطقة الشرق الأوسط عموما، بأهمية تذكر بالنسبة إليهم. ويمكن أن نجد في العالم العربي عدداً لا بأس به من مثل هذه الدول، كما يمكن أن ننسب إلى مثلها عملياً كل دول جنوب القوقاز ووسط آسيا.

وهكذا سوف يفقد كلّ من إسرائيل والفلسطينيين الساحات الأخرى التي تعالج مشاكلهم (كأوروبا أو روسيا)، كما ستتجاوز إسرائيل عزلتها التقليدية في آسيا. وربما يمكننا في ظل هذا الوضع الجغراسياسي الجديد أن نتوقع قيام دولة فلسطينية قريباً، ولكن بشروط لا تستجيب لا لمطامح إسرائيل، ولا لمصالح الفلسطينيين، بل لأمن الولايات المتحدة.

4- أميركا وإسرائيل : مواقف و مخططات

يخال المرء أن لدى الولايات المتحدّة خطة محددة ما لتسوية القضية الفلسطينية. فهي شكّلت فريقاً ذا شأن يهتم بمسألة تسوية هذه القضية، فعيّنت الجنرال الأميركي اللبناني الأصل إنتوني زيني (الزعني)، وهو من بين أكثر الجنرالات نفوذاً سياسياً، ممثلاً خاصاً لها في الشرق الأوسط ليمارس الضغوط على كل من إسرائيل والفلسطينيين. وسلّمت ديفيد ساترفيلد، أحد أعتق الدبلوماسيين وأخبرهم في المشاكل الإقليمية، السفير الأميركي سابقاً في لبنان، مهمة تنسيق سياسة الولايات المتحدة الشرق-أوسطية في وزارة الخارجية الأميركية. وانخرطت في عملية تسوية القضية الفلسطينية الطاقاتُ السياسية للاستخبارات المركزية الأميركية والبنتاغون. غير أنّ الجهود المختبئة وراء هذه الأسماء الفضفاضة كانت خلّبية أكثر منها مؤتية للثمار. و ثمة خطط شتى لدى الأميركيين لتسوية المشكلة، من بينها خطة السيناتور ميتشل، وخطة رئيس الاستخبارات تينيت، وبعض المقترحات المتناقضة لأنتوني الزعني. وكانت أخيراً «خارطة الطريق» التي اتخذت طابع الخطة الدولية المنبثقة عن رباعي

الشرق الأوسط: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة. غير أنّ ما يزال بعيداً عن الفهم هو: ما أهمية خطط التسوية هذه؟ أيّ منها يمكن اعتباره المفضَّل بالنسبة إلى الولايات المتحدة؟ و الواقع أنّ الأقرب إلى الخطة الرسمية الأميركية هو ما يتماشى في «خارطة الطريق» مع خطّة ميتشل القاضية باستئناف عملية التسوية انطلاقاً من النقطة التي وصلت إليها عند انقطاعها، ولكن بشرط وقف العنف والإرهاب في فلسطين.

من الواضح أن الولايات المتحدة التي لم تكن تأمل بحوار بناء، كما تراه هي وإسرائيل، في ظل الظروف الحالية، قد وقفت عملياً إلى جانب شارون وأسلوبه في التعاطي مع القضية، أي أسلوب ضرب الانتفاضة الفلسطينية وتدمير الجماعات المسلّحة الفلسطينية واغتيال قادتها ومن ثمّ تشكيل جهة متفاوضة جديدة من بين الفلسطينيين. وهناك بين بوش وشارون اتفاقيات توصّلا إليها خلال زيارات شارون للولايات المتحدة. فإبان زيارة شارون لواشنطن في آذار عام 2001 اعترفت الولايات المتحدة عملياً بحقّ إسرائيل في استخدام القوة العسكرية الفظّة لضرب انتفاضة الفلسطينيين وضد التنظيمات العربية الأخرى. وفي الوقت عينه منحت الولايات المتحدة إسرائيل ضمانات أمنية، لاسيّما في شكل مساعدات عسكرية، تضمن تفوّقاً عسكرياً استراتيجياً إسرائيلياً في منطقة الشرق الأوسط. غير أنّ تلك الزيارة كانت «تمهيدية» إذ أنّ كثيرين من المراقبين كانوا مجمعين على أن حكومة شارون لن تعمر أكثر من ستة أشهر. بيد أن مواقع شارون في إسرائيل تعزّزت في الواقع. وحتى عندما يشكّل حكومة ائتلافية مع حزب

العمل، يبقى القسم اليميني من الحكومة هو الحاسم في اتخاذ القرارات. وقد تشكّلت في إسرائيل عملياً «طغمة» من الوزراء والجنرالات اليمينيين تراعي أقلّ ما أمكن من القواعد الدستورية وتمارس عملياً أساليب دكتاتورية في الإدارة. وقويت شعبية شارون وفريقه كثيراً حتى بلغت أحياناً 70 بالمائة وأكثر. وهي تقوى ولا تضعف مع اتساع رقعة القتال ضد الفلسطينيين. وفي هذا السياق أصبحت زيارات شارون اللاحقة لواشنطن تتم من مواقع أقوى وأثبت، وهو ما اضطر الأخيرة إلى الإقرار بفاعلية سياسة شارون وقدرتها على حشر القيادة الفلسطينية في الزاوية. وأكّد جورج بوش لإسرائيل غير مرة ضماناته الأمنية ووافق من حيث المبدأ على ما يقوم به شارون حيال الفلسطينيين. وكانت من الأهمية بمكان أيضاً زيارة شارون لواشنطن في تشرين الأول عام 2002 عندما حظي زعيم اليمين الإسرائيلي بالدعم قبيل الانتخابات النيابية المبكرة في إسرائيل، ولم يعد بعدها يُسمَع في إسرائيل سوى الصوتِ اليميني المتعصّب المتطرّف. وبات الخيار فقط بين شارون ونتانياهو. ويمكن القول إن الوضع في إسرائيل بات يتقرّر بعد خريف العام 2000 على قاعدة الخطاب السياسي. فهذا الخطاب لا بدّ أن يكون قاسياً جافياً متطرّفاً يفترض استخدام القوّات المسلحة استخداماً دائماً عملياً، فيجعل من دولة إسرائيل ومن المجتمع الإسرائيلي «قلعة محاصرة» يتنازل في داخلها السياسيون للعسكر على صعيد اتخاذ القرارات المصيرية.

وهنا لا بد من القول إنّ من الخطأ الظّن أنّ الولايات المتحدة تصطدم بمشاكل ذات شأن في العالم العربي من جرّاء عدم حلّ القضية

الفلسطينية. فهي في هذه المرحلة حريصة وحسب على التخفيف من عدم رضى الأميركيين أنفسهم عن التكاليف الباهظة للعلاقات الأميركية الإسرائيلية، أكثر من حرصها على إرضاء خاطر العرب. فكان لا يزال يجول في أوساط المجتمع الأميركي الواسعة رأي مفاده أن أحداث الحادي عشر من أيلول ما كانت لتحصل لولا وجود واقع عدم حلّ المشكلة الفلسطينية. غير أنّ حرب العراق التي أفضت إلى انهيار النظام العراقي بسرعة واحتلال هذا البلد العربي غيّرت مزاج الأميركيين وأعطت الرئيس بوش فرصة جديدة للفوز في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بولاية جديدة، لا سيّما و أنّ أنباء الخسائر الأميركية في العراق لا تزال محصورة ضمن أطر معقولة.

لقد جهدت الولايات المتحدة كثيراً لخفض مستوى المواجهة العسكرية في فلسطين لفترة طويلة نسبياً، ما أتاح لها التفرغ لإتمام السيطرة على أفغانستان وشنّ الحرب على العراق. وهكذا راهنت على تمديد مسيرة تسوية النزاع ما أمكنها ذلك. وعلى الرغم من المواقف المتصلبة التي وقفها في حينه مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى الشرق الأوسط إنتوني الزعني، فإن واشنطن لم تحاول أن تفرض على الفلسطينيين أو الإسرائيليين أيّة خطة عمل إضافية، بل عبّرت عن سعيها لوقف العنف وتهيئة الظروف لمواصلة التفاوض، مع علمها أنّ المواجهة لن تتوقف بين إسرائيل والقوى المتشددة في فلسطين، وأنّ على إسرائيل المضي قدماً في قتال التنظيمات الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه أعربت عن عدم السماح لإسرائيل بالانخراط في العملية العسكرية المقبلة ضد

العراق. وبيّنت القمة الإسلامية في الدوحة (قطر) عام 2001 والقمتان العربيتان في عمان في آذار 2001 وفي بيروت في آذار عام 2002 مدى الارتباك السائد بين الدول العربية والإسلامية المشاركة وعدم قدرتها على اتخاذ قرارات فعّالة وملموسة. وليس حتى الآن من أساس لتوقع تشكل جبهة فعلية موحّدة ضد أميركا وإسرائيل.

ولا بد من تأكيد أنّ مواقف وتحركات الإدارة الأميركية بقيت قبل بروز مهمة احتلال العراق بعيدة عن التفكير في رسم خطة مبدئية لتسوية المشكلة الفلسطينية. فهي في وضعها ذاك لم يكن يسعها الانهماك في تسوية أيّ من النزاعات الإقليمية التي لا تنسجم مع خططها لمكافحة «الإرهاب الدولي» والدول الداعمة له. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من الإبقاء على النزاع المسلح في فلسطين مستمراً فإنها سوف تحصل على أفضليات سياسية إضافية في المنطقة. فاستمرار المواجهة في فلسطين يعتقد كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أنهّ في صالحه. ذلك أنّ شارون لا يسعى إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، خصوصاً ضمن الحدود التي يطالب بها الفلسطينيون وعلى قاعدة أن تكون القدس العربية عاصمة لدولة فلسطين المزمع إنشاؤها. فمن المفهوم أن تسوية القضية الفلسطينية لا تناسب شارون. فإذا بقيت مسألة القدس مفتوحة بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بها: هذا سيعني استمرار النزاع الإقليمي فترة طويلة لا مع البلدان العربية وحسب، بل مع كل العالم الإسلامي أيضاً. ولا تريد إسرائيل السماح بأي شكل من أشكال الرقابة الدولية على القدس، بل ترغب في حلّ هذه المشكلة فقط بينها وبين الدول

العربية. ولا تستبعد إسرائيل أن تلجأ الدول العربية في حال إنشاء الدولة الفلسطينية إلى تقديم كلّ مساعدة مالية لهذه الدولة، وإلى وقف كلّ علاقة مع إسرائيل في الوقت نفسه. إن وضع الحصار الدائم لإسرائيل في المنطقة هو أشرّ عليها من الانتفاضة المستمرة. فهي وإن اصطدمت بصعوبات اقتصادية غير قليلة الشأن بنتيجة الانتفاضة، لن تُعدَم السبيل إلى حلّ بعض هذه المشاكل، غير أن مستقبلها الاقتصادي سوف يتوقّف على إمكان وصولها إلى السوق العربية الواسعة. هذه المشكلة ستكون غير قابلة للحلّ في ظل التواجه في المنطقة.

إنّ إطالة أمد المجابهة في فلسطين تتيح لشارون التوصّل إلى هدفه التكتيكي الرئيسي وهو التقليل من قيمة نتائج مفاوضات باراك وعرفات وكلينتون في كمب ديفيد والتخلّي عنها عملياً، وهذه هي رغبة اليمين الإسرائيلي عموماً، وليس شارون وحده. ومن جهة أخرى كان الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات حريصاً هو الآخر على إطالة أمد الصراع المسلح بانتظار بروز وضع جديد في الشرق الأوسط أكثر مؤاتاة للفلسطينيين.

ويبقى السؤال المطروح هو: هل ستؤدي إقامة دولة فلسطينية في فلسطين إلى تسوية النزاع، وهل ستعني التسوية السياسية تعايشاً سلمياً؟

من المعروف أنّ الولايات المتحدة كانت مستعدة قبل الحادي عشر من أيلول لتقترح على الجمعية العامة للأمم المتحدة إقامة دولة فلسطينية. ولم يكن اقتراحها يتطرّق إلى مسائل الحدود والوضعية القانونية لهذه الدولة. وبالنسبة إلى القدس دار الحديث عن «أخذ مصالح الديانات السماوية

الثلاث جميعها في الحسبان». غير أنّ الولايات المتحدة اقترحت في الواقع صيغة «ثورية» للغاية، مؤدّاها إقامة دولة موهومة لا حدود لها. وعليه يمكن أن تتمّ مناقشة مسائل الحدود والقدس واللاجئين في ظل مجابهة مديدة، ما يتيح للولايات المتحدة تنفيذ مشاريعها الخاصة. ولا بدّ من ذكر أنّ العديد من الدول العربية والحركات الإسلامية كان يقلقه مستقبل كهذا إذ كان سيفقد جزءاً كبيراً من المآخذ والاعتراضات على إسرائيل التي سيمكنها آنئذ أن تطوّر المزيد من العلاقات مع بعض الدول العربية وأن تعزّز من قدرتها على البقاء. أما بالنسبة إلى العديد من الأنظمة العربية والحركات الإسلامية فقد كان من شأن هذا المشروع الأميركي أن ينتهي بها إلى كارثة تاريخية إذ أنّ السيطرة الإسلامية على القدس كانت ستزول في الحقيقة.

إنّ تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل وتفاهمهما يتّسمان بطابع تكتيكي. فشارون يدرك جيداً أن خطته لضرب الانتفاضة الفلسطينية المسلّحة وطرد الفلسطينيين من فلسطين لا يمكن أن تتم إلا في ظل مجابهة حادّة، وأيضا في ظل مواصلة العملية الشاملة ضد «الإرهاب». أما الولايات المتحدة فتنوي أن تقيم دولة فلسطينية، ولكن في ظل ممارسة ضغوط قوية على الفلسطينيين. وسيكون على شارون أيضا الاستعداد لقيام مثل هذه الدولة، وسيتمثّل هذا الاستعداد بالآتي:

أ- تدمير أقوى المنظمات الفلسطينية المسلحة شكيمة وتصلّباً، وبالأخص منظمة «الجهاد الإسلامي». فالإسرائيليون ينظرون إلى «الجهاد الإسلامي» كأكثر المنظمات راديكالية واستقلالية، والتي لا مجال عمليا

للتحاور سياسياً معها. أما بالنسبة إلى «حماس» فيبدو أن لدى الإسرائيليين بعض الأمل تجاهها يعقدونه بعد اغتيال كبار قادتها المتعنّتين كالشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي على تدمير الجناح العسكري فيها والتعاون مع الجماعات المعتدلة التي يعتقد أنّها تشكّل قرابة الثلث فيها.

ب- إطالة أمد الصراع المسّلح بين إسرائيل والفلسطينيين بما يؤدي، لا سيّما بعد إقامة الجدار الفاصل وإغلاق أبواب الرزق في وجه الكثيرين من الفلسطينيين، إلى هجرة جماعية للسكان العرب. وتعمل إسرائيل على إغراق المجتمع الفلسطيني في بحر من الفوضى، بعد أن كان قد انتقل خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى حالة نوعية جديدة على صعيد التعليم والنشاط الاقتصادي.

ت- تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تغيير القيادة السياسية الفلسطينية بما يؤاتي مصلحتهما، لا سيما بعد وفاة ياسر عرفات. فقد كان يحاول أن يبقي مسافة بينه وبين ما يقوم به الراديكاليون الفلسطينيون على صعيد الانتفاضة المسلّحة، غير أنّ إسرائيل استمرّت على اتّهامها بدعمهم وعلى تحميلها إياه مسؤولية ما يقومون به. وبديهي أن منطق الجمع بين نشاط الجناح السياسي والجناح العسكري لأي حركة سيفضي في نهاية المطاف إلى فقدان القيادة السياسية القدرة على التحكّم بالأمور. ولم يكن عرفات تالياً بقادر على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة بسبب من استقلالية الجماعات المسلحة، ولا على القبول بالمقترحات والشروط الإسرائيلية والأميركية والبقاء في الوقت نفسه زعيماً للشعب الفلسطيني. فتحقيق المشروع الأميركي (بل الأصح النوايا الأميركية) ما كان ممكناً إلاّ باستبعاد

عرفات كلياً من ساحة النشاط السياسي. لكنّ الأميركيين لم يكونوا يريدون أن يزيحوا عرفات من الساحة بأنفسهم، فسلموا هذه المهمة إلى إسرائيل. ومن مفارقات الأمور أنّ أولّ من طرح مسألة إزاحة عرفات من السلطة كانَ زعماءَ «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وبعض قادة «فتح». وأيدّ رجال الأعمال والمثقفون، لا سيما في بلدان الشتات الفلسطيني، الرأي الذي يقول إن عرفات غير قادر على اتّخاذ القرارات الواقعية وإنّ عليه أن يخلي الساح للساسة الشباب النشطين. بعد أن توفي عرفات، باتت إسرائيل مستعدة أكثر لتحقيق مشروعها الكبير في مجال تغيير القيادة الفلسطينية والمجيء بقيادة أسلس قياداً. و هي تعوّل وأميركا حالياً على الرئيس الفلسطيني الجديد المنتخب محمود عباس وبالأخص على وجود أشخاص في السلطة أمثال مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون الأمن القومي وعضو مجلس الأمن القومي الفلسطيني (قبل استقالته مؤخّراً) جبريل الرجّوب والعقيد محمد دحلان وزير شؤون الأمن السابق وغيرهما من الذين يقودون مصلحة الأمن الفلسطينية، باعتبارها إياهم من ذوي النزعة «الواقعية» وإداريين قادرين على «تهدئة خواطر الفلسطينيين والسيطرة عليهم». هؤلاء الرجال الذين يسيطرون على القوّات المسلّحة للسلطة الفلسطينية شاركوا في حينه في اللقاء الذي عقد في القاهرة مع زعماء الشاباك والموساد الإسرائيليتين والذي رسم عملياً ملامح التسوية الممكنة للقضية الفلسطينية. وقد صرّح مساعد وزير الخارجية الأميركي إدوارد ووكر ورئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان ومدير وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» السابق في وقت واحد تقريباً بأنّ القيادات الأمنية

الفلسطينية جاهزة مبدئيا لقبول شروط إسرائيل على صعيد إقامة الدولة الفلسطينية، أي ما يتعلق بعودة اللاجئين والحدود والقدس. ومن الملفت أنّ اغتيال إسرائيل أحد قادة الجناح العسكري لـ«حماس» أبو محمود حمود جاء مباشرة إثر تحذيره جبريل الرجوب من السير قدماً في «مغازلة» الإسرائيليين. وثمّة أنباء قالت إنّ رسالة لأحد زعماء «حماس» تليت في قمّة لزعماء المنظّمات الإسلامية عقدت في بيروت عام 2001 اتّهمت عرفات بالعجز عن القيام بمهامه السياسية، وقادة الأجهزة الأمنية بالخيانة والعمالة لإسرائيل. وقالت أنباء وسائل الإعلام إنّ الإسرائيليين كانوا يعدّون خطّة لاغتيال عرفات، عرفت بخطّة «أورانيين». غير أنّ الأميركيين لم يكونوا مع التغيير القسري في القيادة الفلسطينية. وهذا ما عبّر عنه السفير الأميركي في إسرائيل دان كورتسر الذي قال إن على الفلسطينيين أن يغيّروا بالطبع قيادتهم، إلاّ أنّ هذا يجب أن يتم من دون أية ضغوط[3].

وتساند الدول الأوروبية عموماً مبادرات الأميركيين، وإن كانت نظرت بعين الريبة إلى اقتراح بوش إقامة «دولة فلسطينية مؤقّتة». ومن بين الدول الأوروبية، تبدي فرنسا وبريطانيا فقط حرصاً على تسوية المشكلة. موقف بريطانيا قلّما يختلف رسمّياً عن موقف الولايات المتحدة. إلاّ أنّ بريطانيا وفرنسا تحاولان إلى حدّ ما أن تنهجا سياسة مميّزة حيال القدس. فكلتا الدولتين الأوروبيتين حريصتان على منح القدس وضعية دولية معينة (أقله الجزء التاريخي منها). أضف إلى هذا أيضاً ما يقال عن «مشروع» سرّي لفرنسا والفاتيكان يقضي بتعزيز دور وأهمية الطوائف المسيحية في الشرق الأوسط، لا سيما في مصر ولبنان وسوريا وفلسطين، ولكنّه لم يجد بعد

طريقه إلى النجاح منذ بضع سنوات[4].

5- العجز العربي

لم تستطع الدول العربية أن تقترح خططا مبدئية لحل القضية الفلسطينية. فكبرى هذه الدول لا تريد أن تلتزم بأية تضحيات تقدّم على مذبح تسوية القضية. والعامل الأساسي لاعتكافها هو عجزها تجاه القدرة العسكرية الإسرائيلية المتنامية والضمانات الأمنية التي تقدّمها الولايات المتحدة لإسرائيل.

وقد حصل في وقت ما قبيل احتلال العراق تقارب سوري عراقي بعد طول فرقة تجسّد في زيارة قام بها وفد سوري كبير برئاسة رئيس الوزراء مصطفى ميرو إلى العراق. وصرّح نائب الرئيس العراقي ياسين رمضان ووزير الخارجية العراقي ناجي صبري آنذاك بأن العراق سيقدّم كل دعم ومعونة لسوريا في حال شنّ إسرائيل عدواناً عليها. و خلال لقاء آية الله خامنئي والمبعوث العراقي عبد الساتر عز الدين الراوي صرّح الطرفان أيضا بأنّ بلديهما سيقدّمان الدعم لسوريا في حال بدء حرب مع إسرائيل. أي أن الأمور كانت تتجه نحو إنشاء حلف فعلي من سوريا والعراق وإيران، وإن كان فهم وتصوّر كل من البلدان الثلاثة للحلف السياسي العسكري مختلفاً. فالعراق كان أكثر المتحمسين وسوريا أكثر المعتدلين. غير أنه كان من غير المستبعد أن ينشأ وضع يفرض على الدول الثلاث مجابهة إسرائيل معاً.

وتحاول دول عربية أخرى، وفي طليعتها السعودية ودول الخليج،

الانخراط في حلف إقليمي ما، وإن كانت تجد نفسها دائما أسيرة النفوذ الأميركي.

على وجه العموم ثمة موقف رسمي عربي حيال قضية فلسطين يندرج تحت «مبادرة السلام العربية» المنبثقة عن قمّة بيروت العربية في آذار عام 2002 وهو يتمّثل في الآتي:

- على إسرائيل أن تعود إلى حدود عام 67.
- القدس، يجب أن تصبح تحت السيطرة الإسلامية (يمكن أن تقبل وصاية دولية، ولكن في ظل هيمنة النفوذ الإسلامي).
- اللاجئون الفلسطينيون، وأقله حتى مليون ونصف مليون منهم، يجب أن يمكّنوا من العودة إلى فلسطين.
- الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون مستقلّة فعلاً وذات قوّات مسلّحة وإمكانيات دفاعية.

ولكن مع حلول نهاية العام 2002 باتت قرارات قمّة بيروت العربية المتّخذة في آذار عام 2002, في حكم المنسية تقريباً.

إن كون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لدى دول المنطقة وشعوبها شيء، وقدرة الحكومات العربية على تحويل هذه الأولوية إلى استراتيجية قادرة على تحرير فلسطين شيء آخر تماما.

فستّون عاما من الصراع انتهت إلى الاعتراف بإسرائيل بدلاً من تحرير فلسطين. وبدلاً من أن يطمح الإسرائيليون إلى اعتراف العرب بهم ومنحهم السلام، بات العرب هم الذين يستجدون هذا الاعتراف وذلك السلام بدون جدوى.

ولهذا أطلق الرئيس اللبناني إميل لحود في نهاية العام نفسه الذي عقدت فيه قمّة بيروت العربية نداءه إلى الدول العربية كي «لا تنسى تلك القرارات». وفي هذا المجال أظهرت الدول العربية مجدّداً عدم مثابرة أو دأب على تنفيذ القرارات التي تتخذها.

مشاريع إقامة الدولة الفلسطينية

بذلت الإدارة الأميركية خلال السنوات الأخيرة من ولاية كلينتون (1998-2000) محاولات لتسوية القضية الفلسطينية نجمت عنها صياغة مشروع أميركي- إسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية. وكان مفترضاً لهذه الدولة أن تكون كياناً مسخاً مقسّماً إلى أربعة أقسام ومن دون القدس ولا أيّة مصادر جدّية للمياه ولا قاعدة مادية للوجود. وراهن الأميركيون والإسرائيليون على كون الفلسطينيين قد تكيّفوا إلى حدّ ما مع المجال الذي حدِّد لمنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ومع واقع علاقة الخضوع لإسرائيل. هذه الدولة المفترضة ضمّت 3 جيوب في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث يقطن قرابة 3 ملايين ونصف المليون من أصل أكثر من 4 ملايين و200 ألف فلسطيني يعيشون في كل أراضي فلسطين. وافترضت خطّة الأميركيين والإسرائيليين عودة ما لا يزيد على 50 ألف لاجئ فلسطيني من الخارج إلى فلسطين خلال مرحلة محدّدة، كما افترضت أن تبقى مصادر المياه الأساسية، أي بحيرة طبريا وغيرها، تحت السيطرة الإسرائيلية. ولا يحق للدولة الفلسطينية حسب المشروع أن تكون لها قوّات مسلّحة حقيقية، بل حرس مسلّح لا أكثر. ولا يمكن أن يجيء إلى أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة عدد كبير من

اللاجئين. ونتيجة كل هذا أن يؤتى بدولة فلسطينية لا حول لها ولا قوة، دولة قسمتها ونصيبها أن تبقى متكاملة إقتصادياً وسياسياً مع إسرائيل، وأن يبقى سكانها مثابة احتياطي رخيص لليد العاملة الإسرائيلية. وستفقد فلسطين بذلك كل اهتمام بها من جانب العالمين العربي والإسلامي كطليعة للنضال.

ولم يكن بمقدور القيادة السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها ياسر عرفات، أن توافق على مشروع التسوية هذا. ففي أيلول عام 2000, عشية الإنتخابات الرئاسية الأميركية، رفضت القيادة الفلسطينية مواصلة التفاوض واتّخذت قراراً ببدء الانتفاضة الثانية. هذا القرار كان قرارا صعباً بالنسبة إلى عرفات والقيادة الفلسطينية، إذ هو كان إعلان حرب على إسرائيل عملياً.

وفي حزيران عام 2002 طرح الرئيس الأميركي بوش في خطاب له موضوع «إقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدولية 242 و338». وقد رحب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية آنذاك بالأفكار التي حملها خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش وباعتباره «إسهاما جدّياً في دفع عملية السلام» .وشدّد نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس الفلسطيني على ضرورة إنهاء الاحتلال وكل النشاطات الاستيطانية، كما طالب الرئيس بوش في خطابه. وقد كان خطاب بوش قوة الدفع التي تمخّضت عن «خارطة الطريق» في ما بعد، كمشروع تبنّاه الرباعي الدولي للشرق الأوسط.وكانت القمّة العربية-الأميركية الّتي انعقدت في

شرم الشيخ بحضور ست دول عربية وغياب سوريا ولبنان (رغم كونهما عنصرين أساسيين في استقرار المنطقة)،و بحضور الرئيسين الأميركي جورج بوش والمصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز وملكا الأردن عبد الله الثاني والبحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، وكذلك قمّة مدينة العقبة الأردنية التي دعا إليها الرئيس الأميركي جورج بوش وحضرها رئيسا الوزراء الفلسطيني محمود عباس والإسرائيلي أرييل شارون، مثابة محطّتين بارزتين بعد إقرار «خارطة الطريق».

في هذا السياق لا بد من إيراد تصريح للدكتور محمد الهندي المتحدّث باسم حركة الجهاد في غزّة عقب مؤتمر شرم الشيخ عام 2003 قال فيه إن «بوش حصل على قرارين عربيين هامّين: الأول يقضي بالمساعدة على مقاومة ما أسموه بالمنظّمات الإرهابية، والثاني دعم الاستقرار في العراق وذلك مقابل وعد بوش بدولة فلسطينية».

وندّد الهندي بهذه المقايضة مشدّداً على أن وعد بوش لم يحمل في طياته مفهوما محدّداً لهذه الدولة وحدودها وسيادتها مضيفاً أنّ «الغموض كان واضحاً ومقصوداً، إذ لم يتطرّق بوش لمفهوم دولة فلسطينية تمتد إلى حدود 4 حزيران 1967 على سبيل المثال»[5].

وأكّد أحمد حلس أمين سرّ حركة فتح في غزّة إنّ المفاجأة كانت في عدم حديث العرب عن مبادرتهم التي أقرّوها في قمّة بيروت عام 2001، مضيفا أنّ «كل حديثهم جاء حول خطّة خريطة الطريق»، وأضاف: «نحن قبلنا خريطة الطريق، ولكن بعد الملاحظات الإسرائيلية التي أعلنت أمريكا

بشكل واضح أنها ستأخذها في الاعتبار أصبحنا أمام خريطة أخرى غير التي وافقنا عليها».

واعتبر حلس أن «بوش كان الرابح الأكبر في مؤتمر شرم الشيخ، فقد حقّق كل ما يريده من القادة العرب، أما الجانب العربي فجاء خطابه داعما لكافة التوجّهات الأمريكية». وأضاف: «وعلى الجانب الآخر لم يتحدّث بوش بشكل واضح عن الالتزامات الإسرائيلية، في حين تحدّث بوضوح عن واجبات الفلسطينيين».

مبادرة الشرق الأوسط الكبير

تحاول الولايات المتحدة استيعاب القضية الفلسطينية عبر طمسها وتذويبها ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه بوش أوائل السنة الماضية. علماً أن محلّلين أميركيين كباراً انتقدوا هذا المشروع.

فقد ذكر زبغنيو بريجنسكي، المستشار الأسبق للرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي والخبير الاستراتيجي الأميركي، في معرض حديثه عن هذا المشروع [6] أن ما عقّد استقبال المبادرة إياها كان تَشكّك الدول العربية ومعها الأوروبيين في أنّ الاهتمام المفاجئ من قبل إدارة الرئيس بوش بالديمقراطية في الشرق الأوسط يرجع إلى رغبة الإدارة في تأجيل القيام بأيّ دور نشط في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد تعمّقت تلك الشكوك خصوصاً عندما صرّح ديك تشيني، نائب الرئيس، بأنّ الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط هو شرط لازم للتوصّل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد.

أما د. جوزيف سيسكو، الوكيل السابق لوزارة الخارجية الأميركية، فأقرّ بأنّه لن يمكن للولايات المتحدة من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير أن تنجز مهمّة دمج إسرائيل في شرق أوسط أكبر يضمّ إلى العالم العربي دولاً أخرى، كإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان، إلاّ إذا دخلت إسرائيل في اتفاق سلام شامل ينهي الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أنّ السلام والديمقراطية يجب أن يسيرا يداً بيد.

ولكنّ هذا الخبير الأميركي المخضرم يستبعد تحقيق تقدّم سريع في عملية السلام، لاتّساع الفجوة التي تفصِل بين مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من جرّاء العنف المتبادل والعمليات الانتحارية، وأيضاً بسبب الجدار الفاصل الذي اضطرّت الحكومة الأميريكية إلى الدخول في حوار حوله مع المسؤولين الإسرائيليين للتأكّد من أنّ مثل ذلك الجدار لن يُحدّد خطوط الحدود الدائمة بين الطرفين.

أهداف ومهام

بقي اقتراح بوش إقامة دولة فلسطينية «مؤقّتة» أو «انتقالية» وبعده اقتراح الأميركيين على رباعي الشرق الأوسط «خارطة الطريق» من دون حدوث متغيّرات في السياسة الأميركية. فهذا الاقتراح لم يكن ليغيّر ما سبق لزعماء الإدارة الجمهورية أن أعلنوه من نهج يقضي بالاعتكاف ما أمكن عن معالجة النزاعات الإقليمية ما لم يكن هذا يمّس الأمن القومي الأميركي مباشرة. فالولايات المتحدة في ظل الجمهوريين لم تكن تريد الانغماس كلّياً في التسوية، مثلما كانت تفعل إدارة كلينتون، فتتحمّل كامل المسؤولية عن

نتائجها، فأوكلت إلى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مهمّة التوصّل إلى اتفاقية معيّنة بعد أن يكلاّ من صراع مسلّح مديد وغير مجدٍ، ودون أن يكون للولايات المتحدة دور ذو شأن. هذا الموقف كان من شأنه رفع المسؤولية عن كاهل الولايات المتحدة وخفض حدّة التوتّر مع الدول العربية. ورمت اقتراحات بوش إلى تهيئة الظروف للتفرّغ للحرب على العراق، و إيجاد حلبة سياسية جديدة تجرّ أكثرية الدول العربية والأوروبية وروسيا إلى عملية تسوية بعيدة الآفاق وغير واقعية يكون من شأنها فقط أن تخفّض حدّة التوتّر في المنطقة وعداء العرب للولايات المتحدة على أبواب حرب العراق.

مثل هذا الموقف راق لإسرائيل التي أعطيت الضوء الأخضر لمواصلة تنفيذ خطّة شارون الرامية إلى القضاء على أكثر ما أمكن من القوّات المسلّحة للمنظّمات الفلسطينية وبناها التحتية، وإيجاد وضع لا يطاق في ظلّه عيش الناس، لا سيما بعد بناء «الجدار الفاصل» وتهجير الفلسطينيين بما يجبر المنظّمات الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني في نهاية المطاف على التعاون مع إسرائيل. وبديهي أنّ اقتراحاً كهذا ما كان ليطرح من دون إعطاء الولايات المتحدة إسرائيلَ ضماناتٍ أمنيةً أكيدة وسلاحا وعتاداً تتفوّق بهما على العرب. وهو يؤكّد تماماً أن الولايات المتحدة لا تسعى حتى إلى إقامة علاقات «متساوية» ولو ظاهرياً مع كل من إسرائيل والدول العربية، ويقرّر سلفاً أن تكون إسرائيل مثابة الشريك الجغراستراتيجي و لها الأولوية في المنطقة.

وقد جنّدت الأوساط السياسية والاجتماعية اليهودية في الولايات المتحدة مجدّداً، بعد ارتباك أحدثته تفجيرات الحادي عشر من أيلول، كلّ

إمكاناتها كَلوبي يهودي لجعل بوش يتّخذ مثل هذا القرار. ولم يكن بوش بوارد الدخول من دون مبرر في مواجهة مع الأوساط اليهودية الأميركية. غير أنّ حسابات إدارة بوش بنيت على الأغلب على تصوّرات أخرى في مجال السياسة الخارجية. فاقتراح بوش إياه قديم، وكان قد درس بإسهاب من قبل مراكز التحليل والدراسة في الولايات المتحدة وهو لم يكن ليشكّل تعاطياً جديداً وفريداً من حيث المبدأ. وكل سياسة إدارة بوش كانت ترمي في المضمون إلى تجسيد هذا التعاطي بالذات. فهي أخذت في حساباتها بادئ ذي بدء كون تعاون الولايات المتحدة مع الدول العربية قد بلغ حدّه الأقصى، ولن يكون بالإمكان أكثر مما كان من تقارب مع هذه الدول. فالعلاقات مع كل من مصر والسعودية لا تزال على استقرارها ولا يسعى هذا البلدان فعلاً إلى مزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة. أما سوريا التي أقامت علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فالتحدّث عن تشارك استراتيجي معها كان إفراطاً في التفاؤل، وهو أمر أثبتته القرارات التي اتخذها الكونغرس لاحقا حول فرض عقوبات على هذا البلد. وتسير الدول العربية الأخرى (باستثناء لبنان المتضامن على مسار واحد مع سوريا) بعد احتلال العراق، وبعد أن أبدت ليبيا رغبة بالتعاون تعاوناً وثيقا مع الغرب، في ركاب السياسة التي تقترحها مصر والسعودية. ولم تنجح الولايات المتحدة في ضمّ الدول العربية إلى تحالف جديد مناهض للعراق، مثلما كان الأمر في الحرب الأولى التي شنّت عام 90 على هذا البلد. خلال هذه الظروف يبقى تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل وتركيا في المنطقة أمراً لا بديل عنه. وأيّ تنازل إضافي يقدَّم للعرب في شأن القضية الفلسطينية

كانت الإدارة الأميركية تعتبره غير ذي معنى ومضعفاً لمواقع إسرائيل. وليس من شأن هذا أن يفتح الوضع على آفاق ما غير محمودة فحسب ، بل هو يضرّ بقدرات إسرائيل العسكرية والسياسية، ويفضي إلى بلبلة داخل المجتمع الإسرائيلي، وإلى تنامي العداء للولايات المتحدة في إسرائيل وبين اليهود في العالم.

لم يلق عرض بوش صدى استحسان بل تعرّض لانتقادات شديدة من قبل أقرب المقرّبين للولايات المتحدة، وبينهم بريطانيا، ولم يحظ بشعبية طبعاً بين الفلسطينيين والعرب عموما. فقط إسرائيل كانت راضية. في هذا الصدد لا بد من استشفاف الأهداف والمهام الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة، وكيف أنّ اقتراح بوش للدولة «المؤقّتة» كان مفترضاً أن يساعد على تحقيق الخطط الأميركية.

يبدو أن اقتراح بوش ارتكز على مقولة أميركية مبدئية حول عدم إمكان التحاور مع ساسة ومنظّمات ودول تحمي، برأيها، التطرّف والراديكالية والإرهاب، أو تستخدم هذا الثالوث المقيت برأيها. ونظراً لتوفر عوامل هذا التطرّف في منطقة الشرق الأوسط بفعل تراكم القضايا غير المحلولة، كان على الولايات المتحدة أن تواجه مهمّة صعبة التنفيذ لإزالة هذه العوامل. وهي اصطدمت بمشاكل التطرّف والراديكالية في أفغانستان وتعلّمت منها درساً هاماً أظهر خطر التعاون وانسداد آفاقه مع حركات وأنظمة سياسية مماثلة يمكنها في عالمنا المعاصر أن تستخدم مصادر تمويل وتسليح مستقلّة عن العالم الغربي. لذا تعتبر الولايات المتحدة «الحرب على الإرهاب» مثابة مهمّة شمولية وأساسية، تبهُت معها أهمّية القضيّة

الفلسطينية لتضحي قضيّة محليّة وجزئية. وهكذا نرى أنّ إحدى مهام السياسة الخارجية الأميركية هي هذا بالذات، أي حصر مشاكل مماثلة لا صلة لها مباشرة بالأمن القومي الأميركي، ضمن حدود المنطقة التي تبرز فيها، كما أنّها تحاول أن تلقي عن كاهلها جزءاً من المسؤولية عن هذه المشاكل لتحمّلها لحلفائها الأوروبيين والدول العربية، ومن هنا كانت وثيقة «خارطة الطريق» الأميركية التي أعطيت صفة مشروع باسم رباعي الشرق الأوسط في صيغتها الأولية في 2002/10/15 ومن ثمّ في صيغتها النهائية المعدّلة في 2002/11/14. وهي على صعيد القضية الفلسطينية بالذات تسعى إلى حصرها ضمن إطار العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وجعل كل مسعى أوروبي أو عربي أو حتى روسي في هذا المجال يبقى من دون معنى.

ومردّ هذا إلى أنّ الظروف التاريخية الجديدة تجعل من القضّية الفلسطينية فعلاً قضّية أقلّ شمولية وربما حتى ذات طابع محلّي، ومشاركة الولايات المتحدة النشطة من شأنها وحدها أن تشكل عاملاً هاماً لرفع مستوى المشكلة إلى مرتبة «المشكلة الدولية». ولا تنظر التنظيمات السياسية الإسلامية الراديكالية والمتطرّفة، وخصوصا تلك التي تتسم بطابع الحركات الدولية الكوسموبوليتية، إلى القضّية الفلسطينية كهدف أسمى لها. وتبقى مسألة القدس طبعاً مسألة هامة جداً للعالم الإسلامي، ولكنّ القدس ليست أولوية من أولويات «الجهاد» الإ بالنسبة لإيران .

وتتمتّع الحركة الإسلامية الأصولية حتى الآن بقدرة كبيرة على الانتظام والفعل. ومع توسّع رقعة نشاط التنظيمات الإسلامية الراديكالية، تتدنّى أهمّية فلسطين. كما أن تضاؤل حدّة الصراع مع إسرائيل سيؤدّي إلى تقويتِه

مع الولايات المتحدة نفسها. وقضيّة فلسطين تستهلك الكثير من قوى وجهود المنظّمات الإسلامية، ولذلك لن تتمكّن الولايات المتحدة في القريب من إيجاد بديل لإسرائيل في المنطقة. وهذا أمر تزداد أهميّته في ظلّ تأرجح الأوضاع في تركيا ونشوء خطر خروجها عن السيطرة.

ولا بد من التنويه بأن القيادة الفلسطينية لم تكن يوماً لتنال ثقة وعطف الحركات الإسلامية ودول العالم الإسلامي الرئيسية التيوقراطية. ذلك أنّ المجتمع الفلسطيني كان دوماً مجتمعاً علمانياً على العموم. وحتى تزايد شعبية المنظّمات الإسلامية في فلسطين في الآونة الأخيرة لم يؤدِّ إلى تبوّئها وضعاً ريادياً في حركة المقاومة الفلسطينية وفي المجتمع الفلسطيني. في هذا السياق يضحي تهميش القضّية الفلسطينية بين قضايا العالم العربي والإسلامي مهمّة واقعية تماماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

إنّ عناد واشنطن حيال التطرّف والراديكالية تقرّره ضرورة مواصلة الصراع ضدّ المنظمات التي تعتبرها إرهابية في بلدان الشرق الأوسط. وهي تضع سوريا ولبنان في رأس قائمة الدول التي ستضغط عليها بحجة إيوائها الإرهاب، لا سيما بعد أن أدرجت «حزب الله» ضمن هذه القائمة. وقد بدأت منذ صيف العام 2002 حملة ضغوط مكثّفة على لبنان وسوريا مطالبة إياهما، ومعهما إيران، بكفّ نشاط حزب الله ووقف الدعم الذي يقدّمه للتنظيمات الإسلامية الراديكالية في الأراضي الفلسطينية. وهذا يعتبر بالنسبة إلى لبنان و سوريا، أمراً غير قابل للتنفيذ عملياً. ويطالب الأميركيون الرئيس اللبناني صراحة بضرب البنى العسكرية لحزب الله، وهذا يعني على الأرجح أن تتواجد قوّات أميركية على الأراضي اللبنانية ما

دامت الحكومة اللبنانية، برأيهم، عاجزة عن حلّ هذه المعضلة بنفسها. وسيكون صعباً أيضا على القّوات السورية المتواجدة في لبنان أن تحلّ هذه المعضلة،علماً أنّ تورّط سوريا في صراع مع هذه المنظّمات سيفقدها مواقع هامة في العالم العربي، وسيسيء إلى علاقتها بإيران. وعلى الرّغم من أنّ سوريا تعتبر تقليدياً دولة عربية ذات قدرات عسكرية عالمية، فإنّ وضعها السياسي والعسكري والاقتصادي يشهد بعض الوهن في الآونة الأخيرة.لذا يمكن اعتبار سوريا كلبنان إلى حدّ ما، بلداً يعتوره بعض الضعف. ومن المحتمل أن يكون الأميركيون يرون أنّ مهمة تصفية المنظّمات الراديكالية الإسلامية وبناها التحتية هي مهمّة واحدة عسكرية الطابع في لبنان وسوريا معاً، وقد تقوم الولايات المتحدة نفسها بمعالجتها، أو ربما قامت بهذه المهمّة إسرائيل بدعم أميركي. ويعتقد المراقبون أنّ هذا الأمر قد يحصل في سياق عملية عسكرية ضد لبنان وسوريا تبدأ بعد الفراغ من العراق. ومن المشكوك فيه أن تستطيع الولايات المتحدة قريباً التخلّص من عثرة المستنقع العراقي، ولعلّها ليست في وارد عملية عسكرية ضّد لبنان وسوريا الآن، ولربما حاولت الاستعاضة عنها بزحف «ثورة مخملية». ولها من المعارضة القوّية للحكم الحالي، وبين مختلف الطوائف والزعامات السياسية والطائفية، ومن التذّمر الشعبي من الأحوال المعيشية المتردّية، ما يؤاتي أغراضها في محاولة لـ«فصل المسارين» اللبناني والسوري وإخراج سوريا من لبنان جيشا ونفوذاً.

إنّ احتلال العراق وما رافقه من تحدّ سافر للعالم العربي ومحاولات لتغيير مجمل الخريطة السياسية فيه عبر شعارات مثل إشاعة

الديموقراطية والتحديث وغيرها، ضغوط يتزايد اشتدادها يوما بعد يوم على لبنان وسوريا ويورَّط فيها الأمين العام للأمم المتحدة نفسُه، جعل بريقَ القضّية الفلسطينية يخبو بما لهذه التحرّكات من أهمّية سياسية واقتصادية بالنسبة إلى العالم العربي ككل.

ويستبعد الخبراء والساسة العرب والأوروبيون من حيث المبدأ تورّط إسرائيل في عمليات الولايات المتحدة العسكرية في الشرق الأوسط، لافتين إلى عدم جدواه وخطورته على الولايات المتحدة. وقد كانت كل محاولات إسرائيل للانضمام إلى الحرب الأميركية البريطانية ضد العراق مرفوضة من الجانب الأميركي. كما كانت تلقى رفض الولايات المتحدة محاولة إسرائيل معالجة بعض المهام العسكرية التكتيكية بالتعاون مع تركيا، بما في ذلك ضربات توجه إلى سوريا وإيران وعراق صدام. غير أن التطوّرات في المنطقة ربما غيرت مسار السيناريوهات المطروحة وجعلت مشاركة إسرائيل في عمليات عسكرية أمراً غير مستبعد. ومهمة إسرائيل الأولى ستكون تدمير المنشآت ذات التقنيات المتطورة في إيران وقواعد المنظمات الراديكالية الإسلامية وكذلك الأسطول البحري الحربي الإيراني الذي تعتبره إسرائيل خطِراً جداً عليها.

ولا بدّ من أن نأخذ في الحسبان أنّ الولايات المتحدة تدرك، على الرغم من جبروتها أنها غير قادرة على حلّ كل المشاكل العالمية والإقليمية انطلاقاً من مواردها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وسيكون عليها أن تختار أولوياتها في مجال سياستها في المنطقة أيضا وتتجاهل بعض القضايا لأجل معالجة تلك التي يتوقف عليها أمنها القومي. وهي بذلك

تعزف عن معالجة مشاكل إقليمية في جنوب القوقاز وفي أسيا الوسطى وفي فلسطين وحتى في منطقة البلقان التي أنفقت فيها موارد طائلة. ففيما لم تحلّ بعد مشكلتا ناغورني كرباخ وأبخازيا مثلاً، بادرت الولايات المتحدة إلى حلّ مشاكل حوض قزوين عن طريق محاولة إيجاد إمكانات للتصدّي للأنشطة الإيرانية هناك. وهذا طبعاً مرتبط بالمصالح النفطية للولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الحوض، على الرغم من أنّ مشكلة أمن حوض قزوين نشأت زمنياً بعد النزاعات السياسية والعسكرية في جنوب القوقاز بوقت طويل.

وهكذا عملت الولايات المتحدة على خفض الأهمّية الدولية للقضية الفلسطينية واستبعاد راهنيّتها من خلال إيجاد ساحة سياسية جديدة (إحتلال العراق كان الموقع الأبرز في هذه الساحة السياسية الجديدة) للمماطلة في عملية تسوية هذه القضّية وجرّ العرب والأوروبيين وروسيا إلى هذه الساحة. وكان من نتيجة هذا أن ركّزت الولايات المتحدة كل جهدها مع إسرائيل على الموضوع الأمني وقصرت الجهود الأخرى على إعلان «خارطة الطريق» دون العمل جدّياً في سبيل تنفيذها.

الظروف السياسية داخل فلسطين

كأيّ مجتمع يعيش مجابهة شديدة مع الخارج، يتّسع المجتمع الفلسطيني لشتى المواقف ومختلف التناقضات و فيه الكثير من مقوّمات التنوّع والاختلاف حيال آفاق وسبل حل القضيّة الفلسطينية. وهذا الاختلاف وهذا التنوع نشآ في المجتمع الفلسطيني منذ حرب عام 1967. وقد شكّلا وضعاً لم

تكن القيادة الفلسطينية لتخفي أمره يوماً، بل أقرّت به كمسلّمة، ولم تعمل على لجمه، بل كافحت فقط المتعاونين والخونة المفضوحين. وبفضل هذا الموقف المرن الذي يصعب عادة البقاء عليه في ظل صراع مستديم، حافظت منظّمة التحرير الفلسطينية على الوحدة، واستطاعت أن تتأقلم بفاعلية مع ظروف تشكّل طبقة وسطى في فلسطين وبين فلسطينيي الشتات، وبروز الكثير من الأشخاص المتعلّمين والمثقفين البالغين أعلى مستويات العلم والثقافة ورجال الأعمال الكبار، أي ظهور فئات إجتماعية واعية ومولّدة لأفكار سياسية واجتماعية ليبرالية جلّها. وبرز الخطر الأكبر على هيمنة منظّمة التحرير مع ظهور منظّمتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الفلسطينيتين الدينيتي الطابع على الساحة السياسية.

و قد عمل الأميركيون مع الإسرائيليين على عزل عرفات في السنوات الأخيرة عن السياسة الفعلية. وصرّح مسؤولون أميركيون بأنّ الولايات المتحدة تراهن، لا على «الأجواء العامّة السائدة» في فلسطين، بل على أفراد سياسيين وجماعات سياسية محدّدة [7].

ويعقد الأميركيون الآن كثيراً من الآمال على الرئيس الفلسطيني الجديد أبو مازن الذي كان مقّرباً من عرفات واتصل في الماضي بالزعماء الإسرائيليين ومن بينهم آرييل شارون نفسه. فقد صرّح عباس خلال زيارة للولايات المتحدة ولقائه الرئيس بوش في تموز عام 2003 [8] بأنّ السلطة «جزء من حرب الولايات المتحدة على الإرهاب أينما كان ومهما كانت أشكاله».

والتقى عباس آنذاك عدداً من زعماء المنظّمات اليهودية في أميركا حيث

قدّم نفسه كمعتدل ومؤيّد لتسوية سلمية تقوم على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وقال مايكل بوهنين رئيس المجلس اليهودي للشؤون العامة الذي حضر اللقاء إن أبو مازن «يمثّل نفَساً جديداً» فيما قال مارفين ليندر رئيس منبر السياسة الإسرائيلية «إن هناك قدراً من الثقة الآن بعباس».

وفي ختام قمّة العقبة عام 2003 حضّ أبو مازن الفلسطينيين على وقف الإنتفاضة المسلّحة، داعياً إياهم إلى المقاومة بالسبل السلمية.

وقال عباس: إنّ السلطة الفلسطينية تتعهّد ببذل «كلّ الجهود لإنهاء الانتفاضة المسلحة»، وأضاف: «لا يوجد حلّ عسكري لصراعنا، ونكرّر إدانتنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين» [9].

كما يعوّل الأميركيون على شخصيّات مثل مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون الأمن القومي وعضو مجلس الأمن القومي الفلسطيني جبريل الرجّوب. غير أنّ الساحة ليست خالية لهؤلاء وحسب. فهناك أيضا المثقفون الفلسطينيون المؤيّدون للزعيم الفلسطيني المحكوم عليه بالسجن المؤبّد من قبل الإسرائيليين مروان البرغوتي، الدّاعون إلى المزيد من إشاعة الديموقراطية داخل القيادة الفلسطينية والرافضون مساومة إسرائيل في مسألة سحب قوّاتها بالكامل من الأراضي الفلسطينية. وقد كان هؤلاء ينتقدون أسلوب عرفات في القيادة جاعلين بينهم وبينه مسافة ما، ويصرّون على انسحاب القوّات الإسرائيلية إنسحاباً كاملاً. ولربما كان هذا ما يسمّى «الطريق الثالثة» في حياة الفلسطينيين السياسية وإن كان غير واضح المعالم بعد. أما المجموعة الثالثة فتتألف من منظّمتي «حماس»

و«الجهاد الإسلامي» اللتين إذا ما تبوّأتا مركز الصدارة ذات يوم فستحدث تغيّرات جذرية ليس فقط في فلسطين، بل في المنطقة برمتّها، إذ إنّ الإسلاميين لا يناضلون ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية و حسب، بل ضد وجود إسرائيل أصلاً كدولة وكيان. إلاّ أنّ المنظّمات الإسلامية الفلسطينية لا تسعى إلى تعاون وثيق مع التنظيمات الإسلامية العربية بسبب عدم ثقة الفلسطينيين بالعرب عموماً واعتبارهم الأنظمة العربية أنظمة استسلامية في معظمها. ومعلوم أن قيادة «حماس» لا تثق كثيراً بالمنظّمات الراديكالية الإسلامية في البلدان العربية الأخرى، ولا تريد أن تضحي أسيرة بنية ضخمة ومتشعّبة مثل منظّمة «الإخوان المسلمين»، وهي التي تطمح إلى دور القائد السياسي للفلسطينيين. كذلك لم تنشأ علاقات ثقة كبيرة بين «حماس» وإيران على الرغم من المساعدات التي تقدّمها الأخيرة لها. وليست لـ«حماس» أيديولوجية واضحة في شأن إقامة دولة إسلامية في فلسطين، بل ثمّة فكرة عامّة هي أشبه «بكليشيه» دعائي لا أكثر. أما مجموعة «عز الدين القسّام»، الجناح العسكري لـ«حماس» فليست لها أنشطة دينية أو أيديولوجية، بل هي مهتمّة بتنفيذ مهام قتالية بحتة. وتبقى منظّمة «فتح» كتنظيم قتالي تابع لمنظّمة التحرير بعيدة كل البعد عن الإسلام السياسي وتتصرّف كمنظّمة علمانية، بل حتى «مغربنة» بعض الشيء. فالجماعات السياسية الإسلامية وغير الدينية في فلسطين هي إذاً بعيدة عن الأفكار والأهداف الكوسموبوليتية للأصوليين الإسلاميين الذين ينشطون في يوغوسلافيا السابقة وأراضي الاتحاد السوفياتي السابق وفي غير أماكن من العالم، بل هي تشكّل تنظيمات تحرّر وطني بامتياز.

حول توطين اللاجئين الفلسطينيين

تدرس الديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا على نطاق واسع مسألة إمكان توطين الفلسطينيين. ويعتقد الأميركيون أن منح الفلسطينيين الجنسية في الدول العربية يحلّ إلى حدّ بعيد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويسهّل تسوية القضيّة الفلسطينية. ولأجل هذا يجري العمل حثيثاً في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين وفي أماكن التجمّع الفلسطيني الأخرى وفي أوساط المثقّفين ورجال الأعمال الفلسطينيين. ويعتبر كلاً من لبنان وسوريا والجزائر وتونس مثابة البلدان الأكثر مؤاتاة للتوطين. هذا الموضوع يركّز على دراسته بشكل خاص «معهد سياسة الشرق الأوسط في واشنطن». وهنا يمكن أن نورد بعض الأفكار الأساسية:

أ- يعتقد الأميركيون أنّ من المهم بمكان القيام بتجربة التوطين في واحد من البلدان المرّشحة لذلك بغية تبيان إمكانيات نجاح هذه المبادرة. وهم يرون في لبنان البلد الأفضل لمثل هذه التجربة. غير أن السفير الأميركي السابق في لبنان ديفيد ساترفيلد لم يؤيّد يوماً هذا الرأي باعتبار أنّ لبنان الصغير بعدد سكانه، وبنظامه السياسي الطائفي، هو البلد الأقل مؤاتاة لتوطين الفلسطينيين.

ب- كانت القيادة الفلسطينية برئاسة عرفات تقف دوماً موقفاً معادياً من الطرح الأميركي حول التوطين. ولكن ثمة معلومات تقول أن عرفات كسياسي مجرّب كان مدركاً أن قسماً كبيراً من الفلسطينيين (إن لم يكن معظمهم) في الشتات سيوطّن في خاتمة المطاف في بعض البلدان. وقد وقعت يد الأميركيين على مادة توجيهية صادرة عن القيادة الفلسطينية

(ربما كانت ذات هدف دعائي مقصود) تقول إن جزءاً من فلسطينيي الشتات سيبقى بنتيجة التسوية، لا في البلدان العربية، بل في دول أميركا الشمالية وأوروبا المتقدّمة إقتصادياً، بغية إيجاد جماعات ضغط تساعد على انتهاج سياسة خارجية فلسطينية نشطة. ويخشى الأميركيون كل الخشية هذا الأمر. ذلك أنّ مثل هذه الأفكار باتت تنتشر بسرعة خاصة إثر منح الدول المتقدّمة صناعياً، والولايات المتحدة واحدة منها، اللاجئين الألبان من كوسوفو حقّ الحصول على الجنسية. وقد رأى الفلسطينيون أنّ الأسرة الغربية، عندما ظهر خطر تنامي الجاليات الألبانية في أوروبا وأميركا الشمالية، أعادت النظر عموما في موقفها من سيادة يوغوسلافيا وصادقت عملياً على إقامة دولة للألبان في كوسوفو. وإذا كانت القيادة الفلسطينية توافق على توطين فلسطينيين في البلدان العربية، فإنها تفضّل في هذا المجال البلدين الجارين لبنان والأردن.

ت- المكان الأكثر واقعية لتوطين الفلسطينيين في إطار المشروع إياه هو بلدان المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس. فهذه البلدان الشاسعة الأراضي والكبيرة عدد السكان نسبياً لن يضيرها ولن يشكّل خطراً على مصالحها وتوازناتها الوطنية وجود 100 ألف إلى 300 ألف فلسطيني، كما أنّ المشروع يقترح توطين فلسطينيين في شمال شرق العراق (كردستان العراق).

مستجدّات

كانت من بين أحدث الأنشطة على صعيد تحريك موضوع التسوية

الإسرائيلية الفلسطينية بعد انتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للسلطة الفلسطينية، قمّة شرم الشيخ المنعقدة في 8-2-2005 والتي حضرها الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، و كل من الرئيس المصري محمد حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

و جاءت القمّة، حسب المراقبين، نتيجة تنسيق مصري أميريكي مكثّف، وفي إطار ما يمكن أن يطلق عليه اسم «صفقة» سياسية بين الطرفين[10]. فالقاهرة تسعى من خلال القمّة إلى الانطلاق نحو إنجاز يحرّك المياه الراكدة في القضيّة الفلسطينية، و يدعم داخليا موقف الرئيس حسني مبارك المقبل على ولاية رئاسية جديدة (في تشرين الأول من العام 2005) تواجه اعتراضات في الداخل وانتقادات من الخارج.

وفي المقابل تريد إدارة بوش، بحسب المصدر نفسه، «بمقابل تخفيف حدّة انتقاداتها للأوضاع السياسية المصرية، الاستفادة من نفوذ القاهرة القوي لدى جميع الأطراف الفلسطينية من أجل العمل على بلوغ تسوية سياسية للقضيّة الفلسطينية من جهة، بالإضافة إلى تجنّب تصعيد الإنتقادات ضد السياسات الأميريكية تجاه العراق وإيران».

وقد اعتبر د. محمد حمزة مدير مركز «مقدس» للدراسات السياسية والإستراتيجية بغزة، أنّ مؤتمر شرم الشيخ يأتي ضمن صفقة مصرية أميركية لحل القضّية الفلسطينية، مقابل عدم التصعيد العربي في ما يتعلق بمواقف وسياسات واشنطن تجاه إيران والعراق، لا سيّما التوجّه الأميريكي الهادف إلى جعل إيران محطّته الثانية بعد العراق.

ورأى اللواء عادل سليمان المدير التنفيذي لمركز المستقبل للدراسات السياسية والاستراتيجية (مؤسّسة مدنية تمّ إطلاقها بمبادرة من عدد من كبار رجال الأعمال المصريين المقرّبين من نجل الرئيس المصري) من جهته أن «مصر أرادت استغلال فرصة حدثت فيها متغيّرات دولية وإقليمية مؤاتية، للدّفع بعملية السلام إلى الأمام».

وأضاف سليمان قائلا إن «الإدارة المصرية هدفت إلى وضع الإدارة الأميريكية، وبخاصة رئيسها جورج بوش، أمام ما تعهّد به أكثر من مرّة وهو إقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل».

وعن هذه المتغيّرات الأخيرة أوضح سليمان أن أهمّها ما أعلنه الرئيس الأميريكي في خطاب «حالة الإتحاد» (الأربعاء 2-2-2005) من أنّ «هدف قيام دولتين ديمقراطيتين -إسرائيل وفلسطين- تعيشان جنباً إلى جنب في سلام بات «في المتناول»، مضيفا أن «أميريكا ستساعدهما على تحقيق ذلك الهدف».

ولفت سليمان إلى أنّها المرة الأولى منذ عام 2000 التي يطلب فيها رئيس الولايات المتحدة من الكونغرس رسمياً مساعدات للسلطة الفلسطينية. وكان بوش قد طلب في خطاب حالة الإتحاد دعماً قدره 350 مليون دولار للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على «دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية».

وأضاف سليمان أنّ الشعب الفلسطيني صوَّت لبرنامج أبو مازن الذي يدعو لوقف عسكرة الإنتفاضة، وبات من الضروري الآن أن ينفّذ أبو مازن برنامجه، معتبراً أن «المقاومة أدّت ما عليها من دور، وجاء الدور إلى

السياسة لتحصد الثمار».

ورأى أن زعماء حركتي حماس والجهاد صاروا الآن مقتنعين بوجهة النظر تلك أكثر من أيّ وقت مضى، وهو ما دفع مصر للمضيّ قدماً في خطواتها الهادفة إلى وضع ضوابط جديدة لجولة جديدة من المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من المؤمّل أن تنتهي بسلام دائم».

من ناحية أخرى قال محلّلون لوكالة «رويتر» للأنباء إن مصر تحتلّ ما ترى أنه مكانها الصحيح في الشرق الأوسط عندما تستضيف أول قمّة إسرائيلية فلسطينية منذ أربع سنوات، موضحين أنّ دوافع القاهرة من هذا التحرّك تتركّز على الاستقرار وتحسّين الصورة.

وقال حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة لـ«رويتر»: «يحاول مبارك أن يظهر في صورة من يبذل قصارى جهده لمساعدة إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وألاّ يكون في وضع المواجهة مع السياسة الخارجية الأميركية».

إستنتاجات

إذا كان الديموقراطيون في الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس جيمي كارتر قد رفعوا شعار «حقوق الإنسان»، لأجل الدفاع عن حقوق اليهود في الاتحاد السوفياتي السابق، إسهاماً منهم في زعزعة استقرار ذلك البلد، وصولاً إلى إزالته من خارطة العالم عام 1991, فإن الجمهوريين الأميركيين اليوم، إذ يطرحون موضوع محاربة «الإرهاب الدولي» بعد خلّو الساحة العالمية لهم، لا يتوخّون منه حماية الشعوب والمجتمعات فعلاً من الإرهاب

بقدر ما يتوخّون محاربة القوى الشعبية التي لا تزال تقاوم من أجل استقلال بلدانها في وجه العولمة. وفي فلسطين بالذات توصم هذه المقاومة بالإرهاب أيضاً لأنها لا تريد دولة فلسطينية مسخاً، مفصّلة على قياس شارون واليمين الإسرائيلي وبوش واليمين الأميركي. ويمكن مما سبق استنتاج أنّ أيّاً من حكومات إسرائيل لن يعمد في المستقبل المنظور إلى النظر بجدّية في مسألة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين. فإسرائيل لن تقبل إلاّ بشبه كيان عربي في فلسطين يتكامل سياسياً واقتصادياً معها ويكون تابعاً لها.

و ليس لدى الولايات المتحدة خططاً ونوايا محدّدة لإقامة دولة عربية في أرض فلسطين. فهي تفضّل إطالة وضع المراوحة وجرّ ما أمكن من القيادات العربية، والفلسطينية خاصة، إلى مشروعها الأشمل لما يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير. لا سيما و أنّ تصوّرات تعزّزت في الولايات المتحدة تقول إنّ إقامة الدولة الفلسطينية لن تعني تسوية النزاع العربي الفلسطيني، بل قد تضحي منطلقاً لمجابهات جديدة و مديدة في الشرق الأوسط. والموقف نفسه تقريباً تقفه بريطانيا التي تدعم تحالفها أكثر مع الولايات المتحدة بنتيجة وصول الحزب الجمهوري وبخاصة جناحه اليميني المحافظ إلى السلطة في هذا البلد. وفي هذا الصدد لم تخسر إسرائيل في مسألة الأمن في المدى المنظور، مع أنّها حريصة على عودة الحزب الديموقراطي إلى السلطة في الولايات المتحدة. وما انخراطها في معالجة المسألة الأمنية والتركيز عليها بالاستفادة من الحملة على الإرهاب التي يقودها الأميركيون في العالم، إلاّ للهروب من استحقاق إقامة الدولة

الفلسطينية على أرض فلسطين. و اعتقاد الإسرائيليين بعدم إمكان قيام دولتين على أرض فلسطين هو عامل أساسي من عوامل «انسداد آفاق» الوضع. وليس بوسع الأميركيين، ديموقراطيين ليبراليين أو محافظين جدداً، تسوية هذا الأمر. وإمّا سياسة إدارة جورج بوش والجناح اليميني للحزب الجمهوري، و هي سياسة موجّهة موضوعياً لجهة الحفاظ على وضع النزاع العربي الإسرائيلي على ما هو عليه. فالولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل نظرتها إلى دولة – وظيفة، عليها أن تنهج سياسة نشطة في منطقة الشرق الأوسط على خلفية ضمان أمنها في الخارج والداخل إلى أبعد الحدود. فالسيادة تتطلّب، ليس مؤسّسات رسمية مناسبة وقاعدة اقتصادية ملائمة، واعترافاً سياسياً دوليا فقط، بل أيضاً مجالاً يسمح بقيام السكّان بنشاط حياتي طبيعي. أما نجاح وجود دول صغيرة في منطقة «الشرق الأوسط الكبير» والمناطق المحاذية له فممكن فقط في ظل توازن سياسي وعسكري إقليمي مستقر يفترض قيامه بقاء مستوى معيّن من التجابه على صعيد كلّ من الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية.

أما في الجانب العربي فليست الدول العربية الآن منذ انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان حليفاً لها في صراعها مع إسرائيل، بقادرة على القيام بأيّة مبادرة فاعلة في ظل موقعها الضعيف. ولعلّ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة فعلاً، بما يعني الحلّ العادل للقضّية الفلسطينية، ستنتظر تغيّر موازين القوى العالمية لصالح الحقّ والعدالة. وهذا لن يكون ممكناً في ظل الهيمنة الأميركية على العالم. وللمتشكّكين في إمكان حصول مثل هذا التغيّر نذكّر بحكاية للأطفال تروي أن صرصوراً تعاظم شأنه حتى باتت تهلع

منه حيوانات الغاب وسباعها، فتهرب وتتراجع كلما استُنجِد بها لوضعه عند حدّه، وهو الذي زرع الرعب في قلوب الجميع بلا استثناء. وبقي الأمر على هذه الحال إلى حين اقتراب عصفور الدوريّ منه ذات يوم ونقده بمنقاره بكل بساطة وابتلاعه. فهل لمثل هذا الدُّوريّ أن يظهر في عتمة الليل العربي الطويل فيبدّد سحائب العجز والهزيمة ويستجمع أسباب العزّ والكرامة؟

المراجع

1 - ("Der Standard"، النمسا، 20 ت 2 2002)
2 - (www.russ.ru، إريك ألترمان.نعم للولايات المتحدة الأميركية! لا ليوش!
(2003/2/10 The Nation
3 - http://voge.gorskie.ru/php/news/archnew
4 - http://www.artsakhworld.com/igor_muradian/problems_of_security_in_the_USA/1.11.html
5 - إسلام أون لاين.نت /4-6-2003
6 - منتديات المهدي، نسيان 2003
7 - السكرتيرة الأولى في السفارة آنّ بودين Anne C. Bodine
و الملحق العسكري الكولونيل نورمان لارسون Norman Larson
http://www.artsakhworld.com/igor_muradian/
Problems of security in the USA Near-Eastern policy, 24.06.1003
8 - صحيفة القدس، 26/07/2003
9 - إسلام أون لاين.نت /4-6-2003
10 - إسلام أون لاين.نت- 2005/2/6

مشروع الإنسحاب من غزّة في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي

إحسان مرتضى*

ليس هناك اليوم في الدّيباجات الاسرائيلية للتّسوية على المحور الفلسطيني، لغز أكثر تعقيداً أو استعصاءً على الحلّ من لغز تفسير حقيقة الموقف الذي يبيّته رئيس الحكومة الاسرائيلية آرييل شارون من خطّتي خارطة الطريق والفصل الأحادي الجانب بشأن الإنسحاب من قطاع غزة، بما ينطوي عليه هذا الإنسحاب من تفكيك جميع المستوطنات المقامة هناك وإحداث تغييرات أساسية في الخرائط الجيوسياسية للإحتلال. والمفارقة الغريبة أنّ شارون نفسه هو الذي تحدّث علناً عن «احتلال» اسرائيل الضفة والقطاع، (بالرغم من تراجعه لاحقاً عن تصريحه)، إلاّ أنّه هو نفسه أيضاً الذي وصل الى منصب رئاسة الحكومة بفضل شعار أن لا حلّ مع الفلسطينيين والعرب عموماً إلاّ من خلال استخدام القوة. فشارون لم يتصوّر نفسه أن يكون رجل سلام، ولم يدَّع شرف البحث عن هذه الصفة، بل كان يعلن باستمرار احتقاره العميق للأغراب «غوييم» وليس فقط للعرب. فالأميركيون والأوروبيون والأفارقة في نظره سواء: أعداء

*باحث في الشؤون الإسرائيلية

لإسرائيل. وهو بالمناسبة صاحب شعار:«كل العالم ضدّنا» وهو الذي كان اتهم الأميركيين والغرب أثناء المواجهات مع انتفاضة الفلسطينيين الأخيرة، ببيع اسرائيل كما باعوا تشيكوسلوفاكيا أثناء الحرب العالمية الثانية. وموقف شارون من خارطة الطريق، بما انطوى عليه من مناورة وتهرّب من الإستجابة للشرعية الدولية، وفرض شروط قاسية بلغت المئة ثم انخفضت الى أربعة عشر شرطاً تعجيزياً، إنّما كشف عن نواياه الحقيقية من الدولة الفلسطينية العتيدة، وهو موقف يقوم على القبول الشكلي والرفض والتعطيل العملي، لا سيّما وأنّ المشروع الإستيطاني الذي قاده شخصياً على مدى أكثر من ثلاثين سنة لم يترك للفلسطينيين أيَّ متنفّس حقيقي لإقامة دولتهم المنشودة، لأنَّه لا معنى لأي شكل من أشكال مثل هذه الدولة من دون إزالة المستوطنات واستعادة السيادة على الأرض. وقد كتب غال أوهوفسكي في معاريف 9/6/ 2003 في هذا المجال يقول: «إنّ شارون لم يأتِ ليحلَّ المشاكل بل ليخلق وقائع صعبة على الأرض، حقائق من النوع الذي لا يمكن اصلاحه ابداً، أو على الأقل من النوع الذي يتطلَّب سنوات طويلة تغمرها الدماء».

الإنسحاب في المناورة السياسية

في العام ألفين، وبعد سبع سنوات من اتفاق أوسلو، حاول رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق إيهود باراك، في محادثات كامب ديفيد-2, إعادة استنساخ اتفاق أوسلو جديد مع رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات، وقدّم طروحات ضبابية وغير واضحة تتضمّن أفخاخاً تستطيع إسرائيل من خلالها أن تصل إلى ما تقتضيه مصلحتها الأمنية والسياسية بخصوص شكل وجوهر الكيان الفلسطيني العتيد، بحيث يتم تفريغه من مقوّمات الحياة والإستمرار، مع الاستحصال على اعتراف فلسطيني بإنهاء الصراع، وتتحوّل بالتالي كل مطالبة فلسطينية لاحقة بحقوق مهدورة، إلى مطالبة غير محقّة وغير مشروعة في نظر الرأي العام الدولي.

إنّ شعار الفصل السياسي والإقتصادي هو شعار قديم ينطلق من تهديد زعماء إسرائيل بأنّ في حوزتهم ردّاً مناسباً على تحدّيات المقاومة والطروحات السياسية التي يطرحها عليهم الفلسطينيون عندما يطالبون بحقوقهم الوطنية المشروعة أو بتطبيق الإتفاقيات الموقّعة معهم. ولقد نشأ في إسرائيل بعد عام 1967 مفهومان تقليديان متعارضان في السياسة الإسرائيلية[1] هما:

الأول: مفهوم الإندماج الذي قاده وزير الدفاع آنذاك موشيه ديّان في الفترة بين 1967- 1974, والذي روّج للإندماج الأقصى بين الشعبين، حتى أنه اتّخذ خطوات عملية للبنى التحتية للتعايش، مثل فتح الحدود وربط المياه والكهرباء والشوارع.

ومن أجل تجسيد هذا المفهوم اعتاد ديّان على شبك أصابع يديه والقول: مثلما أصابعي متشابكة بصورة وثيقة علينا أن نخلق اندماجاً بين الشعبين بحيث لا يمكن فصلهما.

الثاني: قاده وزير المالية آنذاك بنحاس سافير الذي أعتقد أنّ على إسرائيل أن تخلي على وجه السرعة المناطق المحتلّة، وأن تضع خطّاً حدوديّاً واضحاً. وبرغم أنّه كان هناك في الحكومة من أيّد سافير، ومن بينهم يسرائيل غاليلي ويغئال ألون، إلاّ أنّ سياسة ديّان هي التي نفّذت وتمّ العمل بها في نهاية الأمر ، واستمرت في ما بعد في حكومات الليكود والعمل، حتى اسحق رابين المؤيّد الأبرز للفصل اضطرّ لمواصلة هذه السياسة، لأنّ الإندماج أصبح أمراً واقعاً ومن الصعب تغييره.

انّ فشل محادثات كامب ديفيد- 2 وانطلاقة انتفاضة الأقصى شكّلا صدمة حقيقية للشارع الإسرائيلي الذي أمل كثيراً من التسوية المفترضة والمفروضة بوساطة اميركية، إلاّ أنّه لم يشكّل مفاجأة في حينه لمبلوري القرار الإسرائيلي. فقد سرّب الإعلام الإسرائيلي لاحقاً أنّ أجهزة التقدير الإستخبارية التابعة للمؤسسة العسكرية والأمنية قد قدّرت وتوقّعت إمكانية تردّي الأوضاع الأمنية ووقوع المواجهة على خلفية حتمية فشل المفاوضات

النهائية مع الفلسطينيين، وبالتالي وضعت الخطط الأمنية والعسكرية للمواجهة المحتومة بشكل يكفل إعادة تصويب الأمور و «زرع الهزيمة في الوعي الفلسطيني» على حدّ تعبير رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال موشيه يعلون.

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى نهاية حكم إيهود باراك وجزء كبير من فترة تولّي آرييل شارون رئاسة الحكومة، كان الخطاب الإسرائيلي يتّجه نحو تحميل رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والتنظير لضرورة قيامه بواجباته بحسب الإتفاقات التي وقّع عليها، أي إعادة الروح لأجهزة السلطة الأمنية الفلسطينية كمقاول فرعي محلي لمصلحة الأمن الإسرائيلي... إلاّ أنّ تراخي السلطة الفلسطينية وخوفها من السقوط في مستنقع حرب أهلية بالغة الخطورة، وتنامي الإستعداد والقدرة الشعبية على المقاومة واستمرار العمليات التي طالت الداخل الإسرائيلي، قد دفعت بالقرار السياسي - الأمني الإسرائيلي، وبتغطية أميركية واضحة، إلى دخول الجيش الإسرائيلي أراضي السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية المسمّاة بأراضي (أ)، بحسب اتفاقات أوسلو، واحتلالها بالكامل.

لقد هدفت العملية المسماة بـ «السور الواقي» التي نفذت في شهر نيسان من العام ,2002 إلى تحقيق ما رفضت السلطة الفلسطينية القيام به بحسب الرواية الإسرائيلية، أي إيجاد واقع أمني مريح لإسرائيل من خلال تدمير ما أسماه الجيش الإسرائيلي بالبنية التحتية للإرهاب، مما يسمح بإنهاء أو تخفيض وتيرة وقوّة العمليات الفلسطينية التي تطال الإسرائيليين في الداخل الإسرائيلي وفي الأراضي المحتلة في العام 1967, وبحسب تعبير رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية «أمان» اللواء «أهارون زئيفي فركش» «إيجاد أدوات وبنى جديدة لإعادة صياغة قواعد اللعبة في الصدام مع الفلسطينيين لصالح إسرائيل».

عملية «السور الواقي» التي لم تستطع أن تردع الفلسطينيين أو أن تزرع

الهزيمة في وعيهم، تبعتها عمليات أخرى مماثلة أطلق عليها الإسرائيليون تسميات خاصة مثل «ربما هذه المرة»، «دواليب الزخم»، «الطريق الحازم»، «أيام الندم»... إضافة إلى أساليب أخرى نفّذتها الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع عمليات واسعة من التصفية والإعتقال والحصار وهدم المنازل... إلاّ أنّ أيّاً من هذه الأساليب، لم يستطع إيقاف الإنتفاضة الفلسطينية وأعمال المقاومة، بحيث وصلت إسرائيل إلى حائط مسدود بعد استنفاذ جميع الخيارات والوسائل المتاحة التي يمكن أن تستخدمها في هذا المجال...

إنّ الواقع المتردّي الذي تشكّل في الإدراك الإسرائيلي من جرّاء اليأس من هزيمة الفلسطينيين، وهو واقع أقرّ به معظم مبلوري المشهد السياسي والأمني الإسرائيلي، فرض على النخب الإسرائيلية البحث عن وسائل أخرى لوقف التدهور الحاصل الذي بدأ يطال البنية الأساسية في الكيان الإسرائيلي، إن لجهة الواقع السياسي والأمني وقدرة الردع الإسرائيلية، أو لجهة الواقع الإقتصادي والإجتماعي والأزمة الحادّة المتشكّلة على خلفية الإنتفاضة واستمرارها. وهكذا أعيدت من جديد إلى السجال مسألة استعادة زمام المبادرة إسرائيلياً، في رؤية تعيد خلط الأوراق وتحاول بلوغ واقع أكثر أمناً وأقل إرهاقاً للمؤسّستين السياسية والأمنية... وتتمثل هذه الرؤية في ما يطلق عليه اصطلاحاً بـ «خطّة الفصل من جانب واحد عن الفلسطينيين». وهي تتجلّى في انسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء كل أو بعض البؤر الإستيطانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية ، بحيث يعزل الفلسطينيون مادياً عن الإسرائيليين في أماكن محددة مفصولة فصلاً تاماً عن الخط الأخضر أي أراضي العام 1948, إضافة إلى أماكن استيطانية من الضفة الغربية، وذلك لحاجات أمنية وحتى سياسية لدى بعض الإتجاهات الإسرائيلية... والخطة تلقى قبولاً واسعاً وقوياً من قبل الشارع الإسرائيلي على خلفيّة الإقرار العام بفشل مسيرة التسوية مع الفلسطينيين وعدم الثقة أساساً بالإتفاقات الممكن بلورتها لاحقاً معهم، إضافة إلى التسليم بعدم

إمكانية التغلّب عليهم وقهرهم بالوسائل العسكرية وفرض الحلّ عليهم... إلاّ أنّ هذه الخطة، وبالرغم من قبول الجمهور الإسرائيلي بها، لا تجد اتفاقاً جامعاً على مضمونها، وبالتالي برزت أربع خطط للفصل، تجملها الأبحاث المختصّة الصادرة عن المراكز البحثية الإستراتيجية في الكيان الإسرائيلي كمايلي:

1- فصل من طرف واحد (أمني): لا يهدف أساساً إلى تغيير التقسيم الجغرافي القائم في مناطق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المعرّفة بـ(ب) و(ج) والفلسطينية المعرفة بـ(أ)، وجلّ ما يهدف إليه هو وضع عراقيل ماديّة وأسيجة إلكترونيّة وقوات عسكريّة وأمنيّة على طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وأراضي العام 1948, بحيث يعرقل تسلل منفذي العمليات العسكريّة باتجاه المدن الإسرائيلية.

2- فصل كامل من طرف واحد: وهو مكلّف ومضن للأجهزة الأمنية الإسرائيلية، إذ لا يهدف إلى إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بل إلى الإبقاء عليها، وهدفه هو إيجاد فصل مادي بين كل مناطق السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة وبين المناطق المسيطر عليها بحسب اتفاقات أوسلو (مناطق أ) من قبل السلطة الفلسطينية.

3- فصل من طرف واحد بحدود مختارة: ويقصد به الإنسحاب إلى الخط أو الخطوط التي تختارها الحكومة الإسرائيلية وتراها مناسبة لتكون حدوداً دائمة للدولة. وحسب هذه الخطة، يكون على الكيان الإسرائيلي أن يقرّر من طرف واحد الحدود المطلوبة مع الفلسطينيين، وبالتالي يمكن لهذه الحدود أن تقوم على أساس الخط الأخضر، أو على أساس الخط الأخضر مع تعديلات طفيفة، مما يتيح إمكانية إدراج الأحياء اليهودية في منطقة القدس والمستوطنات الكبرى القريبة من الخط الأخضر ضمن حدود الدولة، الأمر الذي يجعل إسرائيل تنسحب إلى هذا الخط وتعلن عنه كحدود دائمة وتقيم فصلاً مادياً بين أراضيها والأراضي الفلسطينية.

4- الفصل إلى خط انتقالي: ويقصد به أن تبادر إسرائيل إلى تحديد

خط للإنسحاب يكون خطاً انتقالياً محدّداً من طرف واحد لضرورات سياسية وأمنية، ويكون هذا الخط ما بين الخط الحالي والخط المطلوب والمقبول إسرائيلياً كحدود دائمة لاحقاً.

من خلال هذه الخطط يتبيّن أنّ هناك من يريد لخطّة الفصل أن تصل إلى نتائج مماثلة للنتائج التي كانت المؤسسة الصهيونية تبغيها من التسوية مع الفلسطينيين... أي بعبارة أخرى، تريد هذه الفئة أن تعكس التسوية بالوصول إلى فصل بين «الشعبين» يؤدي ربما إلى اتفاق مستقبلي يقرّ بالإرادة الإسرائيلية... بينما تريد فئة أخرى أن تحافظ على الوضع الراهن والسيطرة اليهودية على الضفة الغربية مع إقامة خطوط تفصل التجمّعات الفلسطينية عن اليهودية، وهي بالذات ما يريده اليمين من التسوية. أما الفئة الثالثة فتريد للفصل أن يحسّن الوضع الأمني الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته، الإبقاء على حيّز جغرافي هام يُمكّن المفاوض الإسرائيلي من أن يتفاوض عبره، لاحقاً، مع الطرف الفلسطيني في شأن التسوية الدائمة والحدود النهائية...

أخذاً بعين الإعتبار ما ورد في هذه المقدمة، يتبيّن أن مشروع الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (كجزء لا يتجزّأ من مشروع الفصل الأحادي الجانب الذي تكتمل تفاصيله عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية)، هو موضوع بالغ التعقيد والغموض لأن شارون يقول ما لا يفعل ويفعل ما لا يقول، وهذا هو دأبه باستمرار. ثمّة من يبرر لشارون مواقفه التكتيكية هذه وينعتها بإنها نوع من «الغموض البنّاء» من منطلق الإعتقاد بأن حزب الليكود الإسرائيلي بزعامته القوية هو وحده القادر على صياغة حلّ على مختلف المسارات ولاسيما المسار الفلسطيني. والحقيقة أنّ شارون إنما يقبل على هذه الخطوة بسبب التغيّر الحاصل في بنية الثقافة الإسرائيلية، السياسية والحزبية، التي تنقسم إلى قسمين: الأيديولوجيون وأبرز من يعبّر عنهم هم القوميون المتديّنون (المفدال ويهودية التوراة وغوش إيمونيم)، والبراغماتيون الذين ينقسمون إلى متطرفين ومن

ضمنهم شارون(الليكود) والى وسط ويسار(ياحد وحزب العمل). وخطة شارون تندرج في إطار سياسي ينسجم وهذا الإنقسام. ومهما يكن من أمر فان الزيارة التي قام بها شارون بتاريخ 14/4/ 2004 للولايات المتحدة شكّلت منعطفاً استراتيجياً في المواقف الإسرائيلية والأميركية على حدّ سواء، وهي أسست لمرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وتاريخ العلاقات المشتركة بين إسرائيل وأميركا، تتجاوز الشرعية الدولية وأية اتفاقات مسبقة مع الفلسطينيين، وترسم خريطة جديدة لهذا الصراع بصورة مباشرة ومن طرف واحد. وقد صرّح شارون قبيل توجّهه في حينه إلى واشنطن لاطلاع الرئيس بوش على خطته بالقول: «أنا مضطر لهذه الخطّة، أقول ذلك بأسف شديد، لأنّه لا يوجد في الطرف الآخر من يصلح لأن يكون شريكاً لي في مسيرة السلام. وبما أنّه لم يكن ممكناً إبقاء الأمور جامدة، وبما أن المبادرات السياسية بدأت تتدفّق علينا كالمطر، فقد لجأت إلى مبادرة إسرائيلية صرف تضع نصب عينيها مصالح إسرائيل لوحدها فقط». وهذا يدل على أنّ الخطّة هي محاولة لإستعادة زمام المبادرة السياسية التي افتقدتها إسرائيل بشكل دراماتيكي على امتداد سنوات الإنتفاضة، وهي تضمّنت النقاط التالية بحسب هآرتس (2001/1/18):

- اتفاق مرحلي بعيد المدى مع الفلسطينيين ينفّذ على مراحل.
- دولة فلسطينية في المناطق الخاضعة للسلطة (42% من الضفة).
- عدم نقل مناطق إضافية إلى السلطة.
- سيطرة إسرائيل على المناطق الأمنية في الغور وعلى طول الخط الأخضر.
- عدم إخلاء أيّة مستوطنة، وعدم بناء مستوطنات جديدة.
- شن حرب موضعية ضد الإرهاب والإمتناع عن العقاب الجماعي وعن الحصار.
- إقامة سلسلة مستوطنات جديدة في حولوت حلوتسا (التي كان من

المفترض أن يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لخطة باراك وكلينتون للسلام).

- عدم استئناف المفاوضات على المسار السوري في المدى القريب.
- اعتبار المواقف التي قدّمها باراك في المفاوضات غير ملزمة.

إن تحليل هذه النقاط يفضي إلى أستشراف أهداف شارون من ورائها وهي التالية:

1- مقايضة مستوطنات غزة، التي يوجد شبه إجماع على إخلائها، بتعزيز السيطرة والضمّ والإلحاق بواسطة مستوطنات الضفة الغربية.
2- تحقيق الحدّ الأقصى الممكن من الأمن، وتقليص خطّ التماس والاحتكاك بالفلسطينيين، وإعادة تموضع وانتشار قوات الإحتلال.
3- إحراز تعديل جوهري في ميزان القوى الديموغرافي بتنحية حوالي 1,7 مليون فلسطيني من هذا الميزان.
4- شطب موضوع القدس وعودة اللاجئين من جدول الأعمال.
5- إعطاء النمو الإقتصادي، والإستثمار، دفعة قوية لمعاودة الإنطلاق وتحسين المستوى المتدهور لمعيشة المستوطنين.

من هذا المنطلق يتبيّن أنّ شارون لا يتحدّث عن إنسحاب من طرف واحد، كما حصل في نموذج الجنوب اللبناني تحت ولاية باراك، وإنما عن فكّ ارتباط من طرف واحد، وثمّة فرق واضح في المغزى السياسي بين المصطلحين. وفي هذا السياق كتب ألوف بن في صحيفة (هآرتس 2004/4/13): «إن رئيس الحكومة مستعد لتخليد اتفاق مرحلي أحادى الجانب لسنوات طويلة قادمة في المناطق وسحب ما تبقى من مكانة الشريك السياسي من سلطة ياسر عرفات الفلسطينية ومن مجموعة أوسلو-تونس. ومن ناحية شارون يتوجب على الفلسطينيين أن ينسوا لفترة طويلة إقامة دولة مستقلة في غالبية مناطق الضفة والقدس».

من هنا فالخطورة الكامنة في الخطة أنها تضفي شرعية غير مسبوقة على

الإحتلال وممارساته بعد إلباسها ثياباً جديدة وعناوين جديدة مثل مكافحة الإرهاب. وبتعبير آخر فالخطّة لاتقدّم أيّ شيء جديد للفلسطينيين، بينما تقول للمجتمع الدولي إن الإسرائيليين قدموا أقصى ما يستطيعون لمساعدة الفلسطينيين على تحسين أوضاعهم، لكن هؤلاء لا يريدون التخلّي عن الإرهاب، وهم يتحمّلون نتيجة استمرار معاناتهم. وكل هذا يأتي بفضل التغيير الذي أدخلته الولايات المتحدة على مفهوم الإرهاب والإحتلال في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 وتداعياتها الدراماتيكية الخطيرة على فلسطين خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها عامّة، حيث يحصل التمويه المتعمّد الذي يخلط ما بين مكافحة الإرهاب وتصدير الديمقراطية.

وهكذا أصبحت قضية الإحتلال غائبة عن السياسة الدولية الجديدة واصبحت خطة شارون بمثابة إنقلاب تعسّفي على الشرعية الدولية، الأمر الذي جعل الرئيس الفرنسي جاك شيراك يطالب في أعقاب زيارة له للجزائر، بان يأتي الحلّ من الطرفين المتنازعين: الإسرائيلي والفلسطيني. واعتبر التلاعب بالإستقرار الدولي سابقة مؤسفة، مضيفاً بأن الأمر خطير وقال: «بالنسبة لي فإنّني أعتبر أنّه من الضروري احترام القانون الدولي، أنا متحفّظ على إعادة النظر في القانون الدولي، سواء كان من طرف واحد أو بشكل ثنائي».

ومهما يكن من أمر، فإنّ شارون قد استطاع حتى الآن أن يسوّق خطّته وأن يحميها داخلياً وخارجياً، وقد دفع بها بقوة إلى التطبيق العملي عبر ضبط لعبة التحالفات البرلمانية الداخلية، وهو من خلالها إنّما يرمي في المحصّلة السياسيّة إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- التخلّص من الكتلة السكّانية الكثيفة في قطاع غزة أو ما يسمى «القنبلة الديموغرافية»، والتي بإجماع الأحزاب الصهيونية لا ينبغي أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية في أيّ حلّ دائم، فإحتلال إسرائيل للقطاع، يجعلها تنوء تحت أعباء أمنية واقتصادية وسياسية باهظة الكلفة ومن دون

مقابل.
- التخلّص من عبء المقاومة ، والإنتقال إلى مواقع أكثر أمناً.
- تحسين صورة إسرائيل دولياً، ولاسيما في أوروبا، من خلال إدخال الوهم لدى الرأي العام الدولي بأنّ إسرائيل تنهي جزءاً من احتلالها كدفعة أولى على حساب الانسحاب، كما حصل في جنوب لبنان، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء الأخلاقية للإحتلال الذي يشوّه صورتها الديموقراطية، ونقل الضغط بالتالي إلى القيادة الفلسطينية لوقف المقاومة الموسومة بالإرهاب.
- تعزيز سيطرة الإحتلال على الضفة الغربية وذلك بتعزيز القدرات الإمنية وتدعيمها بشرياً، لاسيّما وأنّ قطاع غزّة لايعتبر من جملة أرض الميعاد التي يزعم بعض اليهود المتديّنين امتلاكها وفقاً لفهمهم الديني التوراتي.
- كسب المزيد من الوقت لاستكمال بناء جدار الفصل العنصري الذي يفرض حلاً من جانب واحد ويحوّل الضفة الى معازل غير قابلة للحياة.
- التمهيد لحسم قضايا أساسية في الحل النهائي وفرضها على الفلسطينيين من جانب واحد.
- إيجاد الأجواء المناسبة لاندلاع صراعات فلسطينية-فلسطينية على خلفية التزاحم من أجل السيطرة على إدارة الأراضي المرشحة للإخلاء من قبل الإسرائيليين.
- إحداث نوع من التوازن السياسي الداخلي من خلال فتح أقنية الحوار مع حزب العمل والقوى السياسية الداعية إلى استئناف عملية التسوية المعطلة، مع التشديد على ضرورة تجزئة القضية الفلسطينية بين غزّة والضفّة.
- الالتفاف على التفاعلات الحاصلة في الحلبة السياسية الإسرائيلية الناشئة عن وثيقتي جنيف ونسيبة- أيالون، والناجمة أيضاً عن انتعاش اليسار الإسرائيلي، بعد إخفاق سياسات اليمين في مختلف المجالات

الداخلية والخارجية.

- التخلّص من الأعباء الاقتصادية والأمنية المرهقة التي يشكّلها قطاع غزّة وإلقاء تبعاتها على الآخرين.
- تحضير الأجواء المناسبة للقيام بدور فاعل ضمن الخطة الأميركية الرامية لوضع اليد بصورة شاملة على المنطقة، ولاسيما لجهة التصدّي لكل من سوريا وإيران.

وفي هذا السياق يقول الدكتور إيلان بابيه[2]، أستاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا، إنّ الإستراتيجية الأميركية السياسية في المنطقة، والقائمة على تحالف قوي مع إسرائيل من ناحية وعلى نظم حكم عربية متعاونة من ناحية ثانية، دفعت مهندسي السياسة الأميركية في الشرق الأوسط إلى اختراع ما أسموه «العملية السلمية» كمفهوم غير محدّد للتسوية من أجل التخفيف من حدّة العنف، لكن العملية في جوهرها، بحسب رأي بابيه، هي «عملية لا تنتهي، وتحتوي على أوراق سياسية ومفاوضات ودبلوماسية مكّوكيّة تقود إلى لا مكان، وهي غير معنيّة بإنهاء الصراعات بل باحتوائها». وهذا يعني أنّ ثمة تواطؤاً استراتيجياً مدروساً ومبرمجاً بين الإدارتين الأميركية والإسرائيلية لتضليل الفلسطينيين والعرب من أجل سوقهم إلى حتفهم على صعيدي انتزاع أرضهم وأمنهم على حدّ سواء. ومعلوم أنّه بسبب خصوصية إقامة إسرائيل كدولة يهودية في العام 1948 ومن ثمّ إقامة الحكم العسكري في أعقاب التوسع عام 1967, فإن مسألة تعيين الحدود الدولية الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين قد تحوّلت الى إشكاليّة فاضحة وصعبة على صعيد كشف زيف ما يدّعى من ديموقراطيّة إسرائيلية وحيدة في الشرق الأوسط. وخلافاً للنّظم الكولونيالية التي تحتفظ بجهاز دولة من وراء البحار، نجد، في حالة السيطرة الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين، أنّ ثمّة تواصلاً إقليمياً وإدارياً واقتصاديّاً يطمس بشكل متعمد الحدود ما بين مجال الدولة الديموقراطي المزعوم وبين المجال المدار تحت سلطة الحكم العسكري التابع للإحتلال.

والمشكلة السياسية البارزة القائمة على صعيد تطبيق فرضية الانسحابات الإسرائيلية من قطاع غزة وسواه، إنّما تنبع في الأساس من جرّاء سيطرة القوى الأصولية والشوفينية غير الديموقراطية في إسرائيل، والتي تساند استمرار الإحتلال، على سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بترسيم حدود الدولة، وهذه القوى ذات خلفيات دينية ميثولوجية أسطورية، أو ذات خلفيات قتالية عسكرية إسبرطية، لاسيما وأنّه في السياسة الإسرائيلية، لا وجود لأيّة فجوات بين السياسي والأمني، وكلاهما مرتبطان بالسيطرة المفروضة على الفلسطينيين. يضاف إلى ما تقدّم أنّ اليمين واليسار في إسرائيل قد تحوّلا الى وجهَي عملة واحدة يتواطآن على إدامة الإحتلال بشكل أو بآخر من خلال لعبة منسّقة محلياً ودولياً.

ويرى الدكتور إيلان بابيه أنّ جذر الأزمة السياسية في إسرائيل، منذ إغتيال إسحق رابين عام1995 وحتى الآن، إنّما يكمن «في عدم استمرارية القيادة، وفي عملية القطع التي تعرّضت لها السياسة والنظام السياسي». ويضيف إنه «في غمرة حالة الذعر التي انتابت الحزبين الكبيرين فإنّهما تراجعا الى المواقع المألوفة لهما: تجنيد المؤيّدين على أساس أساطير ورموز وشعارات أكل الدهر عليها وشرب. فهذان الحزبان فشلا في بلورة ائتلاف مستقرّ سواء في مجالات الروزنامة الجديدة، روزنامة ما بعد الصراع، أو في اعطاء الشرعية لإنجاز المصالحة مع الفلسطينيين». من هنا فإنّ القيادات المنبثقة داخل الحزبين في شخصي نتنياهو وشارون (الليكود) أو باراك وبيريس (العمل) ما هي إلاّ انعكاس للأزمة وليس سبباً لها، ذلك أنّ المشكلة الأساسية والجذرية بالنسبة للحزبين وسياستهما المطبّقة ازاء الفلسطينيين، إنّما تتمثّل في التبعية المطلقة التي ينمّيها الحزبان تجاه قادتهما، الأمر الذي يخلق عملية مشوّهة تؤدي إلى اتخاذ القرارات بصورة مركزية مطلقة لا تمثّل بالضرورة مصلحة ناخبي الحزبين. وقد تنامى في إسرائيل منذ عام 1967 خطاب ميثولوجي بعيد عن البراغماتية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وتجلّت أسطورة اليمين في شعار «أرض إسرائيل

الكاملة» وأسطورة اليسار في شعار «السلام والأمن». وفي حين كان اليمين الملتفّ حول الليكود إثنياً قومياً فخوراً وغير مهادن، إعتبر اليسار نفسه عقلانياً أممياً ومستعداً للتسويات والحلول الوسط. إنما يدور الحديث في الحالتين عن أساطير واهمة وغير مرتبطة بالسياسة التي مارسها المعسكران أثناء توليهما الحكم. وفي كلا الحالتين ايضاً تمّ النظر الى الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي المناطق المحتلّة في الضفة والقطاع كأعداء، أو على الأقل كطرف غير شرعي في النظام السياسي.

وهكذا أوجد الخطاب السياسي الميثولوجي حالة جمود أدّت إلى استمرارية الدوّامة السياسية وإلى الحيلولة دون الحوار الجدّي والهادف إلى إيجاد حلّ مع الفلسطينيين، كما وفّر في الوقت نفسه تفوّقاً بنيوياً لليمين ضمن له الفوز لأسباب ديموغرافية عددية.

هكذا دخلت الحلبة السياسية الإسرائيلية مرحلة من مسرح اللامعقول، فاليسار يتظاهر تأييداً لخطّة اليمين، واليمين المتطرّف يقوم بعرقلة تنفيذ خطّة اليمين التقليدي. كما أنّ اليمين الذي توصّل مؤخّراً الى استنتاج يقضي بضرورة الإنفصال عن قطاع غزّة، يبذل قصارى جهده لفصل القطاع أيضاً عن مصر من خلال توسيع محور فيلادلفيا، وتعزيز تبعيّة القطاع لإسرائيل.

وهكذا إذا جمعنا مكوّنات الصورة السياسية الإستراتيجية الإسرائيلية في ما يتعلق بالإنسحاب الإسرائيلي الغامض حتى الآن من قطاع غزّة، على ضوء التباسات مواقف الأحزاب الكبرى، فإنّ النتيجة هي صورة مشوّهة كأننا ننظر اليها في مرايا مقعّرة.

لقد أعلن آرييل شارون عن خطّة تقضي بالإنسحاب من قطاع غزّة إنّما مع الإبقاء على ممسك سيطرة على غلافه الخارجي البرّي والبحري والجوّي. وقد ظنّ بعض المراقبين العرب والأجانب أنّ التخلّي عن مستوطنات غزّة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية إنّما كان بحد ذاته بداية طريق يقود في النهاية الى تسوية ما، ربّما تقاطعت في النهاية مع بعض أهداف خطّة

«خارطة الطريق» الأميركية.

والحقيقة أن الإسرائيليين لم يعترفوا إلاّ بالمرحلة الأولى فقط من الخطة الأميركية وهي مرحلة ما يسمى «مكافحة الإرهاب الفلسطيني» من خلال توريط الفلسطينيين في حرب أهلية مريرة لا خروج منها. وعندما أفشل الفلسطينيون هذا المخطط الجهنمي وتفادوا الوقوع في فخ هذه الحرب القذرة، لجأ الإسرائيليون إلى تزويد الرئيس الأميركي بالسلّم اللازم للنزول عن شجرة الفشل في تطبيق خارطة الطريق، وذلك من خلال الخطّة البديلة التي بناها وتبنّاها شارون بالإنفصال من طرف واحد عن قطاع غزّة أولاً. والشاهد على ذلك هو السرعة التي بادرت فيها واشنطن إلى إهمال خطّتها وتبنّي خطّة شارون الذي عجز هو الآخر عن عرضها على حكومته وفشل أيضاً في نيل تأييد أعضاء حزبه ألذين قالوا له: «نحن نحبّك يا شارون لكنّنا نرفض خطتك».

وهكذا أثبت استفتاء الليكود السلبي بالنسبة لشارون، أنّ هذا الاخير يجد صعوبات بالغة لنيل التأييد القاعدي لخطّة الإنفصال[3] علماً بأنّ هذا التأييد، في واقع الأمر، لم يكن وحده العقبة الأكثر أهميّة، بل إنّ العقبة الكأداء كانت داخل الحكومة والكنيست، حيث لم تتوفّر له الأصوات اللازمة لتمرير خطتّه، الأمر الذي يدلّل على حجم القوّة المتطرّفة التي بات يمثّلها المستوطنون، ليس فقط على الصعيد السياسي وإنما أيضاً على الصعيد الميداني.

والجدير بالملاحظة أنّ مستوطني القطاع يستمدّون قوّتهم من مستوطني الضفّة، والعكس بالعكس، لأنّ أيّ تراجع استيطاني في القطاع لا يضمن ثبات وضعية المستوطنين في الضفة أو في الجولان، وهذا ما يفسّر استشراس هؤلاء من أجل إحباط خطّة شارون على ما فيها من معالم الغموض والمناورة التكتيكية، حتى لو أتى ذلك على حساب تصديع صفوف الليكود وإنهيار الحكومة.

في المقابل عمد شارون الى مواصلة الحديث عن الإنسحاب والإنفصال عن

غزّة مقابل القيام بأقسى التدابير والخطوات القمعية ضد الفلسطينيين، ولا سيّما ما جرى في رفح من تخريب وتهديم وقتل واغتيالات، وحتى دون الإقدام على أيّة خطوة إجرائية حقيقية في اتجاه الإنسحاب. وقد ظنّت القيادات الفلسطينية داخل السلطة بنوع خاص أنّ العالم لن يستطيع تحمّل «سياسة حافة الهاوية» التي يعتمدها شارون، وإنه سيجد طريقة للتدخّل منعاً لإستمرار هذا الإهتراء والإضطراب في المنطقة، ممّا يهدّد مصالح الأطراف في اللجنة الرباعية الراعية الأساسية لآليات الصراع والتسوية في هذا المجال. ومن هنا سقطت هذه القيادات في مستنقع التردّد بين تصوّرين متناقضين شكلاً ويمتلكان جذراً واحداً في المضمون. ويقول التصوّر الأول إنه بقدر ما يضغط الفلسطينيون على أنفسهم بقدر ما يحصلون على مكافأة، وقد تبنّى هذا التصوّر محمود عباس (أبو مازن)، في حين تبنّت قيادات حماس والجهاد الإسلامي وفتح التصوّر الآخر وفق نظرية تقول إنّه بقدر ما نضغط عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على إسرائيل بقدر ما نحصل على حقّنا سريعاً، أما خيار السلطة الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات فانحصر في إرادة اللعب على الوقت وعلى تضارب المصالح بين الأطراف الخارجية. وعلى الرغم من كل شيء تمكّن شارون بامكاناته المالية والأمنية والعسكرية الهائلة أن يبقي خطّته القائمة على الإنسحاب من طرف واحد من القطاع بمثابة «اللعبة الوحيدة في المدينة»، و و هو تحرّك في حساباته السياسية الإستراتيجية على أربعة محاور أساسية:

-المحور الداخلي الإسرائيلي.
-المحور الخارجي والدولي.
-المحور الديني والتوراتي والتاريخي.
-محور الداخل الفلسطيني.

كل هذه التحرّكات إنما تعبّر عن رغبة شارون في التهرّب من كلّ الإتفاقات الموقّعة مع الفلسطينيين، ومن قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي تغييب أيّة

مرجعية دولية أو قانونية للحقوق الفلسطينية المغتصبة، علماً بأنّ خطّة الإنسحاب هي أخطر من خارطة الطريق لأنّ هذه الأخيرة تعترف بوجود طرف فلسطيني مفاوض، وتفرض حقوقاً وواجبات على كلا الطرفين. وإذا كانت تلوح في الأفق الخطوط الأولى لطيف دولة فلسطينية ذات سيادة، حتى ولو منقوصة، مع الخارطة، فإنها لا تبدو على الإطلاق في خطّة شارون الحالية التي تمرحل الإنسحاب وتضع شروطاً بوجه تطبيق كل مرحلة على حدة، مما يزيد من الشكوك حول صدقية شارون ويجعل احتمال التراجع عن الفكرة امراً وارداً في أيّة لحظة، و لاسيّما إزاء هيمنة اليمين المتطرّف ورداءة الوضع العربي ولامبالاة العالم الخارجي.

على هذا الصعيد أيضاً جاء في افتتاحية صحيفة السفير[4] «أنّ ما يجري في غزّة اليوم هو المحاولة الثانية للتأقلم مع خطة شارون. وكانت المحاولة الأولى مصرية ولو أنّها مدعومة من اللجنة الرباعية والأمم المتحدة، وكان همّها ممارسة انتداب سياسي وأمني جزئي على الفلسطينيين طالما أنّ شارون يرفض محاورتهم. كما أنّ همّها هو ردم الهوّة بين الفصل الأحادي وخريطة الطريق، والتظاهر بأنّ لاتناقض بين الأمرين، والقفز فوق الحقيقة القائلة بأن لا وظيفة حيويّة لإعادة الإنتشار في غزة، انسحاباً، الاّ تثبيت إعادة الإنتشار في الضفة استيطاناً» وتضيف الإفتتاحية: «المحاولة الثانية فلسطينية (وربما مدعومة)، وجه الخطورة فيها أنّها تريد الإيحاء بالإستعداد لوراثة الإحتلال في غزّة من دون وهم الربط مع خريطة الطريق. يعني ذلك عملياً، وبحكم القوى التي نفّذت المحاولة، أنّ هناك من يعلن الجهوزية للذهاب في التأقلم مع المشروع الشاروني، إلى أقصى حد، أي إلى الحدّ الذي يتصرّف وكأنّ القطاع هو أقصى ما يمكن الحصول عليه فليتدبّر أهل الضفّة أنفسهم».

مهما يكن من أمر فانّ الصراع على جلد الدّب قبل صيده قد بدأ في قطاع غزة. وفي حين أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي[5] عن ارتفاع كبير في عدد المستوطنين المقيمين في مستوطنات القطاع وشمالي الضفة التي تقرر

إخلاؤها في إطار خطة الفصل (ربما طمعاً في التعويضات المفترضة أو ربما اعتراضاً على خطة شارون)، فإن مصدراً أمنياً اسرائيلياً[6] أعلن أنّ «مجرد الحديث عن انسحاب اسرائيلي من غزّة شجّع الصراع الفلسطيني الداخلي من أجل السيطرة على القطاع، وكشف التوتر بين عرفات ومعارضيه... ومع ذلك فانّ غياب الجهة المسؤولة في الطرف الفلسطيني سيجعل من الصعب على اسرائيل الخروج من هناك». وكتب المعلق العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت[7] أليكس فيشمان أنّ أمام اسرائيل في غزة أربعة بدائل هي:

1- لأنّ من غير الممكن تنفيذ الفصل في ضوء الفوضى المتوقّعة في القطاع، فهذه الفوضى تخلق مشكلة أمنية لا تتحمّلها اسرائيل، ولهذا يجب علينا البقاء هناك ويتضمّن هذا البديل إعادة إحتلال القطاع.
2- دفع الأسرة الدولية إلى اتخاذ قرار طارىء بتحمّل المسؤولية عما يجري في قطاع غزة والحل هو وضع غزّة تحت وصاية دولية وتوفير خطة إعمار اقتصاديّة جوهرية له.
3- أن تسرع إسرائيل في إعادة تأهيل السلطة الفلسطينية، وكخطوة أولى عليها الإعلان عن إستعدادها للحديث مع كل من يمثّل السلطة الفلسطينية، ما عدا عرفات(في حينه).
4- تسريع عملية الفصل والإنسحاب.

ويعتبر فيشمان أنّ الخيار الأخير هو الخيار الأفضل الممكن لإسرائيل. فهو سيحسّن مكانتها في العالم ويحد من أضرار المحكمة الدولية، ويجعل اسرائيل تظهر جدية نيتها في إنهاء الإحتلال ويوضح أن تسريع الفصل سيدفع مصر إلى رفع درجة مشاركتها في القطاع. وفي نظره أنّه يجب على المصريين الخوف من نشوء «حماس» في القطاع. وهكذا سيغدو المصريون الرافعة الأساسية للسلطة، وعلى الأميركيين فعل المزيد لإنشاء بنية تحتيّة ما لإستقرار قطاع غزّة مع إنسحاب إسرائيل.

الإنسحاب في أبعاده الميدانية

لاشكّ بأنّ الوجه الأبرز لحيثيات الخطة الشارونية القاضية بالإنسحاب من غزة من جانب واحد، إنما يكمن في عمق المازق الأمني الميداني الذي شعر به القادة الإسرائيليون، إزاء استمرار الإنتفاضة والمقاومة وعدم القدرة على الحسم معها، تماماً كما حصل في التجربة اللبنانية. وهذه الخطة جاءت كمحاولة لإستعادة زمام المبادرة السياسية والأمنية، بعد أن تفاقمت الضغوط الدولية والداخلية على الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً مع استمرار حالة الجمود في الوضع السياسي واستمرار حالة اللاحسم مع الفلسطينيين. وفي هذا السياق أتت نتائج الإستطلاعات في العواصم العالمية بما فيها الولايات المتحدة والتي صنفت إسرائيل في طليعة الدول التي تهدد السلم والإستقرار في العالم. وبالتالي فالمبادرة كانت بمثابة هروب إلى الأمام تحت ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني، وهي تختزن بداخلها الرغبة في تركيز كلّ التّهم السلبية المتعلقة بتعطيل التسوية على الفلسطينيين دون سواهم، مع مراعاة أقصى حدّ ممكن من المصالح الأمنية والجيوستراتيجية الخاصة بإسرائيل.

يروي المحلل الإسرائيلي آلوف بن في صحيفة هآرتس[8] أنّ أحد المقرّبين من رئيس الحكومة آرييل شارون روى له عن زيارة قام بها ذات مرة الى «مزرعة الجميز» (مزرعة شارون الخاصة حيث منزله الخاص أيضاً) وراحا يتجوّلان فيها سوية على متن سيارة جيب، وفجأة قال شارون للضيف: «هنا كنت أضع كميناً»، مشيراً إلى أخدود في الأرض، وأضاف: «من هنا من الممكن اطلاق النار عليك». وعلّق المحلل على هذه الحادثة البسيطة وذات الدلالة قائلا: «هذا هو عالم شارون المعتمد على الطبوغرافيا».

ومعلوم أن معركة اللطرون التي وقعت في 1948/5/25, والتي كان فيها شارون قائد فصيلة، حيث أصيب بجروح بالغة لم يشف منها إلاّ بشق النفس، كان لها بالغ الأثر في نفسه لجهة الحقد على العرب ومنعهم من

تحقيق أيّ مكسب أو انتصار. كذلك تعلّم من هذه المعركة ألاّ يترك للعرب أي موقع من المواقع المرتفعة والمشرفة التي استخدمها الأردنيون في حينه لإطلاق النار على فصيلته.

على هذا الأساس أقام المستوطنات في الضفة وأبراج المراقبة في الجليل، وبالتالي فإنّ إعلانه عن تصفية الإستيطان في غزّة وإخلاء بعض النقاط الإستيطانية من الضفة، انّما يشكّل انعطافاً ميدانياً واستراتيجياً واضحاً. فحتى نهاية الصيف في العام الماضي كان ما يزال يتحدث عن أهمية الوجود الأمني الإسرائيلي في غزّة، محذّراً من أن يؤدّي ألانسحاب من طرف واحد الى استمرار ما يسميه «الإرهاب». إلا أنّه ما لبث أن أحدث زلزالاً سياسياً مفاجئاً يدعو الى التأمل والتفكر. فشارون هو من الأشخاص الذين يتّصفون بالعناد والقسوة في المجرى التاريخي لتكوين شخصيتهم، وبالتالي فهذه الحقيقة تدعو الى التشكيك في حقيقة كونه قد اتّخذ قراراً صادقاً لجهة تغيير تصوّره الإستراتيجي، كما وتدعو الى البحث عن أسباب أخرى غير أخلاقية أو قانونية في خلفية القرار. فهو في الواقع يخشى الإنسحاب الى الخطوط الدولية أو ما يسمى الخط الأخضر، الأمر الذي يحظى بتأييد دولي كبير، وذلك لأسباب أمنية وإيديولوجية في الوقت ذاته. وإزاء تزايد الضغوط الديبلوماسية والأمنية والأخلاقية والديموغرافية عليه في غزّة، إقترح صفقة «نقل مستوطنات معزولة في مقابل تدعيم السيطرة على مناطق أخرى» حسب تعبير الصحافي آلوف بن. وبتعبير آخر فان شارون مستعد لأن يدفع ميدانياً اخلاء غزة كثمن مقابل موافقة أميركية سياسية على أن تستمر إسرائيل في السيطرة على جزء كبير من الضفة. لذا أصدر توجيهاته إلى مستشاره للأمن القومي اللواء غيورا آيلند لرسم خط أمني ميداني تستطيع إسرائيل الحفاظ عليه لسنوات حتى يكون هناك شريك فلسطيني على حد زعمه.

والجدير بالذّكر أنّه منذ حرب عام 1967 طرح القادة الإسرائيليون العديد من مشاريع التسوية الإقليمية التي كانت تتضمّن في أساسها مسألة

التخلّص من أعباء قطاع غزّة، إما باعادته الى مصر التي كانت تديره وتشرف عليه قبل الحرب، أو بادخاله ضمن اطار الحكم الذاتي للسكان الفلسطينيين. ولا يخفى على أحد أنّ القطاع من حيث وضعه الجغرافي والديموغرافي لا يمثّل أيّ إغراء لإسرائيل. وفي ما يلي استعراض للمعطيات الميدانيّة الماديّة والبشريّة الكاملة المتعلقة به[9]:

- المساحة 365 كلم2.
- مساحة أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني 210 كلم2.
- مساحة المستوطنات 155 كلم2.
- الطول 45 كلم.
- العرض: في الشمال 7 كلم وفي الوسط 5,5 كلم وفي الجنوب 5,12 كلم.
- طول الحدود البريّة 62 كلم.
- عدد السكان الفلسطينيين 1,7 مليون نسمة، 50,3٪ منهم تحت سن 14 سنة.
- عدد المستوطنين: 7000 بما في ذلك طلاب المعاهد الدينية.
- معدّل التكاثر السكاني الفلسطيني:% 3,9 سنويا.
- الإكتظاظ السكّاني: في 40٪ من الشقق السكنية يقطن أكثر من 3 أفراد في غرفة واحدة.
- اللاجئون: 850 الفا، نصفهم يقطن خارج المخيّمات.
- التجمّعات الكبرى لهم: جباليا (110 الاف نسمة) مخيّم الشاطيء (75 ألف نسمة)، النصيرات (65 ألف نسمة).
- الدخل القومي للفرد: 900 دولار سنويا مقابل 16 الف دولار في اسرائيل.
- نسبة البطالة 35%.
- العاملون في اسرائيل والمنطقة الصناعية «إيريز» 15 الفاً.
- نسبة الحاصلين على المساعدات والإغاثة % 65.
- عدد القتلى الفلسطينيين منذ شهر أيلول 2000 هو 1296 شخصاً من بينهم 278 طفلاً و 74 إمرأة.

- عدد الجرحى: 25900 جريح.
- عدد القتلى الإسرائيليين 72 من بينهم 51 جنديا.

هذه المعطيات تدل على حجم الأعباء الأمنية والإقتصادية والسياسية والأخلاقية التي تفرض على من يتطّح لإدارة هذا القطاع، فضلاً عن أنّ التيّارات الأصوليّة اليهوديّة والصهيونيّة المتشدّدة والتي تتذرّع بالمقولات التوراتية والقومية التاريخية لم تستطع الإدعاء على الإطلاق بوجود وشائج حقيقية بين القطاع، كجزء من أرض فلسطين، وبين «الوطن الموعود» توراتياً حسب إدعائها. ومن ثم فإن اسرائيل كانت، (بدءاً من مشروع آلون عام 1973 ومشروع غاليلي ومروراً بمحاولات مناحيم بيغن إقناع الرئيس السادات بإستعادة السيطرة على القطاع ضمن صفقة السلام المنفرد الذي أعاد سيناء إلى مصر عام 1979, وإنتهاء بمشروع شارون للإنسحاب الأحادي الجانب، راغبةً بالفصل من خلال التخلّي عن القطاع الى الحدّ الذي جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل اسحق رابين يعلن في إحدى لحظات يأسه «كم تمنيت ان أستيقظ يوماً فأجد قطاع غزّة وقد غرق في البحر».

وبالتالي لم يعد السؤال الهام هل ينسحب شارون من غزّة أم لا، بل هل سيتمكّن من التغلّب على العقبات التي منعت من سبقوه في رئاسة الحكومة من تنفيذ حلم التخلّص من غزة؟

لقد سبق لإسحق رابين مثلاً أن فكّر في إخلاء مستوطنات من القطاع، ولكنّه لم يوافق على نقل ولو مستوطنةٍ واحدةٍ خلف الحدود قبل ان يكون هناك إتفاق شامل، يحصل فيه الطرفان على مقابل. أما شارون فلم يعرض اتفاقاً على ما يبدو لعلمه انّ خطّته في الضفة لا يمكن للفلسطينيين أن يقبلوها. ومع أنه يعتزم نقل بعض المستوطنات في شمالي الضّفة، فمن الأفضل للفلسطينيين ، حسب رأي المحلل العسكري في صحيفة هآرتس[10] زئيف شيف، أن تنسحب اسرائيل من القطاع، مثلما انسحبت من لبنان، من دون اتّفاق، وذلك لأنّ المفاوضات الإقليمية، بما فيها التفاوض حول ترسيم

الحدود، ستبدو في نظرهم امراً لا يدفعون مقابله بعملةٍ أخرى مثل «حقّ العودة».

الأميركيون من ناحيتهم يؤيّدون انسحاب شارون مبدئياً، لكنّهم لا يتحمسون لنقل مستوطنات منعزلة إلى الكتل الإستيطانية في الضفة لأن من شأنها أن تضع عراقيل في وجه معقوليّة التوصل الى اتفاق محتمل في المستقبل.

إن خطّة شارون الميدانية تتضمّن أربع مراحل من الانسحاب هي التالية[11]:

1- إخلاء المستوطنات: نتساريم، موراج، ورافياح يام في قطاع غزّة.

2- إخلاء المستوطنات: كاديم، جانيم، سانور، وحومش في الضفّة الغربية.

3- إخلاء المستوطنات: غوش قطيف إضافة إلى مستوطنة كفارداروم في قطاع غزة.

4- إخلاء المستوطنات: إيلي سيناي ونتسانيت ودوغيت في قطاع غزّة.

وتنصّ الخطّة على مصادقة الحكومة الإسرائيلية على كل مرحلة من المراحل الأربع الآنفة الذكر قبل تنفيذها. كما أنّ إسرائيل ستُبقي سيطرتها على محور فيلادلفيا، فيما يتمّ هدم منازل المستوطنين ولن تسلّم إلى الفلسطينيين.

مهما يكن من أمر فان جهات إسرائيلية أبدت باستمرار قلقها وتخوفها من تداعيات تطبيق خطّة شارون لفكّ الإرتباط أبرزها ما يلي:

- إنّ فك الإرتباط، تحت النار، يمكن أن يعتبر انتصاراً للإنتفاضة والمقاومة كما حصل في لبنان، ومن شأنه أن يحفّز الفلسطينيين على مواصلة الكفاح المسلح ونقل النموذج إلى الضفّة.
- إنّه يصعب، وقد يبدو مستحيلاً على إسرائيل أن تسيطر أمنيّاً على المعبر الدولي مع مصر في رفح، الأمر الذي من شأنه أن يحوِّل قطاع غزة خلال فترة وجيزة الى مصدر خطير لأوجاع راس أمنية كبيرة بالنسبة لإسرائيل.
- إن تطبيق الخطّة قد يستدعي مع الوقت ، تدخّل قوّات دوليّة ، الأمر الذي يمكن أن يشكّل سابقة غير مريحة بالنسبة لإسرائيل في ما يتعلّق بالضفّة.

- إن صفقة مقايضة إخلاء مستوطنات غزّة مقابل تعزيز الإستيطان في الضفّة، من الصعب تمريرها أمام المجتمع الدولي وعلى ضوء قرارات الشرعية الدولية الرافضة للاستيطان في الأراضي المحتلّة عام 1967, خاصة إزاء استمرار المقاومة وتطوّر أساليبها وأدواتها.
- إنّ الخطّة تتطلب إنفاق أموالٍ طائلة لتعويض المستوطنين وإخلاء المستوطنات تصل إلى مليارات الدولارات التي سيُحرم منها المواطنون الإسرائيليون من الطبقات الفقيرة.

أما التطبيق الميداني للخطة بالنسبة للضفة فيتضمّن الإجراءات والخطوات التالية:

1- تعزيز وتوسيع الإستيطان في ما يسمّى غلاف القدس (مستوطنة معاليه أدوميم) وفي غلاف الخليل (مستوطنة غوش عتسيون شمالي بيت لحم) ومستوطنة أرئيل في أراضي نابلس.
2- لا تمس الخطة بالوضع الإحتلالي القائم في غور الأردن (على الرغم من أن إسرائيل ترتبط مع الأردن باتفاقية سلام وأنّ ما يسمى بالخطر المحتمل من الجبهة الشرقيّة قد تضاءل جداً بعد المتغيرات التي حصلت في العراق).
3- الإستمرار في بناء السور العازل ممّا سيؤدي إلى نشوء نحو 81 معزلاً فلسطينياً منفصلاً جغرافيا.
4- تعمل الخطّة على استكمال هدم السلطة الفلسطينية أو تفريغها من كل محتوى عملي وتشجيع الصراعات البينية داخل الصف الفلسطيني.
5- إعادة طرح مشاريع الفدرالية أو الكونفدرالية مع الأردن ممّا يحرم الفلسطينيين من الحصول على ما يتمنّونه من دولة ذات سيادة كاملة.

هذه النقاط والاعتبارات جميعاً تأتي تحت ذريعة حفاظ إسرائيل على أمنها الاستراتيجي المطلق حسبما أوضح الباحث الإسرائيلي زئيف شيف في كتابه «ألشروط الإسرائيلية المسبقة لإقامة دولة فلسطينية» والتي فصّلها كالتالي:

1- أن تاخذ إسرائيل بالحسبان الأخطار المحتملة على المدى القريب والبعيد والتي قد تتعرّض لها من المناطق الفلسطينية وعبر حدودها الشمالية والشرقية والجنوبية. وهذا يعني الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تبرز ولاسيّما إذا لم تتم المحافظة على السلام.

2- تحديد المناطق التي تعتبر حيويّة وضروريّة جداً للدفاع عن الدولة ووجودها، مثل المناطق اللازمة للدفاع عن الخاصرة الضيقة للدولة ومدنها الصناعية الرئيسة ومراكزها العلميّة ومصادر المياه والمنطقة المحيطة بمطار بن غوريون.

3- عدم إدخال عدد كبير من الفلسطينيين داخل حدود دولة إسرائيل. وأيضا منع المواجهة ما بين المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية والسكان الفلسطينيين المحيطين بهذه المستوطنات.

وحتى يتسنّى لإسرائيل تحقيق هذه المعايير لابدّ لها من توسيع القطاع الساحلي نحو الشرق ، وهذا يتطلّب توسيع القدس باتّجاه مستوطنة معاليه أدوميم وبقاء إسرائيل في المنطقة التي حدّدت ذات مرّة في مشروع ألون، على اعتبار أنّ هذه المنطقة ستكون منطقة أمنية في جزء منها وأن يتم تقرير مصير الجزء الآخر في المستقبل بحسب المعطيات الأمنية وتجربة السلام. وبالإضافة إلى قضايا المياه والمستوطنات واللاجئين رأى شيف أنّ الترتيبات الأمنية الميدانيّة هي بمثابة العمود الفقري لمجموعة الشروط المسبقة لاقامة أيّ شكل من أشكال الدولة الفلسطينية، لأنّ مثل هكذا دولة ستجعل اسرائيل أكثر حساسيّة من الناحية الأمنية وأقل قدرة على الردع. وهذا يعني أنّ إسرائيل لامصلحة لها البتّة في قيام دولة فلسطينية بكل معنى الكلمة بل فقط مجرّد كيان يتمّ تفصيله وفقاً للمصالح والرؤى الأمنية الإسرائيلية الميدانية الآنية والمستقبليّة.

الإنسحاب في أبعاده الإستراتيجيّة العامة

في أعقاب الممارسات الإسرائيلية التي وصلت إلى حدّ ارتكاب جرائم حرب

ومجازر جماعية بحق الفلسطينيين، (كما حصل في جنين ونابلس ورفح بنوع خاص) وفي أعقاب عدم الإستجابة لكل النداءات والمطالب الأميركية وتحدّي قرارات الأمم المتحدة والإستهتار بالمبادرات العربية والأوروبية، وجد الشعب الفلسطيني نفسه متروكاً وحيداً لمصيره، وأنّ مستقبله مرهونٌ فقط بقدراته على ممارسة الضغوط المختلفة على إسرائيل عسكريّاً وأمنيّاً واقتصاديّاً ونفسيّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً بهدف إجبارها على الإنسحاب من أراضيه المحتلة، وذلك من خلال اتباع استراتيجيّة رفع معدل خسائر العدو البشريّة والماديّة. إلا أنّ هذه الإستراتيجية عانت من نقطتيّ ضعف أو نقص كبيرتين هما: عدم تمتعها بالدّعم العربي السيَاسي الجاد في أقل تقدير، وعدم استفادتها من موقف فلسطيني رسميّ موحّد خلفها. وهاتان النقطتان تكتملان أيضاً في سلبيتهما بالضغوط الإسرائيليّة والأميركيّة والأوروبية التي كانت تمارس سرّاً وعلناً من أجل إحباط المقاومة (الإنتفاضة) ممّا وفّر الفرصة لأعدائها على نعتها «بالإرهاب» حتى من داخل الصفّ الفلسطيني والعربي الرسمي في بعض الاحيان، وجعل الاحتلال وارتكاب المجازر وبناء المستوطنات مجرّد قضايا تختلف حولها وجهات النّظر السياسيّة والدبلوماسيّة بصورةٍ عرضيّة.

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من الظّروف القاسية والخانقة المحيطة بالمقاومة الفلسطينية سياسيّاً وأمنيّاً وعسكريّاً، فإنها استمرت حتّى بعد اغتيال كبار قادتها وكوادرها. وهي باستمراريّتها هذه، حتّى في الحدود الدنيا، إنّما تكون قد أثبتت بطلان مقولة أساسية في نظريّة الأمن القومي الإستراتيجي على المحور الفلسطيني، وهي أنّ فلسطين هي ارضٌ بلا شعب، علماً بأن إسرائيل لا تملك حتّى اليوم دستوراً يرسم حدودها الدولية النهائية التي تشكّل تعبيراً وتجسيداً لأهدافها ألقومية النهائيّة، بل هي تملك مشروعاً إمبراطورياً توسعيّاً لا حدود له سوى حدود موازين القوة الإسرائيلية والمقاومة العربية، مع التركيز صهيونياً على ثلاثة عوامل أساسية لايمكن التهاون فيها وهي:

- عامل المساحة (العمق الإستراتيجي وطبيعة الحدود التي يمكن الدفاع عنها تقنياً وطبوغرافياً).
- عامل السكان (الطاقة البشرية العاملة والمقاتلة والمستوطنة).
- عامل المساعدات (الدعم الأجنبي الخارجي مالياً وفنياً وعسكرياً وأمنيّا وديبلوماسيّاً وما إلى ذلك).

من هنا فإنّ إحتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية وقطاع غزّة عام 1967 إعتبر على أنه قد أعتقها من أكثر التهديدات خطورةً على أمنها الاستراتيجي، ونتيجة ذلك فإنّ الإجماع الذي ساد بين أسرة الأمن الإسرائيلية بمختلف ألوان طيفها، إثر هذه الحرب، قد ارتكز على رفض أيّة تسوية سياسيّة تحتّم العودة إلى الوضع السابق سياسياً وعسكرياً وجغرافياً. وكانت الآراء الإسرائيلية قد اختلفت منذ ذلك الحين حول الوضع السياسي والقانوني للمناطق المحتّلة التي ستبقى في المستقبل تحت السيطرة الصهيونية وإزاء حجم هذه المنطقة، الأمر الذي شكّل مساساً خطيراً وعميقاً بمنظومة الحقوق السياسية والمدنيّة المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد تبارت القيادات الصهيونية منذ العام 1967 في طرح ومناقشة فكرة ترحيل الفلسطينيين، وهي فكرة تفاقمت اكثر فأكثر مع تطور الإنتفاضات المتكرِّرة منذ العام 1987 وصولاً الى انتفاضة العام 2000 التي أسقطت إيهود باراك وجاءت بآرييل شارون الذي ما يزال حتى اليوم وبعد مرور أكثر من أربع سنوات يتخبّط في سبل مواجهتها بعد أن تركت بصماتها العميقة في شتى مجالات الحياة الإسرائيلية، وأدّت الى تراجع تأثير الإيديولوجيا الصهيونية وإلى إسقاط شعار «دعوا الجيش ينتصر» لمصلحة شعار استمرارية «الحرب المنخفضة الحدّة» وإقامة الجدران الفاصلة، الأمر الذي يذكّر بما أورده ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في كتابه «اسرائيل إلى أين»[12]: «إنّ الإنتصارات الكبيرة خطرٌ يصعب على الشعب تذليله أكثر ممّا يصعب تذليل الهزائم. فالهزائم الكبيرة غالباً ما يكون لها تأثيرٌ مؤاتٍ جداً، لأنها تقود المجتمع الى ممارسة النقد الذاتي،

والى التمعّن في أوضاعه وتجعل منه أشدّ وطنيّة واستعداداً للتضحيات. امّا الإنتصارات، فعلى العكس، تقود في الغالب، إلى التلذذ بالأوهام والى الكبرياء المفرطة».

وفي كلام لرئيس الإستخبارات العسكرية الأسبق يهوشفاط هركابي بشأن انتفاضة عام 1987 وبعد أن سُئل: ألهذه الدرجة أنت متشائم؟ قال: أجل لهذه الدرجة، فليس هناك أيّ خيار إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم. وإذا لم يحدث تغيير بالنسبة ليهودا والسامرة وبالنسبة لعرب المناطق المحتلّة فهذا يعني أننا ذاهبون الى الإنتحار[13].

وفي هذا السياق صدرت تحذيراتٌ كثيرة من مسؤولين ومفكرين صهاينة تحذّر من تعرّض أمن إسرائيل القومي للخطر مع استمرار الإنتفاضة وانغلاق الافق السياسي واستحالة الحسم العسكري الإستراتيجي، وتمّ التركيز في هذه التصريحات على أربعة مجالات أساسيّة هي التالية:

1- حساسيّة إسرائيل والمهاجرين الفعليين أو المحتملين، للخسائر البشرية.

2- عدم قدرة التجمّع الإستيطاني على تحمّل مواجهة مفتوحة على حرب استنزاف دمويّة بالغة القسوة وطويلة الأمد.

3- تراجع الإقتصاد الصهيوني وانخفاض مستويات الدخل والمعيشة وتفشّي البطالة وهروب الإستثمارات الأجنبية.

4- حساسية اسرائيل إزاء الرأي العام العالمي وإدراكها بأنها حتى لو استطاعت أن تضمن دعم القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى جانبها، فهي حتماً في حالة استنزاف معنوي وديبلوماسي على الصعيد العالمي، الأمر الذي تجلّى في استفتاء الرأي الذي أجرته المفوضية الأوروبية ونشرت نتائجه رسمياً وأثبت أنّ إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية هما الدولتان اللتان تهددان الأمن العالمي بامتياز، حتّى أنّ رئيس الأركان الجنرال موشيه يعلون حذّر المسؤولين الإسرائيليين من خطورة سياستهم العبثيّة على أمن إسرائيل القومي وقال: «نستطيع القول إنّ

القرينة الإستراتيجية الإسرائيلية أصبحت غير مستقرّة ومليئة بالمفاجآت والتحدّيات، وإنها متميّزة بدوائر تهديد ثلاث تواجهها إسرائيل اليوم هي: الدائرة الداخلية والدائرة القريبة والدائرة البعيدة. ومؤخراً برزت دائرة تهديد رابعة هي دائرة الإرهاب الذي لا حدود له ولا عنوان ولا هوية والذي لا نعرف الدول الراعية له»[14].

الجدير بالذكر أنّه إزاء هذه الحالة من الإختناق الأمني والسياسي والإقتصادي وجد رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون نفسه محاصراً بخيارين استراتيجيين اثنين لا ثالث لهما وهما:

1- الانكفاء الإسرائيلي التام من قطاع غزّة وإطلاق عملية إعماره وانفتاحه على العالم العربي مع الإبقاء على قضيّة الضفّة الغربية مفتوحةَ لمدة زمنيّة محدّدة.

2- بديل إيهود باراك، وهو الانسحاب الإسرائيلي التام من القطاع على غرار ما حصل في جنوب لبنان في العام 2000 والإنتشار عند تخوم خط الجدار الفاصل في الضفة الغربية من باب فرض الأمر الواقع النهائي.

وكل واحد من هذين الخيارين ينطوي على كثير من المخاطر والتأويلات والإشكالات التي تعيق مسألة وضعه موضع التنفيذ، ولكنّهما يطرحان ما لم تتضمّنه خطّة فايسغلاس- شارون من حيث درجة الوضوح، لأنهما يرسمان على الأرض حدوداً واضحة ومحدّدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في حين أنّ خطّة شارون المليئة بالشكوك والشبهات تترك إسرائيل غارقة حتى أذنيها في دوّامة ما بعد الصهيونية المسمّاة دوّامة عدم وجود حدود وغياب الإحساس بالوطن واستمرار الإحتلال[15].

وهكذا يكون شارون قد كرّر نفسه وتجربته التي بدأها في لبنان عام 1982 والتي انتهت بالهزيمة النكراء والمذلّة عام 2000 مرة أخرى في قطاع غزة. فلقد سبق لجيش الإحتلال الإسرائيلي أن فشِل على مدى نحو 22 سنة في تطويع لبنان وإخضاعه للإرادة الصهيونية، سواء على أرضيّة مفاوضات التسوية التكتيكية، أو بالوسائل العسكرية، على خلفية الغزو العسكري

وتبعاته وذيوله. وفي أعقاب هذا الفشل تذكّرت القيادة السياسيّة العسكريّة الإسرائيليّة أنه يوجد قرار لمجلس الأمن رقمه 425 يمكن استخدامه كوسيلة خلاص من جحيم المقاومة في لبنان. لقد جرّب الإسرائيليون مختلف أشكال الضغوط السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة من دون التمكّن من الإفلات من إرادة المقاومة والتحرير، وعمدوا بالتالي الى تحميل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن قرار الإنسحاب على أساس القرار الدولي معتبرين بذلك أنّهم يقدّمون تنازلاً كبيراً !! وكان وزير الدفاع في حكومة نتنياهو الجنرال إسحق موردخاي أول من أعلن عن ذلك في حديث إلى مجلة «الوطن العربي» (العدد 1087 تاريخ 1998/1/2) تضمّن قبول إسرائيل بتنفيذ القرار رقم 425 وحدّد الإطار العام لرؤيتها بخصوص مضمونه وشروط تنفيذه. وورد في الحديث أنّ البديل للوضع القائم في جنوب لبنان المحتل هو التوصل الى اتّفاق يؤدّي الى انتشار الجيش اللبناني وبسط سلطته على الجنوب «للحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد وجيش لبنان الجنوبي والمواطنين في المنطقة الأمنية» على حدّ زعمه [16]. وألقى منسّق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان أوري لوبراني مزيداً من الضوء على الموقف الإسرائيلي [17] فقال: «نريد ايجاد حلّ لا يكون له أيّ بعد سياسي على الإطلاق... بل يتعلق بالقضية الأمنية فقط.. لابديل من وجود ترتيبات أمنية إنتقالية أو مرحلية حتى يأتي وقت نتوصّل فيه إلى اتفاق سلام، وهذا مستحيل من دون سلام مع سوريا، وهو واقع نقبله... إسرائيل لن تربط بين انسحابها، و بقاء القوات السورية في لبنان... القرار 425 يتضمن عنصرين: أولاً إنسحاب إسرئيل، وثانياً إتخاذ ترتيبات لتمكيننا من تنفيذ هذا الإنسحاب». وفي حديث آخر لجريدة الأهرام[18] أكّد لوبراني أنّ لا انسحاب من دون ترتيبات أمنيّة ومن هذه الترتيبات نزع سلاح «حزب الله» والمنظمات الفلسطينية وحماية الميليشيات العميلة في الجنوب من أيّ عقاب. وكلّ هذا الكلام لم يكن أكثر من حشرجات النزع الأخير للاحتلال الذي بات عاجزاً عن أن يفرض شروطه على المقاومة ولبنان، أو أن يصوّر

الهزيمة بأنّها بمثابة تنازلات مغرية للحكومة اللبنانية التي أدركت نقطة الإختناق في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة وأصرّت بالتالي على تطبيق القرار الدولي رقم 425 من دون قيد أو شرط. وحاولت إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة إعطاء الإنطباع الزائف بأنها تقدّم بادرة حسن نية تجاه مجلس الأمن في حين أنّ نواياها الحقيقية هي إيجاد التغطية الملائمة لهزيمتها وإيجاد الأجواء المناسبة لفرض ضغوطات دولية على الحكومة اللبنانية من أجل فصل مساري المفاوضات اللبناني والسوري عن بعضهما البعض. ولأسباب ذاتية وموضوعيّة سقط نتنياهو في انتخابات عام 1999 وجاء بدلاً منه الجنرال إيهود باراك كونه ربيب المؤسسة العسكرية الأشدّ ارتباطاً بالإستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة. وقد حاول منذ البداية إحتلال موقع رابين في واشنطن، الموقع الذي لم يتمكّن من احتلاله كلٌّ من بيرس ونتنياهو. وقد فهم باراك منذ اللحظات الأولى من ولايته كرئيس للحكومة الاسرائيلية وزعيم لحزب العمل، بأنّ الإنخراط العلني في الإستراتيجية الكونية الأميركية، ولا سيّما في ما يتعلق بالخليج وروسيا، يستلزم منه إنسجاماً معها في الشرق الأوسط لجهة الإستجابة المرنة لإصرارها على إنجاز تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وبعد أن فشل باراك داخلياً لأسباب موضوعيّة وذاتيّة مرة اخرى، استوعب آرييل شارون الدرس بصورة تدريجيّة، وإثر مخاض عسير، وخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول وانتهازه فرصة الهجوم الكاسح على ما يسمّى بصورة ملتبسة بالإرهاب من اجل التخلّص من مأزق المقاومة المتمثّلة في استمرار الإنتفاضة.

ومثلما سعى باراك للخروج من لبنان بينما يقوم بالتفاوض مع سوريا، هكذا سعى شارون للإنسحاب من ضربات الإنتفاضة وهو يتفاوض مع مصر. ومثلما التزم باراك بتاريخ محدّد للإنسحاب من لبنان قبل 2000/7/7 وكان يفضّل ان يكون الإتفاق سياسياً مع كل من لبنان وسوريا، ثم ما لبث أن قرر تنفيذ الإنسحاب حتى من دون اتفاق، أي من طرف واحد، هكذا ايضاً يفعل

شارون اليوم في غزّة.

الجدير بالذكر أيضاً أنه في ندوة تلفزيونيّة أدارها المراسلان أمنون أبراموفيتش وإيهود يعاري بتاريخ 2000/4/12 تضاربت تقويمات المشاركين السياسيين والعسكريين فيها لقرار حكومة باراك الإنسحاب من لبنان هل هو انسحاب أم هروب؟ وإذ تجرأت قلّة من غلاة المتطرفين الصهاينة على الإعراب عن رأيها بضرورة استمرار الجيش الإسرائيلي في حربه ضد لبنان، وربما تصعيدها، وحتى يتم القضاء على زحزب اللهس وفرض التسوية على لبنان وسوريا، فلقد أشار العميد (احتياط) يعقوب حسداي (متدين متطرف) إلى التحوّلات العميقة في جمهور المستوطنين الإسرائيليين الذي لم يعد مهيأً للتضحية، خاصة مع غياب قيادة ذات كاريزما تدعوهم فيستجيبون لندائها. وفي المقابل دعا العميد (إحتياط) رافي ريشيف الذي كان ضابط ارتباط في جنوب لبنان، إلى الإنسحاب الفوري إلى الحدود الدوليّة، سواء باتفاق أو من دونه. وأشار العميد شلوموإليا إلى النجاحات التي حققها حزب الله عسكريّاً واعلاميّاً وأثر ذلك على الرأي العام في اسرائيل خصوصاً بعد كارثة المروحيّتين عام 1997 ومصرع 73 عسكرياً في الحادث. وطرح المراسل العسكري ألون بن دافيد الإنكفاء عن التدخل في لبنان لأن هذا التدخل فشل تماماً في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتكتيكية. وهكذا إنهار الجيش الإسرائيلي تدريجيّاً مكرِّراً مشهد إنهيار الجيش الأميركي في فيتنام حيث أخلت وحداته خلال ساعتين من ليل 24-2000/5/25 القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة في حين كان مقاتلو حزب الله يطاردونها حتى بوّابات العبور على الحدود بعد أن خلّفت وراءها الكثير من العتاد والمعدّات والأجهزة الإلكترونية الحديثة وحتّى الحاجات الشخصية. وبذلك إنهارت خطّة باراك بالكامل، مما عرّضه للنقد الشّديد على هذه المهزلة التي كانت قد ابتدأت منذ العام 1976 مرورا بمقولة الجدار الطيب عام 1978 ثم بعام الإجتياح 1982 بقيادة بيغن-شارون وما تبعها من إخفاقات ومآس كان من بينها مجازر صبرا وشاتيلا

ومجزرة قانا التي تذكّر بمجازر جنين ورفح في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة.

لقد اعتبر الكاتب الإسرائيلي إيتان هابر أنّ إيهود باراك أخطأ كثيراً خلال فترة رئاسته للحكومة. إلاّ أنّ قرار الإنصراف من لبنان، رغم تحذيرات الجيش، سيسجّل لصالحه إلى الأبد. لقد رغب خمسة رؤساء حكومة (بيغن، شامير، رابين، بيريز، نتنياهو) قبله بالإنصراف من لبنان، إلاّ أنهم استسلموا للتحذيرات التي صدرت عن الجيش بشأن المخاوف التي كان يبديها سكّان المستوطنات الشمالية.

ويضيف هابر أنّ شارون يواجه اليوم مأزقاً مشابهاً لذلك الذي واجهه باراك، فالجيش يرى كلّ شيء عبر فوهة البندقية فقط (دعوا الجيش ينتصر). والمستوطنون يحذرونه من الإنسحاب، فيما يميل الرأي العام إلى جانبه، تماماً كما دعم الإنسحاب من لبنان. وفي ضوء ذلك كلّه يتحتّم عليه اتخاذ القرار فالمسؤولية في النهاية تتوقف عند طاولة رئيس الحكومة. وهنا يبدو شارون المأزوم كأنّه يتمزق إرباً لسببين اساسيين؛ أولاً: بسبب هذا الانقلاب الذي يمرّ على حياته ويحوّله من «سيد المستوطنات» إلى من ينوي تفكيكها. وفي هذه المسألة يمكنه الاستناد إلى تجربة مناحيم بيغن، الذي سافر إلى مستوطنة زنؤوت سيناياس على أبواب رفح، كي يقول للمستوطنين إنّه سينضمّ اليهم بعد استقالته من العمل السياسي. ومن الواضح أنّه سيكون من غير المريح له الاستناد الى تجربة إسحق رابين الذي غيّر موقفه بشأن هضبة الجولان، لكنّه إذا أراد فعل ذلك فإن رابين لن يغضب عليه. ثانياً: لأنّ شارون يعرف أنّ الانسحاب من منطقة رفح ومن غوش قطيف بالذات، سوف يفسّر على أنّه هزيمة له ولشعب إسرائيل، وإيهود باراك في هذا المجال دخل التاريخ الإسرائيلي بصفته الشخص الذي أخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان من دون تعّرضه لإصابات بشرية. وشارون اليوم معرّض لخوض معركة إزالة مستوطنات كان مستوطنوها في طليعة الذين صوّتوا له وحملوه الى سدة رئاسة الحكومة وهو يعلم ذلك تماماً

ويتمزّق إرباً في الوقت الذي يعمل على تمزيق خصومه الفلسطينيين الكبار على طريقة شمشون «عليَّ وعلى أعدائي».

هكذا يتبيّن أنَّ المشهد اللبناني من المقاومة والتحرير يكاد يتكرر في كثير من تفاصيله وصوره على الأراضي الفلسطينية المحتلّة وخصوصاً في قطاع غزّة حيث كان لمصر منذ العام 1948 نفوذٌ سياسي وأمني خسرته عام 1967, ومن ثمّ تبيّن لإسرائيل أنّ لها مصلحة حاليّة على أثر ضربات المقاومة الشديدة والمؤثرة بأن تستعيد الدور المصري ولكن ضمن حدوده البوليسيّة الأمنية لا أكثر. ومعلوم كيف حاول الإسرائيليون اللعب على العلاقة الإستراتيجية اللبنانية -السورية لجهة محاولة تفكيكها وافسادها وإيجاد التناقضات ما بينها بهدف الإستفراد بكل طرف من الطرفين على حدة، بالإضافة إلى محاولة عزل المقاومة رسميّاً وشعبيّاً من خلال ارتكاب أعمال إرهاب الدولة الوحشية ضدّ المواطنين الآمنين وضد البنى التحتيّة الحيوية من كهرباء وماء وهاتف وطرق مواصلات. والمشهد نفسه يتكرّر أيضاً في قطاع غزّة حيث تمكنت المقاومة من الصمود والإستمرار بالرغم من شحّ الوسائل القتالية وبدائيّتها وبالرّغم من اغتيال وتصفية كبار القادة الناشطين. هذا ما حصل تماماً في لبنان عندما استهدفت المخابرات العسكرية كبار قادة حزب الله الروحيين والميدانيين مثل الشيخ راغب حرب والسيد عباس الموسوي وسواهما.

الثابت حتى الآن أنّ آرييل شارون ما يزال متمسّكاً بخطّته لإخلاء قطاع غزّة بكامل مستوطناته ومستوطنيه، إلاّ أنّ وزير دفاعه شاؤول موفاز، المؤيّد المتحمّس لمبادرة رئيسه، يرى في مقاومة حركة حماس بنوع خاص عدّواً استراتيجياً يجب القضاء عليه بصورة مبرمة تلافياً لتكرار «واقعة الخروج من لبنان فيما يلاحق رجال حزب الله الجيش الإسرائيلي نفسه في غزّة أيضاً ويفسّر ذلك كضعف»[19]، على حدّ قول الصحافي الإسرائيلي يوئيل ماركوس، الذي يضيف أنّه في أثناء حرب فيتنام، وحينما فشل الأميركيون، إقترح أحد المساعدين على الرئيس جونسون إعلان النصر والخروج من

فيتنام. ووزير الدفاع موفاز يعتقد من جهته أنّه يمكن إلحاق الهزيمة بمقاومة حماس قبل اخلاء غزّة ثم يقول «التاريخ يثبت أنّ تصفية زعيم سياسي يمكن أن توقف مسيرة سلمية، إلاّ أنّها لا تستطيع أن توقف إرهاباً على خلفيّة دينيّة قوميّة». وبالتالي هنا في غزّة تأتي خطّة الفصل كنتيجة منطقية للعجز الصهيوني عن تصفية المقاومة الوطنية بالقوّة.

ثمة صورة أخرى من الصور المتماثلة بين ما جرى في جنوب لبنان وما يجري حالياً في قطاع غزّة وهي صورة الطمع الإسرائيلي بالإبقاء على «مسمار جحا» كما حصل في لبنان بالنسبة لمزارع شبعا، وذلك في منطقة فيلادلفيا على حدود سيناء، حيث تحاول قيادة أركان الجيش الإسرائيلي التستّر على شرف السياسة القومية الإسرائيلية المنتهك بشريط ضيّق. وثمّة من يرى أنّ إسرائيل بذلك تريد تكرار تجربة ما كان يسمّى في جنوب لبنان زوراً بالحزام الأمني، في حين أنّه في الواقع كان حزاماً للإخلال بالأمن وذريعة لمواصلة الإحتلال والعدوان بأشكال أخرى.

وهنا يبرز الدور المصري وموقعيّته في استراتيجية الهروب الإسرائيلية من قطاع غزّة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الرئيس السادات كان قد اعترض على استلام القطاع في إطار اتفاقيّة كامب ديفيد عام 1979 تملّصاً من الإشكالات الأمنية على الحدود المشتركة وتهرّباً من تسلّم وظيفة حارس الحدود بالسّخرة. وبالتالي فإنّ منطقة فيلادلفيا تحوّلت الى كرة نار يتقاذفها الطرفان المصري والإسرائيلي، خصوصاً وإنّ المصريين لا يرون في هذه المنطقة طبقاً لإتفاق السلام مع اسرائيل جزءاً من الحدود الدولية بين الدولتين[20]. فقد تم رسم الحدود في هذا الجزء بين مصر والكيان (الفلسطيني) الذي كان من المفترض ان يقوم في قطاع غزّة، على خرائط اتفاق السلام التي وقّعها كلٌّ من الجنرال المصري طه المجذوب والسفير الأميركي رون آثرتون واللواء الإسرائيلي أبراهام تامير. وهذا يعني أنّ محور فيلادلفيا يمرّ عبر شريط أمني في أرض قطاع غزّة وليس في أراضٍ اسرائيلية، كما أنّ مزارع شبعا هي داخل الأراضي اللبنانية السيادية، شاءت

إسرائيل ذلك أم أبت.

لقد نسبت الى قطاع غزّة أوصاف مثل وكر الافاعي والجبل البركاني المشتعل ومستنقع التماسيح، وهكذا أيضاً كانت تتوالى الأوصاف لجنوب لبنان، مثل أرض الموت وارض النار ووادي جهنّم. واذا كانت اسرائيل قد اعتبرت انسحابها من لبنان كخطوة استراتيجية احاديّة الجانب في ظلّ اتفاق وتفاهم مع الامم المتحدة، فبالنسبة لقطاع غزّة تتوالى التساؤلات الإستراتيجية الإسرائيلية مثل: «لمن سنسلم المفاتيح؟ كيف سنحول دون حدوث حالة من الفوضى وعدم عودة القطاع ليصبح قاعدة للإرهاب؟ هل ستوافق مصر على تسلّم المسؤولية عن ممر فيلادلفيا؟ وإذا وافقت فهل يضمن ذلك عدم مساعدتها للجهات الإرهابية؟ ومن ناحية أخرى إذا بقي الجيش الإسرائيلي بعد الإنسحاب من المستوطنات وتواصل سفك الدماء هناك، فما هي الجدوى من الخطوة إذن؟»[21].

وعلى ضوء هذه التساؤلات يعدّد الصحافي الإسرائيلي يوئيل ماركوس مجموعة من الاخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها شارون وحكومته بشأن خطّة الإنسحاب من قطاع غزّة وهي كالتالي[22].

1- أخطأوا بإعلانهم عن الخطّة علناً من دون الإتفاق بشأنها مع الرئيس بوش مسبقاً.

2- لم يأخذوا في الحسبان أنّ شيئاً ما لن يتزحزح في عام الإنتخابات وأنّنا سنبقى هناك حتى العام 2005 على الأقل.

3- لم يأخذوا في الحسبان ماذا سيحدث اذا هزم بوش وانتخب جون كيري مكانه. هل حاولوا تدارس موقف كيري من الخطة؟!

4- لم يأخذوا في الحسبان أنّ المفاوضات حول الإنسحاب ستجري مع الولايات المتحدة في ظلّ عدم وجود شريك للمفاوضات، وأنّ إسرائيل ملزمة بأن تنسّق كافة التفاصيل مع واشنطن، وهي ملزمة بكلّ المطالب التي تطرحها عليها.

5- لا يسمح الإعتماد، أو على وجه الدقّة، لا يسمح أن نحلم حتى، بأن يقدّم

لنا بوش في عام الإنتخابات مساعدة بمليارات الدولارات من أجل تمويل محو خطيئة المستوطنات التاريخية.

6- الأهم من كلّ ذلك، هو أنّ شارون لم يحرّك ساكناً من أجل ضمان الدّعم السياسي الداخلي لتطبيق خطوته هذه. التدبير أحاديّ الجانب يعني أنّ كلّ شيء منوط بنا وبلا ذرائع ولا حجج واهية.

ويختتم ماركوس مآخذه وانتقاداته هذه بالقول:« ألمحكّ هو القدرة على الإنفصال والبقاء على قيد الحياة بالرغم من ذلك».

ورأى رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية في المنطقة العربية لمناهضة التمييز سعيد عكاشة [23]أنّ مشروع شارون منذ انطلاقه إنّما جاء كتجسيد لمظاهر القصور والعجز الإستراتيجي في مواجهة المقاومة الشعبيّة، الأمر الذي كبّل أيدي إسرائيل سياسياً وشلّ قدراتها وأدخلها في دوّامة من الحيرة والتردّد ما بين البقاء أو الإنسحاب، وحال بالتالي طيلة سنوات الإحتلال الماضية دون خروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزّة مثلما حصل في جنوب لبنان على مدى أكثر من عقدين من الزمن ألى أن تمكنّت المقاومة من إرغام قوّاته على الرحيل. وفي ما يلي أبرز نقاط الخلل في استراتيجية الإنسحاب الإسرائيلي الأحاديّ الجانب من قطاع غزّة على ارضيّة الخلافات السياسية والعسكرية في هذا المجال:

1- لقد بدت خطّة الإنسحاب الأحاديّ وكأنّها تنازل صريح عن المباديء التي تبنّاها حزبا العمل والليكود أثناء تناوبهما (أو ائتلافهما) على السلطة في اسرائيل. فقد رفع «العمل» منذ تولّى إسحق رابين السلطة بين (1992-1995) شعار الأرض مقابل السلام، بينما جاء بنيامين نتنياهو في انتخابات عام 1996 ليتبنّى شعار «السلام مقابل السلام». ولم يغيّر الحزبان من شعاراتهما خلال السنوات التالية، ومن ثمّ فإنّ الإنسحاب الأحاديّ الجانب يضرب شعار حزب العمل لكونه يشكّل انسحاباً من الأرض من دون ضمان السلام من قبل الجانب الفلسطيني، ليس فقط لأنّه انسحاب من دون اتفاق، ولكن لكونه أيضاً لا يجيب عن

الاسئلة الخاصة بالتأثير الذي قد تحدثه الفوضى الناجمة عن الإنسحاب على أمن أسرائيل، كما وتتناقض خطّة الإنسحاب مع الشعار المتطرّف والفارغ من المضمون القائل بالسلام مقابل السلام. فإسرائيل سوف تنسحب بعد تفكيك مستوطناتها، بما يعني رمزياً التخلّي عن الأرض مقابل لاشيء على الإطلاق. وبذلك يكون الإنسحاب الأحاديّ الجانب بمثابة إعلان الفشل والإفلاس بالنسبة لسياسات وشعارات اليمين واليسار في الإنتخابات الأخيرة والتصدّعات التي مابرحت تضرب اليمين منذ فوزه الكبير في الإنتخابات ذاتها، خصوصاً وأنّ أحزاب الوسط(مثل شينوي وعام إحاد) تبدو وكأنّها تتقدّم بسرعة لتفترش مساحات أوسع من الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية على حساب الحزبين الكبيرين.

2- كتب العديد من الخبراء الإستراتيجيين في إسرائيل عن الأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه خطّة الإنسحاب الأحاديّ الجانب، على صدقيّة الردع الإسرائيلي، لاسيّما وأن هذه الصدقيّة قد تأثّرت بشدّة منذ اضطرار إسرائيل لعدم الرد على الصواريخ العراقية التي ضربت أراضيها أثناء حرب الخليج الثانية، ومروراً بإرغامها على المشاركة في مؤتمر مدريد عام 1991, ثم قبولها توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 تحت ضغط الإنتفاضة الأولى، وأخيراً خروجها مدحورة من لبنان عام 2000 ، والذي كان خروجاً مذلاً من دون قيد أو شرط في ظلّ تكاتف الجيش والمقاومة. ويعتقد الخبراء الإسرائيليون بأنّ انسحاب إسرائيل من طرف واحد سوف يعلي من شأن الحركات الرافضة للتسويات السلمية مثل حماس والجهاد، والتي تؤمن بأنّ الكفاح المسلّح وحده القادر على تحقيق انسحاب إسرائيلي حقيقي، وليس التفاوض. وفي مثل هذه الحال لن تكون هناك ضمانات لعدم ارتفاع وتيرة العنف من داخل الضفة والقطاع، بل سيكون الأمر أكثر سهولة في ظلّ غياب الرقابة الإسرائيلية على النشطاء الفلسطينيين داخل القطاع، وسيشكّل ذلك كلّه مزيداً من

التآكل لصدقية الردع الإسرائيلي.

3- إنّ خطّة الإنسحاب الأحاديّ الجانب، سوف تؤدّي- في حال تطبيقها - إلى تفكيك معسكر اليمين وخسارة شارون لدعم الأحزاب الدينية والقومية المتشدّدة المشاركة في الإئتلاف الحكومي (المفدال، الإتحاد القومي). وعلى الرّغم من أنّ حزب العمل قد يدعم شارون بانضمامه الى الإئتلاف بدلاً من اليمين المتشدّد، إلاّ أنّه لا يمكن تصوّر إمكانيةّ الصمود شارون في المعركة الداخلية التي ستنشب على خلفية تكتّل أحزاب المستوطنين واليمين المتطرّف ضدّ زعامة الليكود. ويدرك شارون أنّ خصمه اللدود بنيامين نتنياهو يتحيّن الفرص لإستعادة زعامة الليكود التي فقدها عندما خسر رئاسة الحكومة أمام يهود باراك في أيار 1999. ومن ثمّ قد يسعى نتنياهو لعرقلة خطط شارون في اللجنة المركزية للحزب، حيث يثبت للرافضين لمشروع شارون بالإنسحاب الأحادي، أنّه البديل الملائم الذي يمكن الإعتماد عليه، كما ويدرك شارون أنّ حلول حزب العمل محلّ الأحزاب الدينيّة والقوميّة التي ستغادر الإئتلاف سيصبح رهينة لإرضاء حزب العمل ومعه حزب شينوي اللذين يمتلكان معاً 34 مقعداً في الكنيست، مما يجعلهما سوية (بسياستهما الرّامية إلى التسوية مع الفلسطينيين والدخول في مواجهة داخلية على خلفية الصراع العلماني الديني مع الأحزاب الدينية) المحرّك الرئيسي لسياسة الإئتلاف، وهذا سيعني الدخول في مواجهة غير مضمونة مع جماهير الأحزاب الدينيّة والقوميّة وتدعيم موقعها في الساحة السياسية على حساب الليكود بالدرجة الأولى، وهو الذي كان قد أفلح من قبل في جذب جمهور هذه الأحزاب لصفوفه. وليس من المستبعد أن يفقدها ثانية لصالح هذه الأحزاب إذا ما اقتربت سياسته من سياسة اليسار ويسار الوسط.

4- إنّ شارون لا يريد أن يكون انسحابه من غزّة من دون أيّ ثمن، فإذا كان الفلسطينيون يرفضون دفع هذا الثمن، فلا أقل من البحث عن بديل له

من الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي دعاه إلى إرسال مدير مكتبه دوف فايسغلاس ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا آيلند إلى واشنطن لمحاولة إقناع الإدارة الأميركية بمكافأة، إسرائيل مقابل تطبيق مخطّط الإنفصال الأحاديّ الجانب. وقد وضع منافس شارون على زعامة الليكود، وزير ماليته بنيامين نتنياهو تصوّراً لهذه المكافأة وتتمثل في:

أ- إستمرار إسرائيل في السيطرة على المعابر الحدوديّة بعد الإنسحاب.

ب- إعلان واشنطن عن حقّ إسرائيل في ضمّ التجمع الإستيطاني الذي يبتلع قرابة 8% من أراضي الضفة الغربية.

ج- إعلان أميركي بعدم الإعتراف بحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين.

وقد أثبتت إستطلاعات الرأي أنّ 55% من الإسرائيليين وقرابة 80% من أعضاء الليكود يؤيّدون شروط نتنياهو، الأمر الذي يهدّد مخطّط شارون وبعض معسكر اليمين، للتصدّع ويرفع من أسهم زعامة نتنياهو.

يضاف إلى ما تقدم أنّ مخطّط شارون للإنسحاب الأحاديّ، تقابله عيوب فاضحة ونقاط خلل مدمّرة لإيجابيّاته من وجهة النظر الفلسطينية، وتتمثل أولاً في جدار الفصل العنصري الذي يتمّ بناؤه في الضفة على مسارات هدفها الأساسي قضم أراضي الفلسطينيين وضمّها والتنكيل بهم وبمعيشتهم، وثانيها مشكلة محور فيلادلفيا وإشكالاتها السياسية مع مصر، وثالثها نوعيّة وقلّة عدد «المستوطنات غير المهمّة» التي من المفترض إخلاؤها في الضفة، ورابعها أنّ الخطة تقضي بالإبقاء على قطاع غزّة، حتى بعد الإنفصال، مرتهناً ومرتبطاً بإسرائيل بألف طريقة وطريقة. فإسرائيل ستزوّد قطاع غزّة بخدمات البنى التحتيّة، كالكهرباء والماء والوقود والتجارة الخارجية والإتصالات، وستواصل وزارة المالية الإسرائيلية العمل بموجب كلّ الإتفاقات المتعلقة بجباية الضرائب والجمارك المرتبطة بالبضائع الخاصة بالقطاع، كما وسيتواصل اعتبار وحدة النقد الإسرائيلية على أنّها العملة القانونية المتداولة هناك، وسيتواصل السماح لعمّال غزّة

بالعمل في إسرائيل، وسيتمّ توسيع المنطقة الصناعية في منطقة معبر إيريز، وستقام مناطق مشتركة أخرى، فيما ستبقى المعابر الحدودية للقطاع وموانئه البحرية والجوية ومجاله الجوي خاضعة للسيطرة الإسرائيلية[24].

أمر واحد فقط سيتغيّر وهو إخلاء قرابة سبعة آلاف مستوطن إسرائيلي يعيشون في مستوطنات القطاع، وتسليم المباني التي أقاموا فيها، ومنشآت الإنتاج الخاصة بهم، إلى إدارة أميركية دولية متفق عليها. وبذلك ستنتهي مغامرة الإستيطان اليهودي في قطاع غزّة والتي تعتبرها غالبية سكان إسرائيل اليوم بمثابة «خطأ تاريخي» بحسب تعبير وزير الدفاع شاؤول موفاز نفسه.

أمّا المفكّر الإستراتيجي زئيف شيف[25] فيرى أنّ التغيير الجوهري الذي ينبع من خطّة فكّ الإرتباط، يكمن في أنّ شارون قد توصّل على ما يبدو إلى نتيجة مفادها أنّه لا وجود لحلّ عسكري صرف للنزاع مع الفلسطينيين. ولا تنبع صعوبة تحقيق حلّ عسكري من وجود ضعف في القدرات العسكرية الإسرائيلية، وهذا أمر مفروغ منه، بل من الظروف الإستراتيجية الشاملة للنزاع، وأيضاً بسبب «محدودية القدرة» التي تبرز بشكل واضح عندما يتعلّق الأمر بدولة صغيرة بإمكانيّاتها البشرية بنوع خاص. فهذه حرب استنزاف طويلة الأمد ومنخفضة الحدّة، وفيها تقلّبات وتوقّفات ومفاجآت وجولات متعدّدة الأشكال، من دون إمكانيّة التوصّل فيها إلى الحسم الإستراتيجي النهائي، حتى على مستوى الوعي الإدراكي لدى الفريقين المتنازعين. وعندما قال ذلك في الماضي رؤساء أركان مثل دان شومرون، إعترض عليه اليمين الصهيوني وعلى رأسه شارون نفسه. كما وأنّه توجد صعوبات جمّة في وجه إيجاد حلول سياسية. وقد جرت محاولات فاشلة عديدة على هذا الصعيد، خصوصاً أثناء ولاية كل من رابين وبيريز وباراك. فما العمل إذن؟ هنا حصل، بحسب رأي شيف، تحوّل جوهري في فكر شارون بشأن «الأهمية الأمنية للمستوطنات». فهو انتقل لتبنّي مفهوم كل من رابين وحاييم بارليف

إذ قالا إنّه ليست كل المستوطنات ذات أهمية أمنية. وخلافاً للماضي أقرّ شارون أمام جمهوره بأنّ مستوطنات غوش قطيف وقطاع غزّة ليست ذات أهميّة أمنية حيوية. وهذا هو موقفه حالياً أيضاً إزاء مستوطنات معينة في الضفة الغربية حيث يبدي استعداده لإخلائها. وهذا يعني بتعبير أوضح، سقوط المفهوم القائل بأنّ أهمية الأرض تفوق كل شيء.

الفروقات بين غزة ولبنان

يذكر الكاتب الإسرائيلي عوفر شيلاح[26] أنّه يوجد فرقان جيوستراتيجيان ملموسان ما بين لبنان الأمس وغزّة اليوم وهما:

أولاً: المنطقة المستوية «السهلة التقشير» بالنسبة للجيش النظامي في قتال حرب العصابات في غزّة، حيث أوجد الجيش الإسرائيلي لنفسه ساحة قتال مريحة أفضل ممّا كانت له في لبنان، ولكن بثمن فادح للمدنيين والمزارعين الفلسطينيين.

ثانياً: لا يوجد أيّ تناظر في تلاحق الأحداث. فعلى امتداد عدّة أسابيع في الفترة الماضية الأسابيع أحصيت ثمان عمليات إطلاق نار وزرع عبوّات في المتوسّط يوميا. أمّا في لبنان فقد كان هذا معدلاً شهرياً خلال معظم سنوات القتال.

وفي الأسابيع الاخيرة جرى هذا القتال الثقيل في ظل وضع معروف منذ أيام لبنان ألا وهو ظلّ الإنسحاب الوشيك المعلن. وخلافا للبنان 2000, فإنّ قوّات الجيش الإسرائيلي في العام 2004 لا تملك في غزّة بعد خط انسحاب محدّد معروف ولا جدولاً زمنياً للتحرّك. الموجود فقط هو قرار صامت بعدم موافقة الجيش على تكرار مهزلة الإنسحاب من لبنان. والأصوات العسكرية المذعورة تعود لتسمع وهي تقول: «لبنان لن يتكرّر مرة أخرى هنا».

وخلافاً للبنان حيث كان حزب الله وحده المسيطر، يوجد حالياً في غزّة كلّ من دحلان وحماس وغازي الجبالي وسواهم. الجميع يقول الآن إن جرح لبنان لم يندمل بعد ومع ذلك لا يجري تعلّم الدرس. فقائد فرقة غزّة اللواء

غادي شمّاي يدّعي إحراز إنتصارات إسرائيلية كلّ يوم. وهذا صدى لمهاترات وادعاءات قائد المنطقة الشمالية على الحدود مع لبنان اللواء عميرام ليفين قبل عقد من الزمن عندما كان يدّعي السيطرة على الوضع وأنّه على وشك القضاء على مقاومة حزب الله. ولكن لم يتأخر اليوم الذي ظهرت فيه منظمة «الأمهات الأربع» التي تفجّعت على فقدان الأبناء من دون جدوى. وهذا يتكرّر اليوم في قطاع غزّة حيث أفاد استطلاع للرأي نشره معهد يافيه للأبحاث الإستراتيجية بتاريخ 2004/3/14 بأنّ 68٪ من الإسرائيليين يدعمون حالياً خطّة الإنفصال.

آرييل شارون الغارق في الإرباك والفضائح في هذه الأثناء يحاول التحرّك في المنطقة الرمادية ما بين الأمني والعسكري، ولكنّه يجد نفسه أمام تحدّيات كلٍّ من الوزيرين القويين سلفان شالوم وبنيامين نتنياهو، فيعمد للإستعانة بمدير مكتبه فايسغلاس ورئيس مجلس الأمن القومي غيورا آيلاند اللذين تدفعهما رغبتهما في إنجاح الخطّة إلى المطالبة بالتنسيق مع الفلسطينيين، وهذا يعني سقوط شارون في المحظور وإفراغ نظرية «أحاديّة الجانب» من كل مضمون. وباختصار فإنّ شارون يتخبّط في مأزق خطّته المفتقرة إلى كثير من عوامل النجاح، وهي إن تمتّعت بدعم شعبي عام، إلا أنّها، وللمفارقة، لا تحظى بموافقة أغلبية ائتلافه الحكومي من الليكود والإتحاد القومي والمفدال. وهنا يطرح السؤال: من يدري أنّ شارون لم يكن يخطط سلفاً للوصول إلى الطريق المسدود بعد إثارة كل هذا الضجيج في حملة علاقات عامة تكتيكية بشأن إنسحاب موهوم؟.

على كلّ حال فإنّ خلاصة الموقف هي إبقاء السمّ في الدسم، أي أنّ الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة من دون الإنفصال عنه تماماً سوف يقود الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مفترق طرق، إذ يمكن للقطاع أن يصبح بعد إخلاء المستوطنين والمستوطنات، نوعاً من (الغيتو) أو المعزل الفلسطيني الضخم الذي يحاصر في داخله بشكل مكتظّ جداً أكثر من مليون ونصف مليون مواطن فلسطيني محرومين من السيادة الحقيقية

ويعانون من البطالة والبؤس المادي والمعنوي، ويتحوّلون إلى كارثة إنسانية وبرميل بارود مستعد للإنفجار الدائم، لاسيما بعد تجريدهم من كبار قادتهم الروحيين والزمنيين مثل الشيخ ياسين والدكتور الرنتيسي. وهكذا يتحوّل مشروع الرئيس الأميركي جورج بوش بشأن إقامة دولة فلسطينية قابلة للإستمرار إلى مجرد إطار تختفي في داخله الخديعة الكبرى المسماة الإنسحاب الأحادي من قطاع غزة.

خاتمة

لقد كتب ليدل هارت، كبير الخبراء العسكريين البريطانيين والعالميين في القرن العشرين، أنّ هدف الحرب ليس أجساد جنود العدو، وإنّما عقول ونفسيات قادته وزعمائه، وفي رأيه أنّ خلاصة الإستراتيجيات هي خلاصة نفسية وتنحصر في دفع العدوّ إلى تجرّع الهزيمة المعنوية. ومن هذا المنطلق فإن المؤرخين الذين سيحللون في المستقبل الحرب الإسرائيلية الفلسطينية، سوف يشيرون بالتأكيد الى شهر تشرين الأول 2003 كنقطة تحوّل لدى القيادة في تل أبيب. ففي هذا التاريخ تحطم الإجماع الوطني الإسرائيلي الذي صمد ثلاث سنوات، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر العام 2000, بشأن الإصرار على إلحاق الهزيمة النفسية والمعنوية بالشعب الفلسطيني، ومنذ ذلك الحين إنهارت هيكليات كثيرة وقامت مكانها هيكليات جديدة لكي تسدّ الفراغ الحاصل بسبب الفشل العسكري والأمني بنوع خاص. وهكذا إنهارت على الأثر مراهنات حكومة محمود عباس (أبو مازن) ومعها الآمال الأميركية والإسرائيلية في إحداث تعديلات تجميلية للواقع القومي الفلسطيني لجهة التعاطي الإستراتيجي مع الإحتلال الصهيوني، وتراجع التدخل الأميركي المباشر، وظهرت مكانه مبادرة جنيف برئاسة يوسي بيلين وياسر عبد ربه، وحصلت العملية الإستشهادية القاسية في مستعمرة نتساريم، وتدهور الدعم الشعبي لرئيس الحكومة شارون. ومن هنا إضطر هذا الأخير إلى التدحرج نزولاً عن الشجرة

الباسقة التي تسلّقها منذ تسلمه السلطة عام 2001 واعداً بتوفير الأمن والسلام للإسرائيليين، فإذا به بعد مرور ثلاث سنوات عجاف يقرّ، ولو ضمناً، بفشله. وشارون الذي قال في نيسان2000 أنّ نتساريم مثلها مثل تل أبيب، مشبّهاً المستوطنة المنعزلة قرب غزة بالكيبوتس الذي صمد بوجه المصريين عام 1948, يضطر الآن إلى طرح خطة تحمل إسمه وتوقيعه للإنسحاب التام والكامل من قطاع غزّة، مع ما في ذلك من اعتراف واضح بالفشل وخيبة الأمل حتى لو حاول تغطية ذاك الفشل وهذه الخيبة بتصوير أنّ الخطة إنّما تهدف إلى تحسين وضع إسرائيل الأمني من خلال مجرّد انسحاب عسكري تكتيكي يحقق منفعة استراتيجية سياسية، أولاً بإحباط مبادرات سياسية مزعجة مثل مبادرة جنيف ومبادرة ساري نسيبة-إيالون وثانياً توفير الذرائع والمبررات لتعميق الإحتلال في المنطقة الأهم والأخطر في الضفة الغربية.

والجدير بالذكر أخيراً أنّ خطة الإنسحاب التي يطرحها شارون حالياً ليست جديدة، بل إن العميد عيبال جلعادي، المستقيل من هيئة الأركان، سبق له أن اقترحها لأول مرة في شهر تشرين الأول 2001, كصيغة ترمي إلى تثبيت الواقع في الضفة الغربية، وتقليص الاحتكاك بين الفريقين المتنازعين. أيّ في المفهوم الإستراتيجي كانت تلك خطة تقوم على تنازل جزئي عن مناطق محدّدة، مقابل شرعية دولية وموافقة على تأجيل الحل النهائي إلى أجل غير مسمى؛ وهذا ما يمكن تسميته معادلة: أرض في مقابل الوقت.

المراجع

(1) محمود الجعفري :التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها ومستقبلها -آذار 2000.

(2) قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد العاشر، ربيع 2003, ص:7.

(3) مختارات إسرائيلية، العدد 114, حزيران 2004, ص: 108.

(4) السفير 2004/7/20, الإفتتاحية بقلم جوزف سماحة.

(5) المصدر السابق ص:14.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) هآرتس 2004/2/5, آلوف بن، غزّة مقابل الضفة.

(9) يديعوت أحرونوت 2004/2/6, روني شاكيه، تصريح شارون حول إخلاء المستوطنات من غزّة فاجأ الفلسطينيين.

(10) هـآرتس 2004/2/6, زئيف شيف، التحرر من 1,5 مليون فلسطيني سيخفّف الضغط الديموغرافي على إسرائيل.

(11) يديعوت أحرونوت 2004/5/27, ديانا بحورنير، شارون يعرض خطة الإنفصال.

(12) ناحوم غولدمان، إسرائيل الى أين، مجلة الدراسات الفلسطينية ط1, 1980.

(13) عمر حلمي الغول، الإنتفاضة إنجازات وآفاق، مؤسسة عيبال، ط3, 1990.

(14) ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل، وثائق هرتسيليا، المؤتمر الثالث، إصدار مركز باحث ص:76.

(15) هآرتس 2004/3/8, آري شافيط، مصدر سابق.

(16) لمزيد من التفاصيل انظر كتاب «هزيمة اسرائيل في لبنان»، الياس شوفاني، دار عطية، ص: 103 وما بعدها.

(17) الحياة 1998/2/13.

(18) الأهرام 1998/5/18.

(19) هآرتس 2004/3/26 يوئيل ماركوس، خطة الإنفصال نشأت لفشل إسرائيل في تصفية الإرهاب بالقوة.

(20) هآرتس 2004/3/3, زئيف شيف، مصر لن تكتفي بدور الشرطي.

(21) هآرتس 2004/3/9 يوئيل ماركوس، شارون طرح خطته في توقيت غير ملائم لبوش.

(22) المصدر نفسه.

(23) مختارات إسرائيلية، العدد 112, نيسان/ابريل 2004, صس: 103 وما بعدها.

(24) يديعوت أحرونوت 2004/4/20 سيفر بلوتشكر، دور الفلسطينيين.

(25) هآرتس 2004/3/11, زئيف شيف، المفاهيم الأمنية تتقوّض.

(26) يديعوت أحرونوت 2004/3/12 عوفير شيلاح، هناك تماثل بين لبنان وغزة.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تطور إعلان المراقبين للعولمة عن أهمية السلطة و النفوذ لمسار العولمة منذ عام ١٩٩٠ .وما نشهده اليوم هو عالم بشخصية جديدة يضّم مجتمعاً دولياً سريع التعامل على المستويات التكنولوجيا، الاقتصادية ،الاجتماعية ،والسياسة .وقد فاقت السرعة قدرة المجتمعات والدول ،وأصبحة الحدود بين الدول أشبه بخطوط رمزية لا تستطيع أن تراقب أو تحدّ من نفاذ الاموال والسلع و الأفكار و حتى القيم إلى المجتمعات المختلفة ،وبذلك خلقت حالات نفسية و ذهنية لدى الكثير من المواطنين تجعلهم يشعرون بإنتماءات غير واضحة و غير متضامنة .ويأتي هذا على حساب الشعور القومي والتوحد في الرؤيا المطلوبة لتحقيق أيّ انصهار وطني ،حتى أن هوية الفرد والمجموعات باتت في مهب المجهول.

إن التغيير في الشعور بالنسبة الانتماء الفردي والجماعي هو تحصيل حاصل وليس نتاجاً لإرادة واضحة التغيير. وفي سياق البحث نتطرق للقوة الأفعل في العولمة ألا وهي الغرب في مفهومه السياسي والإيديولوجي والاجتماعي.

وهناك مستويان في ردات الفعل تجاه العولمة :الأول وهو مزيد من

التصلّب ضدّ العولمة من قبل الحكومات المهمّشة. ذوالثاني هو المحاولة لاستيعاب العولمة بأقل خسارة ممكنة. لأن لا حول و لا قوة حيال الضغط الكبير الذي تفرضه العولمة.

تعتبر قضية السفير الياس غصن من القضايا التي أحدثت في لبنان تغييراً في مفهوم رقابة القاضي الإداري على دستورية القرارات الإدارية وإنسحابها على دستورية القوانين .ففي هذه القضية رفض مجلس شورى الدولة تطبيق المادة 13 من القانون 54/ 65 التي تنصّ على أن قرارات الهيئة العليا للتأديب لا تقبل أيّ طريق من طرق المراجعة، بما في ذلك لإبطال ،لتجاوز حدّ السلطة. واعتبر المجلس أنّ هذه المادة مخالفة لمبدأ عام أعطاه المجلس الدستوري قيمة دستورية .وقد اعتمد مجلس الشورى على قرار المجلس الدستوري رقم 2000/5 تاريخ 2000/6/23 الذي أبطل الفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة من القانون رقم 227 تاريخ 2000/5/31 التي تنصّ على أن القرارات التأديبية

الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى،لا تخضع للمراجعة بما في ذلك مراجعة النقض .واعتبر مجلس الشورى النصّ الأخير مماثلاً في مضمونه للقاعدة القانونية المقررة في المادة 13 من القانون 54/ 65 من حيث إقفال باب مراجعة نقض القرارات التأديبية أمام مجلس شورى الدولة .وقد طرح قرار السفير الياس غصن موضوع رقابة القاضي الإداري على دستورية القرارت الإدارية ،إذ أنّ القاضي الإداري لا يمكنه مراقبة دستورية القرارات الإدارية التي تكون محمية بقانون ،وبالتالي فانّ تعرّضه لدستورية هذا النوع من القرارات يؤدي الى ممارسة الرقابة على دستورية القانون التي يحميها .

وهذا ما هو مخالف لنص المادة 18 من قانون انشاء المجلس الدستورية التي تنصّ على انه لا يجوز لأي مرجع قضائي أن يقوم

بالرقابة على دستورية القوانين مباشرة عن طريق الطعن أو بصورة غير مباشرة عن طريق الدفع بمخالفة الدستور أو مخالفة الدستور أو مخالفة مبدأ تسلسل القواعد والنصوص. وبالتالي فان موضوع هذه الدراسة سيتناول موضوع رقابة القاضي الإداري على دستورية القرارات الادارية وحدود هذه الرقابة.

started with faithfully based upon the concept of extent at the expenses of the Palestinians and Arabs. This is the continuous strategy of Israel no matter what it holds as a cheating titles, the last one was "the separation from one side" Gaza's sector in which Rabin said that he hopes to wake up and see it drowned and Shemon Perez said that it's the pus thrown to our faces.have lost many chances where the international balance was for their benefits more than today. How can they treat a big cause like this under the disturbance of the international balance and under the political, economical and military weakness and under the big need of their States to monetary aids while the abundant Arabic capitals support the American economy in its battle which can be named correctly, the American, "mother of battles".

set on the way of execution because of the conflicts between many commands inside the Licoude and other religious and fundamentalist parties. Financial budgets for the compensation to the dwellers who are nominated for the relocation in other colonies licensed by the government.

Sharon has accepted also to build the separation wall in the West Bank behind the green line and around Jerusalem and its suburbs, which contributes to swallowing 42% from the best lands in the west bank, chosen according to scientific reasons. Sharon started executing plan covered by the American president's declarations which say that the situation on the ground must be taken into consideration. That gives the government an excuse to establish the Jewish colonies that takes care of dwellers, coming from all over the world, to setting them in a humanistic way all on the expenses of the Palestinian people's right of self determination on their own land, and the land of their ancestors. By these ways occupation, the main problem, was disguised.

While the public Intifada was exposed as "terrorism" which threatens the security of Israel and the region.

Under all these hard pressures and after the death of the Palestinian leader Yasser Arafat, Palestinians found their selves in front of an impose, so they accepted to enter a maneuver to seek for a political solution in a time where Sharon seeks recovery and comprehension of the step for executing his plan, far from the spirit of the road map and the international legitimacy. As a result, the Palestinian State, "the dream" transformed to a plaque without a realistic title on the ground. Thus, Sharon became a historical hero in Israel who established the great Israel in the big Middle East after it became clear for all inside and outside Israel, that he is the problem and the solution in the same time. To continue with him is an impossible thing like leaving him.

However, Sharon in this period in no more than a reproduction of another historical Israeli personality from Ben Gorion, Dayan,Golda Meir to Manaheim Begen to Itzak Rabin. He followed the way they

The project of withdrawal from Gaza in a strategic Israeli view

After the launching of the "Intifada" on September 28, 2000 The General Arial Sharon thought that he was the only man in Israel who is able to extinguish it and to comprehend its political consequences on the ground during 100 days and more. He invented these pretexts to gain the public and political opinion. He was victorious if we make a comparison between him and his colleague Ehud Barak. During four years in his leadership many dramatic developments of diplomatic suggestions and security and military confrontation has occurred. In addition, Israel has lost thousands of killed and wounded people and billions of dollars from its national income like the Palestinians who has lost many times as much. The field of conflict mentioned also the attempts of Zeni and Tinet, the Arabic plan and the road map like the plan of Youssi Belin,Yasser Abed Rabo,Sari Nasibi and Ami Aylon.That's what happened after it is clear that Israel has lost by using all its high-tech and military power to stabilize a state of Palestinians has,also,lost in contributing to a stat of psychic defeat and decomposition in the Israel community,inspite of decomposition in the Israeli community,inspite of the big human and material losses.

But Sharon was watching for these attempts until he was convinced that who demand more attain less and he realized that it is impossible to join the lands of Gaza and many lands from the west bank without their people. which threatens the identity and the destiny of the Jewish state as a racist State with a unique democratic regime, particularly towards the Israel Academic reports which warned from the Israel Arabic birthrate inside and outside the border of the green line.

Towards this difficult equation and under politic, diplomatic and field pressures, Sharon was forced to adopt the plan of separation from one side. That means Israel will chose the biggest size of Palestinian land.

In this manner, the plan of the complete separation in Gaza's sector was

have lost many chances where the international balance was for their benefits more than today. How can they treat a big cause like this under the disturbance of the international balance and under the political, economical and military weakness and under the big need of their States to monetary aids while the abundant Arabic capitals support the American economy in its battle which can be named correctly, the American, "mother of battles".

Dr. Michel YAMMINE

The palestinian nation: between the american procratination, and the israeli rejection, and the arabic failure

The essay treats the promised and lost Palestinian State.

Americans are looking for their interests in the Middle East and they don't care about the right of the Palestinian people in their self-determination. In addition, they tried hard in the last years to destroy the basis and principals of the United Nations. One of these principals is the self-determination. They sacrifice these rights in the altar of the globalization. That means the political hegemony of the U.S government towards the international decision. They are adhering to struggle against the international terrorism more than maintaining rights and justice. Then, they changed the Palestinian cause from a central cause which attracted the international protagonists during half a century approximately, to a secondary cause, a local one. They can return to it from time to time to run their interests easily in the region.

Israelis are working to benefit from the current international power balance and from the American campaign towards "terrorism" throughout the world and specifically in the Middle East rich in oil and reasons for the resistance and its excuses against Israelis and Americans. All of that, to strike the Palestinian resistance which develops year after year its ways of struggling and to eliminate the Palestinian cause by admitting the presence of a weak Palestinian State under the American and Israeli tent. Borders of 1967 are not accepted anyway by the Israelis because they want borders able to protect them if conditions changed. They also refuse the return of Palestinian refugees to their home because they are afraid of Palestinian demographic explosion which is more dangerous than explosions made by the resistance and martyr bomb.

Arab leaders retire from what they have considered national duty towards the Palestinian people and satisfy with "dishes" of solution which is not delicious, prepared by the American administration. They

On the knowledge level, the Israeli speech aims to put rationalism from the subject of relation with the Palestinian and the(Arab) aside, and consequently the severance of any probable political conversation, and to open the scope widely for instinct.

On the religious level, this disrespectful speech aims to stop the relations with other religious followers as if it is Jewish religious duty.

So, as the Israeli racism thought desires to exile the Palestinian and the Arab humanity;also,it desires to exile his spirituality and humanity as well.

The researcher concludes from what have proceeded the absence of any kind of democracy in Israel which closes all doors to bet on the future of best Israeli-Arab relations.

The research reaches a set of advices:
-the Arabs shouldn't face the Israeli racism in other racism.
-Working to lessen the Israeli racism and to paralyze it effect.
-Establish two nations on the Palestinian land.

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the magazine of "Lebanese National Defense" is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

Zoology of political Knowledge in Israel

The researcher notices a general direction for the Israelian leaders,chiefs,and supervisors which pushs them to release the adjectives of insects and animals on the Palestinians;so,they describe them as warms,locusts,snakes,or beasts, and another harmful adjectives.

So in the opinion of the researcher there are undoubtful indications of racism.

The Israeli persists to generalize this political misprision for the palestinians,and for the Arabs in general to prove his opinion about all those people, and to indicate that they are below the human level. And this includes indications of racism.

For this behavior many functions,such as political functions, ideological functions, knowledge functions, and religious functions.

So, on the political level, this behavior aims to justify the severance of conversation procedure with the others(the Palestinian or the Arab);so how can the conversation and the settlement take place with an insect?!!

From here, the convocations that come out from the highest posts in Israel for conversation and settlement, are nothing but a mean to attract the international general opinion, no more

On the ideological level, the disrespectful Israeli speech aims to educate the developing Israeli generations to disrespect the Arabs and to fix its harshness against them, and this for the liability of the Israeli future.

Orient ;surtout que tout le monde,à l'intérieur et à l'extérieur d'Israël,a réalisé que ce dernier est à la fois la solution et le problème ;avec qui la vie est impossible et sans lui la continuité est difficile.

Malgré tout,Sharon dans cette époque,n'est autre que le clonage des autres personnalités historiques israéliennes comme Ben Gorion, Dayane,Golda Maïr,Menahim Beygan,Isaac Rabine. Il a alors continué ce que les autres ont commencé,sur la base de l'expansion aux crochets des palestiniens et des arabes,et sous l'égide de l'équation établie :(Annexer le plus grand nombre de territoires et se débarrasser du plus grand nombre d'arabes). C'est la stratégie continue d'Israël, quels que soient ses titres trompeurs dont notamment était la séparation d'un seul côté de la bande de Ghaza que Ishaac Rabin a souhaité un jour faire disparaître.

diplomatiques,Sharon se trouva obligé d'adopter le plan de détachement d'un seul côté:Israël choisira la plus grande quantité possible de territoires palestiniens.

C'est alors que commença l'exécution du plan de disjonction dans la bande de Ghaza,suite aux conflits durs avec plusieurs commandements au sein du Likud et des autres partis religieux intégristes.Des budgets furent alors destinés pour compenser les implantés qui pourront être installés dans d'autres complexes autorisés de la part de l'état !!De même Sharon approuva l'établissement du mur de séparation dans la rive ouest,en dehors de la ligne verte et tout autour de Jérusalem et ses banlieues.Le bilan sera :l'annexion de près de 42% des meilleurs territoires dans la rive ouest,des territoires choisis pour leurs caractéristiques scientifiques.Sharon commença à appliquer son plan,à l'ombre des déclarations du président américain qu'il fallait prendre en considération les événements surgissant ;justifier l'établissement des colonies juives sous prétexte de prendre soin des colonisateurs venus des différents coins du monde et les implanter pour des raisons humanitaires !!Tout cela est aux crochets des droits du peuple palestinien à disposer de lui-même sur son territoire et celui de ses ancêtres ;C'est grâce à ces moyens que le problème essentiel de l'occupation fut camouflé alors que L'Intifada du peuple à été présentée comme étant un acte terroriste qui menace la sécurité d'Israël et de la région.

A l'ombre de ces pressions et après le décès du leader palestinien Yasser Arafat,les palestiniens se sont trouvés dans une impasse.Il acceptèrent alors de participer à la manœuvre pour trouver des solutions politiques,au moment où Sharon essaie de digérer les phases du plan exécuté loin du principe de la feuille de route et de la légitimité internationale.

C'est alors que l'Etat palestinien 'rêve' est devenu une simple enseigne sans titre réel et par la suite Sharon est devenu le héros historique d'Israël,fondateur de la grande Israël dans le grand Moyen-

Ihsan MORTADA

Le projet du retrait de Ghaza du point de vue stratégique israélien:

Après le déclenchement de l'Intifada de l'Aqsa, le 28 septembre 2000,le Général Ariel Sharon croyait qu'il est la seule personne en Israël qualifiée à la réprimer et à renfermer ses répercussions politiques dans une limite de 100 jours.

Il a oeuvré à investir ces prétentions pour gagner l'opinion publique et politique.Il remporta alors son collègue Général Ehud Barrak et gouverna environ 4 années qui furent comblées de développements dramatiques au niveau des propositions diplomatiques,et des confrontations militaires.Israël a perdu des milliers de morts et de blessés, ainsi que des milliards de dollars de son revenu national, tout comme les pertes des palestiniens étaient au centuple.La place du conflit a témoigné plusieurs attentats pour épargner le combat, et éviter la politique de guerre;notamment les attentats de Zeini-Tenitt-le plan arabe,la feuille de route, ainsi que le plan de Youssi Béline-Yasser Abed Rabbo-Sari Nasibé et Ami Aylon.Tout cela fut après que tout le monde avait réalisé qu'Israël a employé les capacités militaires et technologiques sophistiquées pour stabiliser l'état de répression et l'esprit d'engagement chez les palestiniens;Tout comme les palestiniens ont échoué à réaliser un état de défaite psychologique et d'incohérence sociale auprès de la société civile israélienne, malgré les pertes humaines et matérielles qu'a subit cette société.Or Sharon était aux aguets vis à vis de ces attentats, au moment où il s'est

convaincu finalement qu'il lui est impossible d'annexer le territoire de Ghaza et une grande partie de la rive ouest sans ses habitants,un fait qui menace l'identité et le destin de l'état sioniste comme étant un état raciste à système démocratique unique, surtout vis à vis des rapports académiques israéliens avertissant de la multiplication du peuple arabe à l'intérieur et à l'extérieur de la ligne vert.

Face à cette équation difficile, et sous les pressions politiques et

Dr. Michel YAMMINE

La plupart des leaders arabes ne montrent, face à cette réalité, qu'un renoncement à ce qu'ils ont considéré dans le passé un devoir national vis à vis la cause du peuple palestinien ;ils se contentent alors des « plats » de solutions peu appétissants offerts de temps à autre par l'administration américaine puisqu'ils ont manqué des occasions où l'équilibre mondial était à leur bénéfice plus qu'il l'est aujourd'hui ; comment il leur sera possible aujourd'hui de traiter une cause fatale à l 'ombre du déséquilibre mondial qui n'est pas à leur bénéfice, et à l'ombre de l'impuissance politique, économique et militaire , et à l'ombre du besoin de leur plus grand état aux aides financières ,alors que la monnaie arabe abondante appuie l'économie américaine dans sa bataille qu'on pourra nommer vraiment la « grande bataille » américaine.

Dr. Michel YAMMINE

L'Etat palestinien perdu entre les atermoiements américains, le rejet israélien et l'impuissance arabe.

La recherche traite la question de l'Etat palestinien promis et perdu. Les américains sont à la recherche de leurs intérêts au Moyen-Orient et ne se soucient pas du droit du peuple palestinien à disposer de lui-même, après avoir déployé leurs efforts lors des dernières années à saper les bases et les principes des Nations Unies dont notamment le droit des peuples à disposer d'eux _ mêmes, et à sacrifier ces droit auprès de l'autel de la mondialisation, et l'hégémonie politique exercée parle gouvernement des Etats-Unis sur la résolution internationale. Ils sont plus rigoureux dans leur lutte contre le « terrorisme international » que dans l'application du droit et de la justice. C'est alors qu'ils ont transformé la cause palestinienne d'une cause centrale polarisant les forces du conflit international pour plus d'un demi-siècle à une cause secondaire, locale, une cause qu'ils peuvent évoquer de temps à autre, juste pour faciliter la promptitude de leurs intérêts dans la région.

Les israéliens oeuvrent à profiter de l'équilibre actuel des forces internationales et de la campagne américaine contre le « terrorisme » dans les quatre coins du monde,notamment au Moyen-Orient riche en pétrole et en les raisons de la résistance contre les israéliens et les américains et ses prétextes, afin de frapper la résistance palestinienne qui développe an après an les moyens de sa lutte et de liquider la cause palestinienne en acceptant l'idée d'un état palestinien impuissant, sous la tente américaine et la tente israélienne ensemble .Dans tous les cas, la frontière de l'an 1967 n'est pas celle que les américains trouvent bon pour Israël ;ils veulent des frontières qui leur seront possible de protéger au cas où les circonstances changent .Le retour des réfugiés palestiniens à leur territoire n'est pas acceptable de leur part car ils craignent une explosion démographique palestinienne qui sera plus violente que toutes les autres explosions effectuées par les résistants et les martyrs qui ont eu lieu jusqu'à présent.

juif.Non seulement l'esprit raciste israélien désire exiler l'humanité du palestinien et de l'arabe,mais aussi son spiritualisme.

Le chercheur déduit l'absence de toute sorte de démocratie en Israël, ce qui met le futur d'une meilleure relation Israélo-arabe dans une impasse.

Le chercheur conclut en citant plusieurs conseils :

- les arabes ne doivent pas confronter le racisme israélien par une autre sorte de racisme

- il faut œuvrer à réfrigérer le racisme israélien et le rendre inefficace.

- Etablir deux Etats sur le territoire de la Palestine.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, la magazine du « Défense Nationale Libanaise » publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

La zoologie de la connaissance politique en Israël

Le chercheur remarque que la plupart des leaders et des responsables israéliens qualifient souvent les palestiniens par des noms d'insectes et d'animaux comme : vers de terre, sauterelle, serpent..... ainsi que d'autres adjectifs humiliants. Selon le chercheur, ce comportement porte des significations racistes. Les israéliens ont coutume de généraliser ce mépris politique sur les palestiniens puis sur les arabes en général, afin d'exprimer leur point de vue : les palestiniens et les arabes appartiennent à la classe humaine la plus dégénérée, c'est l'apogée du racisme.

Ce comportement a plusieurs fonctions : politique, idéologique, fonction de connaissance, et religieuse. Sur le plan politique, ce comportement vise à justifier la rupture du dialogue avec autrui(le palestinien ou l'arabe) ; comment pourrait-on faire un dialogue avec.....un insecte ?

D'où,les invitations lancées par les Israéliens pour le dialogue avec les arabes ne sont qu'un moyen pour implorer l'opinion publique mondiale.

Sur le plan idéologique,le discours de dédain israélien vise à éduquer les générations israéliennes en méprisant les arabes afin de garantir le futur d'Israël.

Sur le plan de la connaissance,le discours palestinien vise à épargner le rationalisme définitivement dans la relation avec les palestiniens(et les arabes)et par la suite arrêter un dialogue politique possible,et donner libre cours à l'instinct.

Sur le plan religieux,ce discours de dédain vise à rompre les relations avec les autres religions,comme si cette action est un devoir religieux

(120) ABOU RJEILY (K.), Le déni de justice constitutionnel, malgré l'existence du Conseil constitutionnel, art.précité, p. 9.

(121) BURDEAU (G.), Traité de science politique, tome IV, 2ème éd., Paris, L.G.D.J., 1976, p. 387

(122) Arrêt GHOSN, précité.

(123) Les Présidents Khaled KABBANI et Antoine Khair.

(124) C.E.L., n° 71 du 25 octobre 2001, GHOSON c / ETAT, L.V.P., n° 41, 2001, p.114. C.E.L., 24 octobre 2002, MOAWAD/ ETAT(direction générale de la sûreté générale), non publié, note WEHBE(W.), Assafir, 8 novembre 2003.

(125) C.E.L., 13 janvier 1968, ABY AKL c/ ETAT, précité.

(126) C.C.L., DC 5/2000, précitée.

(127) FARHAT (F.), note précitée, p. 101

(128) On l'appelle aussi Conseil de discipline (Al majlis ata'dibi).

(129) FARHAT (F.), note précitée, p. 102.

(130) SABETE (W.), art.précité, p. 192.

(131) C.E.F., Ass., 18 décembre 1996, PETER ROGERS, Rev.adm., 1998, p.518.

(132) LONG(M.), WEIL(P.), BRAIBANT(G.), DELVOLVE(P.), GENEVOIS(B.), Les grandes arrêts de la jurisprudence administrative,13ème éd., Paris, D.,2001, p.829.

(133) RICCI (R.), Le Conseil d'Etat et la loi, Petites affiches, 7 octobre 1999, n°200, p. 17.

(134) Ce que le Conseil d'Etat l'a fait dans son arrêt sur l'affaire GHOSN, précité.

(135) DRAGO (G.), L'exécution des décisions du Conseil constitutionnel, op.cit., p. 15.

(136) Ibid.

(137) KABBANI (K.), Le rôle du Conseil d'Etat en matière de constitutionnalité des lois, art.précité, p. 5.

(138) KHACHAN, (F.), Les influences de l'arrêt de 10 octobre 2001 sur les pouvoirs législatifs et exécutifs, Assafir, 8 novembre 2001.

(139) C.E.F., 22 février 1946, Botton, Rec., p. 58 ; 13 novembre 1946, Vincent, Rec., p. 269.

(140) Après l'article 61 de la Constitution, il est inséré un article 61-1 ainsi rédigé : " Art. 61-1.- Les lois qui n'ont pas fait l'objet d'une décision du Conseil constitutionnel et qui portent atteinte aux droits fondamentaux de l'homme et du citoyen, peuvent être déférées au Conseil constitutionnel par le Président de la République, le Premier ministre, le président de l'Assemblée nationale, le président du Sénat ou soixante députés ou soixante sénateurs. Le conseil doit statuer dans un délai d'un mois. Toutefois, à la demande du Gouvernement, s'il y a urgence, ce délai est ramené à huit jours. " La loi qui fait l'objet d'un tel recours est suspendue jusqu'à la décision du Conseil. Le Conseil dans sa décision règle les conséquences éventuelles d'une annulation de la loi. Le Gouvernement et le Parlement, chacun en ce qui les concerne, sont tenus d'adopter les mesures législatives ou réglementaires rendues nécessaires par la décision du Conseil ».

(141)ABOU RJEILY (K.), Le déni de justice constitutionnel, malgré l'existence du Conseil constitutionnel, art.précité, p. 16.

constitutionnel au Liban, op.cit., p.800.

(93) ABOU RJEILY (K.), Les conditions du contrôle de constitutionnalité des lois et le Conseil constitutionnel libanais, L.V.P., tome 6, 1993, p.92 ; SLEIMAN (S.), Le contrôle de la constitutionnalité des lois en droit libanais et comparé, L.V.P., tome 6, 1993, p.86.

(94) AL HAJJAR (H.), Les conséquences de la création du Conseil constitutionnel, art.précité, p.97.

(95) FAVOREU (L.), Un déni de justice en droit public français, op.cit., p. 28.

(96) Ibid.

(97) ASSAF (G-J.), art.précité., p.12.

(98) Notamment l'avis du doyen VEDEL délivré au Président JOREIJE, précitée.

(99) Notamment la thèse de M. RABBATH dans son Manuel de droit constitutionnel, op.cit. .

(100) Le contrôle de constitutionnalité des lois en France est organisé par la Constitution de 1958.

(101) NAIM (E.), Contrôle des projets ou contrôle des loi, l'orient le jour, 8 mars 1961, p. 1.

(102) Consultation du doyen VEDEL, précité.

(103) C.C.L., DC 2/95 du 25 février 1995, précitée.

(104) L'article 20 de la Constitution dispose que « le pouvoir judiciaire fonctionnant dans le cadre d'un statut établi par la loi et assurant aux juges et aux justiciables les garanties indispensables, est exercé par les tribunaux des différents ordres et degrés. La loi fixe les limites et les conditions de l'inamovibilité des magistrats. Les juges sont indépendants dans l'exercice de leur magistrature. Les arrêts et jugements de tous les tribunaux sont rendus et exécutés au nom du peuple libanais »

(105) ABOU RJEILY (K.), Un déni de justice constitutionnel, malgré l'existence du Conseil constitutionnel, art.précité, p. 7.

(106) C.C.L., DC 5/2000 du 27 juin 2000, précitée.

(107) C.C.L., DC 2/95, précitée.

(108) L'article 19 de la Constitution et l'article 33 de la loi 250/93 précités.

(109) Voir les enseignants des débats parlementaires, précités. .

(110) NAJEM (E.), Le Conseil constitutionnel, entre la Constitution et sa loi de création, in Le Conseil constitutionnel au Liban, art.précité, p. 101.

(111) Le vice président du Conseil constitutionnel Moustafa AL AUJI, était le Président d'une chambre dans la Cour de Cassation, ainsi que les deux conseillers d'Etat Khaled KABBANI et Antoine KHAIR qui étaient anciens membres au Conseil constitutionnel.

(112) SADDALAH AL KHOURY (Y.), Le droit administratif général, op.cit., p. 222.

(113) Ibid, p. 223.

(114) AL HAJJAR (H.), La loi judicaire privée, op.cit., p. 233.

(115) SLEIMAN (I.), Le Conseil constitutionnel : création et compétence, in Le Conseil constitutionnel au Liban, op.cit., p.108.

(116) ABOU RJEILY (K.), Le déni de justice constitutionnel, malgré l'existence du Conseil constitutionnel, art.précité, p. 1.

(117) Ibid, p. 3.

(118) ASSAF (G-J.), op.cit., p.16; MANSSOURI (W.), art.précité, p.51; MOUANNES (H.), op.cit., p. 133.

(119) SLEIMAN (S.), Le contrôle de la constitutionnalité des lois dans la loi libanaise et comparée, art.précité, p. 85.

(75) C.E.L., 2 décembre 1966, Farid MATAR c/ ETAT, Rec.Chidiac, p. 73.

(76) C.E.L., 13 janvier 1968, ABY AKL v/ ETAT, précité

(77) CHIHA (I.), Les régimes politiques et le droit constitutionnel, 4ème éd., Beyrouth, Addar al jami'ya, 1998, p. 744.

(78) Cass. adm., 4 juin 1951, Traboulsy, R.J.A.L., 1951, p. 537.

(79) BAZ (J.), La juridiction administrative au Liban, Beyrouth, Imprimerie Catholique, 1962, p. 109.

(80) En 1983, le Parlement libanais approuva une loi d'habilitation limitant le droit de légiférer par décrets-lois aux domaines de Sécurité Publique, aux affaires de développement, de la construction, de l'habitation de l'information et de la justice. Le Gouvernement de M. WAZZAN a publié 161 décrets-lois en septembre 1983. Le code de procédure civile était parmi ces décrets-lois.

(81) FAVOREU (L.), Les cours constitutionnelles, Paris, P.U.F., coll. « Que sais-je ? », 1986, p.8.

(82) ROUSSEAU (D.), La justice constitutionnelle en Europe, 2ème éd., Paris, Montchrestien, 1996, p. 13.

(83)LAMBERT (J.), Les origines du contrôle de constitutionnalité des lois aux Etats-Unis. MARBURY v. MADISON, R.D.P., 1931, p. 5.

(84) HAJJAR (H.), Les conséquences de la création du Conseil constitutionnel, art.précité, 1994, p. 96.

(85) Il est mentionné dans le Document d'Entente National de TAEF qu' « un Conseil Constitutionnel sera créé pour interpréter la Constitution et contrôler la constitutionnalité des lois, et trancher les litiges et les invalidations relatifs aux élections présidentielles et parlementaires ».

(86) Cet article dispose qu' « un Conseil Constitutionnel sera institué pour contrôler la constitutionnalité des lois et statuer sur les conflits et pourvois relatifs aux élections présidentielles et parlementaires. Le droit de saisir le Conseil pour le contrôle de la constitutionnalité des lois appartient au Président de la République, au Président de la Chambre des députés, au Président du Conseil des ministres ou à dix membres de la Chambre des députés, ainsi qu'aux chefs des communautés reconnues légalement en ce qui concerne exclusivement le statut personnel, la liberté de conscience, l'exercice des cultes religieux et la liberté de l'enseignement religieux.

Les règles concernant l'organisation du Conseil, son fonctionnement, sa composition et sa saisine seront fixées par une loi ».

(87) L'article premier de la loi 250/93 modifié, dispose qu' « en application des dispositions de l'article 19 de la Constitution, est institué un conseil nommé Conseil Constitutionnel dont la mission est de contrôler la constitutionnalité des lois et autres textes ayant force de loi et de statuer sur les conflits et pourvois relatifs aux élections présidentielles et parlementaires.

Le Conseil Constitutionnel est une instance constitutionnelle indépendante à caractère juridictionnel »

(88) GANNAGE (P.), Le Conseil constitutionnel libanais, Acte du colloque sur les constitutions des pays arabes, février 1998, publié sur le site Internet de l'Université Saint Joseph à Beyrouth.

(89) Sur les expériences étrangères en matière d'exception d'inconstitutionnalité, voir le colloque sur l'exception d'inconstitutionnalité : expériences étrangères, situation française, Paris, STH, coll. « les grands colloques », 1989

(90) Les enseignements parlementaires sur la loi 250/93 sont publiés dans le livre de ANNACHEF (A.) et AL HINDI (K.), Le Conseil constitutionnel au Liban, Tripoli, AL Mouassasa Al Haditha Lil Kitab, 1998, p.741.

(91) Il visait la cour d'assise de Beyrouth qui a rendu l'arrêt en 1991, précité.

(92) L'avis du ministre Bahij TABBARA donné durant les débats parlementaires, in Le Conseil

(44) C.C.L., n°1/2000 DC du premier février 2000.

(45) C.E.L., 14 juillet 1964, AYOUB c/ ETAT, R.A., 1964, p. 235.

(46) C.C.L., n°1/2002 DC du 31 janvier 2002.

(47) C.E.L., 2 mai 1975, NAJJA c / ETEAT, R.A. 1975, p.85.

(48) C.C.L., n°2/99 DC du 24 novembre 1999. Le Conseil a redéfini ce principe en précisant que « le principe de la séparation des pouvoirs exige que chaque pouvoir exerce ses compétences dans le domaine précisé dans la Constitution, qu'aucun pouvoir ne peut empiéter sur les compétences de l'autre et que chaque pouvoir respecte les limites de ses compétences tracées par la Constitution pour conserver la règle de l'équilibre dans le cadre de la coopération notamment entre les deux pouvoirs législatifs et exécutifs »(49) C.C.L., n°2/2000 DC du 8 juin 2000.

(50) C.E.L., 17 décembre 1968, ABOU CHAKRA c/ ETAT, R.A., 1969, p. 45.

(51) OULD BOUBOUTT (A-S.), L'apport du Conseil constitutionnel au droit administratif, Paris, Economica, 1987, p. 390

(52) C.C.L., n°2/95, précitée.

(53) C.C.L., n°4/96 DC du 7 août 1996.

(54) Ibid.

(55) C.C.L., n°2/97 DC du 12 septembre 1997.

(56) El MOURTADA (F.), L'originalité de la juridiction administrative libanaise, thèse, Grenoble, tome 2, 1989, p. 382.

(57) CATALA (P.) et GERVAIS (A.), Le droit libanais, livre du cinquantenaire de la faculté de droit et des sciences économiques de BEYROUTH, tome 1, Paris, L.G.D.J., 1963, p. 205.

(58) RABBATH (E.), Manuel du droit constitutionnel, Beyrouth, Dar Al Ilm Lil Malayen, 1970, p.324.

(59) il fut premier ministre et assassiné en 1987 dans un Hélicoptère explosé.

(60) C.E.L., Conseil du contentieux, n°189 du 3 janvier 1995, précité.

(61) C.E.L., Conseil du contentieux, 3 janvier 1995, FREM c/ Président de la République et Président du Conseil des ministres, R.J.A.L., Tome I, 1996, p. 194

(62) DUHAMEL (O.) et MENY (Y.), Dictionnaire constitutionnel, P.U.F., 1992, p. 425.

(63) C.E.F., 6 novembre 1936, ARRIGHI, D., 1938. III, p.1

(64) CHAGNOLLAUD (D.), op.cit., p. 55.

(65) Date de la promulgation de la loi 250 relative à la création du Conseil constitutionnel.

(66) Le code de procédure civile fut promulgué le premier février 1933, et approuvé par l'arrêté n°48 LR du 28 mars 1933 du haut commissaire Henri PENSOT.

(67) MANSSOURI (W.), op.cit., p. 29.

(68) RABBATH (E.), La Constitution libanaise : origines, textes et commentaires, Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, n°V, 1982, p. 151.

(69) Consultation délivrée par le doyen Georges VEDEL au Président Khalil JOREIJE, le 18 août 1966, citée dans RABBATH(E.), La Constitution libanaise..., op.cit., p. 152.

(70) SLEIMAN (S.), Le Parlement Libanais, Beyrouth, Presses de l'imprimerie Youssef et Philippe GEMAYEL, 1978, p. 197.

(71) Ibid.

(72) DUGUIT (L.), Traité de droit constitutionnel, tome 3, 3ème éd., Paris, E. de Boccard, 1928, p. 667.

(73) BAZ (J.), Manuel de droit administratif, Beyrouth, éd. 1971, p. 100.

(74) EL MOURTADA (F.), l'originalité de la juridiction administrative libanaise, thèse citée, p. 277.

chambre contentieuse au Conseil d'Etat.

(21) C.E.L., Conseil du contentieux, n°291 du 18 janvier 1996, Syndicat des employés et ouvriers de l'administration des Tabacs et Tombacs au Liban c/ ETAT, R.J.A.L., 1997, p. 369.

(22) C.E.L., Conseil du contentieux, n°189 du 3 janvier 1995, FREM c/ Président de la République et Président du Conseil des ministres, R.J.A.L., Tome I, 1996, p. 194.

(23) DRAGO (R.), note ss. C.E.L., FREM/ ETAT, 3 Janvier 1995, in R.D.P., 1995, p.1329.

(24) L'article 53 qui dispose que « le Président de la République promulgue en accord avec le Premier ministre le décret de désignation du Gouvernement » ; l'article 65 dispose que « la révocation des ministres relève de la compétence du Conseil des ministres et requiert l'approbation de deux tiers des membres du Gouvernement ».

(25) C.E.L., Conseil du contentieux, n°291 du 18 janvier 1996, précité, p.375.

(26) SAAD (G.), Droits de l'homme, droit public musulman, droit administratif libanais, acte du colloque international 2001, L'Odyssée des droits de l'homme, Grenoble 22-23-24 octobre 2001, p.15 .

(27) MNASSA (B.), La Constitution libanaise : dispositions et interprétations, Beyrouth ; Imprimerie de Ghazir, 1998, p.36.

(28) VEDEL (G.) et DELVOLVE (P.), Droit administratif, tome1, 12ème éd., P.U.F, 1992, p. 447

(29) CHAPUS (R.), Droit administratif général, tome1, 15ème éd., Montchrestien, 2001, p.43

(30) C.E.F., sect. 12 février 1960, soc.EKY, D.1960, p.101.

(31) C.C.F., n°71-44 DC du 16 juillet 1971, Contrat d'association, Rec.29 ; n°77-87 DC du 12 janvier 1977, Loi Complémentaire à la loi sur la liberté de l'enseignement, Rec.42.

(32) C.C.L. n°3/95 DC du 18 septembre 1995.

(33) C.C.L. n° 4/96 DC du 7 août 1996.

(34) C.C.L. n° 1/97 DC du 12 septembre 1997, loi relative à la prorogation du mandat des conseils municipaux.

(35) C.E.L., Conseil du contentieux, 18 janvier 1996, Syndicat des employés et ouvriers de l'administration des Tabacs et Tombacs au Liban c/ ETAT, R.J.A.L., 1997, p. 369.

(36) C.E.L., Conseil du contentieux, 7 mai 2003, Ligue maronite c / Etat, publié dans le quotidien Annahar du 9 mai 2003

(37) L'article 37 de la Constitution dispose que " Les matières autres que celles qui sont du domaine de la loi ont un caractère réglementaire...".

(38) Le Conseil constitutionnel a considéré qu'il n'existe pas au Liban un domaine réglementaire par nature, puisque le législateur peut intervenir même dans les matières réglementaires, C.C.L., n°1/2001DC du 10 mai 2001.

(39) RIFAAT (H-T.), L'expérience du Conseil constitutionnel libanais en matière de principes généraux ayant valeur constitutionnelle, acte du colloque organisé par l'U.S.J., sur Les dénominateurs communs entre les principes généraux du droit musulman et des droits des pays arabes et les principes généraux du droit français, non publié, p. 2 ; MANSSOURI (W.), Le contrôle de la constitutionnalité au Liban, thèse, Montpellier I, 2001, p.224.

(40) C.E.L., 13 novembre 1963, ABDALLAH c / ETAT, R.A., année 8, p.77.

(41) C.C.L., n°2/95 DC du 25 février 1995.

(42) C.E.L., 22 avril 1963, JOUNI c/ ETAT, R.A., année 7, p.274.

(43) C.C.L., n°4/96 DC du 7 août 1996.

REFERENCES

(1) Il dispose que « le Conseil constitutionnel contrôle la constitutionnalité des lois et textes ayant force de loi. Nonobstant toute disposition contraire, nulle autre autorité judiciaire ne peut exercer ce contrôle par voie d'action ou d'exception d'inconstitutionnalité ou de violation du principe de la hiérarchie des normes et textes ».

(2) SABETE (W.), L'écran de la loi et la figure de la Constitution, D., 1997, p. 289.

(3) KELSEN (H.), Théorie pure de Doit, Trad. EISNMANN (C.), Paris, D.1962.

(4) FAVOREU (L.) et RENOUX (T.), Le contentieux constitutionnel des actes administratifs, Sirey, 1992, p. 123.

(5) MARTIN (M.L.), (sous la direction de), les nouvelles Constitutions des pays francophones du sud, textes et analyses, vol.3, 1ère éd., Lyon, L'Hermès, 1998, p.109.

(6) Parmi ces droits figurèrent des garanties pour les communautés religieuses, tels l'abstention de porter atteinte à leurs droits (conservation de leurs écoles), et l'intervention dans la direction de leurs affaires.

(7) VEDEL (G.), Discontinuité du droit constitutionnel et continuité du droit administratif : le rôle du juge, in le juge et le droit public, Mél.offerts à Marcel WALINE, tome II, Paris, L.G.D.J., 1974, p.277

(8) DELVOLVE (P.), L'administration libanaise, Paris, Berger-levrault, 1971, p.8.

(9) Cet article qui fut abrogé par la loi de 17/10/1927 disposa que le Sénat est composé de seize membres dont sept nommés par le chef de l'Etat, en Conseil des ministres et les autres élus. Le mandant du Sénateur est de six ans. Les sénateurs sortants peuvent être indéfiniment réélus ou nommés de nouveau.

(10) C.E.L., 24 décembre 1962, ABDALAH/ETAT, R.A., 1963, p.92 ; n°676 du 27 octobre 1962, AL KHOURI/ ETAT, R.A., 1962, p.228.

(11) Le régime des décrets-lois consiste à donner au pouvoir exécutif la compétence de légiférer dans des sujets déterminés.

(12) C.E.L., 3 juillet 1959, FAKHRI/ ETAT, R.A., 1959, p.141.

(13) C.E.L. 19 janvier 1963, AYYACHE/ ETAT, R.A., 1963, p.123 ; le Conseil d'Etat les a qualifié en 3 types : 1- les actes accomplis par le Gouvernement dans ses rapports avec le Parlement. 2-Les mesures prises et les comportements suivis par le Gouvernement au cours de la négociation ou en ce qui concerne l'exécution des accords internationaux. 3- les actes pris en matière d'opération de guerre et d'opérations militaires.

(14) C.E.L., 20 décembre 1957, ISKANDAR/ ETAT, R.A., 1958, p.31.

(15) C.E.L., 13 octobre 1957, FAYYAD/ ETAT, R.A., 1957, p.203.

(16) C.E.L., 13 janvier 1968, ABI AKL / ETAT, R.A., 1968, p.97.

(17) Notamment, C.E.L., 6 janvier 1968, Héritiers HATEM/ ETAT, R.A., 1968, p.93.

(18) C.E.L., 10 janvier 1972, MANSSOUR c/ ETAT, R.A., p. 59.

(19) DENAWI (A.), Principe d'égalité en France et au Liban, thèse, Paris II, 1985, p. 203.

(20) Le Président Khaled KABBANI fut l'un des juristes qui ont préparé le projet de la loi constitutionnelle de 1990, ancien membre au Conseil constitutionnel, préside actuellement la 5ième

PRINCIPALES ABREVIATIONS

France

A.I.J.C.	Annuaire français de justice constitutionnelle.
al.	Alinéa.
art.	Article.
C.C.F.	Conseil constitutionnel français.
C.E.F.	Conseil d'Etat français.
E.D.C.E.	Etudes et documents du Conseil d'Etat.
éd.	Edition.
D.	Recueil Dalloz Sirey.
Déb.parl.	Débats parlementaires.
PU.F.	Presses Universitaires de France.
P.U.A.M.	Presses Universitaires d'Aix-Marseille.
Mél.	Mélanges.
L.G.D.J.	Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.
L.P.A.	Les Petites Affiches.
Rec.	-Après un arrêt du Conseil d'Etat, Recueil Lebon Après une décision du Conseil constitutionnel, Recueil des décisions du Conseil constitutionnel.
Rev.adm.	Revue administrative.
R.D.P.	Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger.
R.F.D.A.	Revue française de droit administrative

Liban

A.A.J.	Addar Al Jamiiya.
A.A.L.	Al Mouassasa Al Hadissa Lil kitab.
C.C.L	Conseil constitutionnel libanais.
C.E.L	Conseil d'Etat libanais.
D.A.L.	Dar Al ilm Lil Malayin.
L.V.P.	La Vie Parlementaire (Al hayat anniyabiya, en arabe).
R.A.	Revue administrative (en arabe).
R.D.L.	Revue du Liban (en français).
R.J.A.L.	Revue de jurisprudence administrative libanaise (en arabe).
U.L.	Université Libanaise.
U.S.J.	Université Saint Joseph.
Cass.adm.	Cour de cassation libanaise, chambre administrative.

Nous proposons une modification de l'article 18 de la loi 250/93 qui redonne le droit aux juridictions ordinaires de statuer sur la constitutionnalité des lois mais d'une façon plus claire que celle prévue par l'article 2 du code de procédure civile. Cette modification consistera à soumettre une loi au Conseil constitutionnel par voie d'exception, à l'occasion d'une instance en cours, devant une juridiction et après la demande du juge qui tranche le litige.

En absence de cette réforme ou toute autre réforme, l'exercice de contrôle d'inconstitutionnalité par le juge administratif sera un palliatif qui sert à combler les lacunes de ce système.

constitutionnalité des lois qui concernent les droits fondamentaux et les garanties accordées à toute personne pour l'exercice des libertés publiques ». Ce projet n'a pas abouti à une réforme constitutionnelle. Un autre projet fut déposé en 1993, reprenant les principes du projet précédent. Il fut abandonné par la nouvelle Assemblée parlementaire à la demande du Gouvernement. Le dernier projet présenté par le Sénateur GELARD, qui consiste à modifier l'article 61 de la Constitution(41) n'a pas abouti non plus. Par conséquent, cette lacune du système de contrôle de constitutionnalité n'est pas comblée.

Aujourd'hui, la situation au Liban est semblable. En vertu d'un mode de saisine restreint du Conseil constitutionnel, le contrôle de constitutionnalité est interdit au Conseil d'Etat. Malgré la contestation de la constitutionalité de l'article 18 de la loi 250/93, aucun projet de loi ne s'est présenté à la Chambre des députés pour modifier l'article 18 ou bien pour modifier les modes de saisine du Conseil constitutionnel. Le Gouvernement qui a préparé le projet de la loi 250/93 est toujours au pouvoir, il conserve la majorité parlementaire depuis 1992. Ainsi, on ne trouve pas une volonté sérieuse pour modifier la loi 250/93. Les juristes proposent souvent la modification de l'article 18 et proposent également l'élargissement de droit saisine du Conseil constitutionnel. M. ABOU RJEILY propose de diminuer le nombre des députés qui pourraient saisir le Conseil constitutionnel de dix à cinq. Il propose également de donner le droit au Président du Conseil d'Etat et au premier Président de la Cour de Cassation de saisir le Conseil constitutionnel.

s'oppose à la réalisation du régime juridique habituellement désigné par l'expression « Etat de droit ».

De plus, le Conseil d'Etat a émis un avertissement aux pouvoirs politique et judiciaire pour ne pas détourner les décisions du Conseil constitutionnel(138). Cet avertissement s'adresse surtout au pouvoir législatif qui ne doit pas légiférer des lois non conformes aux principes adoptés par le Conseil constitutionnel. Par conséquent, c'est le Conseil d'Etat qui prend le relais, écarte les lois qui dérogent aux règles constitutionnelles, surtout celles adoptées par les décisions de ce dernier. Dans le système juridictionnel français, la question de l'invocation d'une exception d'inconstitutionnalité devant le juge administratif se heurte à une tradition jurisprudentielle(139), et non à un texte législatif comme le cas libanais. Depuis son arrêt Arrighi, le Conseil d'Etat français a refusé de contrôler la constitutionnalité des lois. Ses arrêts reproduisent tous, les mêmes formules « considérant qu'en droit public français, ce moyen n'est de nature à être discuté devant le Conseil d'Etat statuant au contentieux »(140). Il résulte de cette situation, que certaines lois inconstitutionnelles demeurent en vigueur. Même après la création du Conseil constitutionnel, le problème des lois inconstitutionnelles en France, n'est pas résolue. Aucun texte ne précise le destin de ces lois. Ceci constitue une lacune dans le système de contrôle de constitutionnalité des lois.

Ainsi, destiné à combler cette lacune, un projet déposé le 30 mars 1990 à l'Assemblée Nationale qui avait pour objet « d'instituer un contrôle par voie d'exception de la

l'application de cette loi(134).

Le complément par le Conseil d'Etat du travail du Conseil constitutionnel se traduit par une bonne exécution des décisions du Conseil constitutionnel. Cette exécution est comme l'a définie M. DRAGO, « l'ensemble des mécanismes de procédures assurant la mise en œuvre d'une décision juridictionnelle ou non, par ses destinataires, en fonction de l'autorité de celle-ci, afin d'assurer l'effectivité de cette décision »(135). Le terme « effet » signifie l'influence d'une décision, juridictionnelle ou non sur le fond du droit, l'Etat de droit, le contenu des décisions d'ordre publiques(136). En fait, l'influence de la décision 5/2000 du Conseil constitutionnel se voit bien dans les deux arrêts du Conseil d'Etat de l'ambassadeur GHOSN et du militaire MOAWAD. Le Président KABBANI considère que « le Conseil d'Etat, et pour une bonne application des décisions du Conseil constitutionnel, ne doit pas attendre pour que le législateur tire les conséquences de la décision du Conseil constitutionnel et modifie la loi qui viole les principes constitutionnels »(137). En effet, si le Conseil d'Etat laisse au seul législateur le soin de tirer les conséquences de la décision du Conseil constitutionnel, cela aboutira à la paralysie des décisions de ce dernier si le législateur ne modifie pas les lois qui violent des règles adoptées par le Conseil constitutionnel. Dans ce cas, la mise en œuvre de la volonté du peuple souverain, exprimée dans les dispositions constitutionnelles se trouve au mieux suspendue, si ce n'est contredite par les actes législatifs qui ont échappé à un contrôle de constitutionnalité : une telle situation empêche la soumission des institutions étatiques adoptées par le pouvoir constituant, et

B- L'avenir de l'exception d'inconstitutionnalité

En acceptant de contrôler la constitutionnalité des lois par voie d'exception, le contrôle de constitutionnalité des actes administratifs ne sera jamais limité. Tant que le juge administratif peut statuer sur la constitutionnalité d'une loi, il peut exercer normalement ses fonctions comme juge constitutionnel. Si le Conseil constitutionnel ne peut pas contrôler les lois promulguées, le contrôle par le juge administratif complète le travail du Conseil constitutionnel. La contradiction interne qui habite le système juridique libanais se manifeste d'une façon patente lorsque la norme suprême (la Constitution), se trouve violée, alors qu'il n'y a aucun juge compétent pour la protéger. Si le Conseil constitutionnel ne s'est pas saisi d'une loi portant atteinte à la Constitution, qui pourra contrôler la constitutionnalité de cette loi ? Seules les juridictions ordinaires peuvent compléter le travail du Conseil constitutionnel. En effet, ce sont eux qui peuvent déclarer l'inconstitutionnalité d'une loi qui n'avait pas été soumise au Conseil constitutionnel. Le Conseil d'Etat sera le juge le plus capable de compléter ce travail puisqu'il aura à apprécier plus souvent que les autres juges, la conformité à la Constitution de l'action administrative(2). C'est lui qui redonnera aux citoyens la garantie fondamentale privée par l'article 18 de la loi 250/93. De plus, si le juge administratif rencontre, en contrôlant la constitutionnalité d'un acte administratif, une loi qui viole une même règle constitutionnelle annulée par le Conseil constitutionnel, quelle sera sa position ? Certes, en complétant ce que le Conseil constitutionnel a décidé, il devra écarter

impliqué l'applicabilité prioritaire de la norme constitutionnelle en présence d'une norme législative contraire. Ainsi, la même logique a poussé le Conseil d'Etat français à se reconnaître compétent pour contrôler la conventionalité des actes administratifs et à écarter l'application de la loi contraire au traité. A fortiori, il aurait dû appliquer le même raisonnement lorsqu'il s'agit d'une norme supérieure au traité, c'est-à-dire la Constitution vis-à-vis de la loi(130). Or, si certains arrêts récents du Conseil d'Etat français pourraient laisser penser que la théorie de l'«écran législatif » serait en passe d'être abandonnée(131), cette analyse se heurte toute-fois aux commentaires autorisés des membres du Conseil d'Etat qui n'ont pas apparemment souhaité s'engager sur cette voie : « parmi les actes adoptés par les assemblées elles-mêmes figurent au premier rang les lois, qui, adoptées exactement dans l'exercice du pouvoir législatif, ne peuvent être contrôlées par le juge administratif, non plus que par le juge judiciaire, ni par voie d'action ni par voie d'exception. En particulier l'exception d'inconstitutionnalité n'a jamais prospéré devant les juridictions de droit commun »(132). Par conséquent, l'abandon du « traité écran » apparaît dès lors comme le chaînon manquant autorisant désormais le contrôle de la conformité des lois à la Constitution par voie d'exception(133).

Le Conseil d'Etat libanais n'a pas exercé l'exception d'inconstitutionnalité d'une manière directe, il a procédé avec prudence.

législatif décide le contraire, car ledit texte serait considéré comme contraire à ce principe constitutionnel qui est le droit d'ester en justice(127). L'article 13 de la loi 54/65 interdit en fait le recours contre la haute commission de discipline(128). En comparant ces Conseils (Conseil de discipline et Conseil disciplinaire des juges) on remarque que le premier est symétrique dans son accommodation au deuxième. En fait, les deux Conseils sont des assemblées administratives à qualité juridique qui prennent des décisions juridiques dans le domaine de discipline, relatives aux fonctionnaires. On ne peut donc admettre la constitutionnalité du droit de cassation contre les décisions de l'une tout en refusant le droit de symétrie concernant les décisions de l'autre(129). Par conséquent, le contenu de l'article 13 de la loi 54/65 est analogue au contenu de l'article 64 de la loi 227/200. Les deux articles violent un droit constitutionnel essentiel qu'est le droit au recours des fonctionnaires contre les décisions de l'Administration. Finalement, le Conseil d'Etat a écarté l'application de cet article pour son inconstitutionnalité. Le Conseil d'Etat a utilisé les mêmes arguments dans l'arrêt MOAWAD pour écarter l'application de l'article 142 de la loi 17/90. Ainsi, le Conseil d'Etat pourra contrôler la constitutionnalité de l'acte administratif, sans aucun obstacle. Ceci implique l'abandon par le Conseil d'Etat de la théorie de l' « écran législatif ».

L'abandon de cette théorie prendra peut être son chemin en France surtout après l'abandon de la théorie « traité écran » par le Conseil d'Etat français. La logique de la hiérarchie des normes veut dire que la suprématie de la Constitution aurait

« les décisions de la haute commission de discipline ne peuvent être objet de révision, y compris l'annulation pour excès de pouvoir ou la demande d'indemnisation par le biais du recours de pleine juridiction ». L'administration a continué de prendre des décisions contre les fonctionnaires à travers la haute commission de discipline. Les fonctionnaires n'avaient pas le droit de contester les décisions de la haute commission. Le Conseil d'Etat a écarté l'application de l'article 13 de la loi 54/65, puisque ce dernier ressemble à l'article 64 de la loi 227/2000 annulé par le Conseil constitutionnel en 2000(126). En effet, l'article 64 de la loi 227/2000 prévoit que « les décisions disciplinaires rendues par le Conseil Supérieur de la Magistrature ne peuvent être objet d'un recours, y compris d'un pourvoi en cassation ». Cet article comporte deux paragraphes contradictoires dans le sens et dans l'esprit. Le premier a consacré le droit au recours à tous les fonctionnaires devant le Conseil d'Etat. Le second est venu s'y opposer en avançant que les mesures disciplinaires prises par le Conseil Suprême de la Magistrature ne sont soumises à aucun recours, y compris le recours du pourvoi en cassation. Ceci prive les juges judiciaires de cette garantie principale qu'est le droit d'ester en justice, c'est-à-dire du droit de recours par voie de cassation contre les décisions prises par le Conseil Supérieur de la Magistrature comme étant Conseil de discipline des juges. Dès lors, le droit au recours en justice est un droit constitutionnel fondamental, voire un principe général à valeur constitutionnelle. En conséquence, il appartient à toute personne, juge ou fonctionnaire, de bénéficier du droit au recours en cassation, même si un texte

l'exception d'inconstitutionnalité(122). On peut qualifier cette action du Conseil d'Etat comme une ébauche de rébellion jurisprudentielle afin de résoudre le problème des lois inconstitutionnelles promulguées.

Section 2: Une rébellion jurisprudentielle

Le système lacunaire du contrôle de constitutionnalité des lois a exigé l'intervention du Conseil d'Etat comme juge constitutionnel. En effet, le Conseil d'Etat dont deux juges étaient anciens membres au Conseil constitutionnel(123), n'a pas déçu la doctrine qui soutient l'exercice de l'exception d'inconstitutionnalité. Ainsi, tous les outils d'une rébellion contre le législateur sont désormais prêts : avec le soutien des juristes, même de certains juges ainsi que les arguments pour exercer le contrôle de constitutionnalité. Cette rébellion est finalement couronnée par les deux arrêts du Conseil d'Etat (GHOSN et MOAWAD)(124.En fait, ce dernier a exercé pour la première fois une exception d'inconstitutionnalité en écartant l'application de deux lois inconstitutionnelles en vigueur (A). Après ces deux arrêts, l'avenir de l'exception d'inconstitutionnalité est remise en question (B).

A- La mise à l'écart des lois inconstitutionnelles promulguées

En 1968, le Conseil d'Etat a déclaré son incompétence pour contrôler la constitutionnalité des lois(125))La loi attaquée était celle de 54/65 et notamment l'article 13. Cet article dispose que

contradiction avec l'article 68 du code de procédure civile qui dispose que « les tribunaux sont compétents pour connaître des exceptions et moyens de défense qui lui sont présentés (par les parties) à l'exception de ceux qui soulèvent la question de compétence exclusive d'une autre juridiction ». En effet, la question de l'examen de la constitutionnalité d'une loi par voie d'exception ne rentre pas dans la compétence du Conseil constitutionnel. Cette voie doit rester en conséquence, possible en vertu du principe que le juge de l'action est le juge de l'exception(117). Les juristes, ASSAf, MANSSOURI et MOUANNES (118) ont la même position que celle de M. ABOU RJEILY. La question qui se pose est de savoir si les juridictions ordinaires peuvent passer outre l'article 18 de la loi 250/93 et appliquer un contrôle de constitutionnalité des lois ? La réponse à cette question se trouve dans les articles des juges qui ont traité cette question. Le conseiller d'Etat SLEIMAN, trouve que le juge qui prête serment sur le respect de la loi et la Constitution, doit assurer la conformité de toutes les règles juridiques à la norme fondamentale qu'est la Constitution(119). M. ABOU RJEILY à son tour invite ses collègues (les conseillers d'Etat et les juges ordinaires), ainsi que les avocats à ne pas hésiter à trancher les exceptions d'inconstitutionnalité des lois qui leur sont présentées. Ils leur demandent également de passer outre l'interdiction mentionnée dans l'article 18 de la loi 250/93(120). L'exercice de l'exception d'inconstitutionnalité constitue l'une des missions du juge ordinaire(121). Le Conseil d'Etat a réagit positivement avec les appels des juges et des autres juristes. En effet, le Conseil d'Etat a inauguré l'exercice de

de la chose jugée par le Conseil constitutionnel. Par conséquent, cette attribution d'une autorité de la chose jugée aux décisions du Conseil constitutionnel évitera des jurisprudences divergentes entre le Conseil constitutionnel et les autres juridictions. Pour l'ancien Président du Conseil d'Etat libanais M. SAADALAH AL KHOURY, l'article 18 de la loi 250/93 et l'article 2 du code de procédure civile ont le même contenu(112). Cela veut dire que M. SAADALAH ne reconnaît pas le droit d'exercer un tel contrôle de constitutionnalité par les juridictions ordinaires. En effet, il considère que « l'interdiction faite à ceux-ci en vertu de l'article 2 du code de procédure civile, de déclarer l'annulation des actes du pouvoir législatif pour vice de non-conformité des lois à la Constitution, constitue aussi, une interdiction d'exercice du contrôle de constitutionnalité des lois »(113) . Les juristes refusant l'interdiction de l'exception d'inconstitutionnalité ne sont pas restés immobiles. Ils ont critiqué cette interdiction à chaque occasion. Dans son manuel, M. Al HAAJAR(114), conteste l'article 18 de la loi 250/93 et prévient des conséquences de cette interdiction qui amène les juridictions ordinaires à omettre les règles constitutionnelles au profit d'autres règles inférieures. M. SLEIMAN (115) considère que l'interdiction aux juridictions de contrôler la constitutionnalité des lois peut amener à un système de contrôle de constitutionnalité inefficace. Le conseiller d'Etat Khalil ABOU RJEILY, estime que l'interdiction aux juges ordinaires d'exercer une exception d'inconstitutionnalité conduit à un déni de justice(116). Ce juge estime, à son tour que l'article 18 de la loi 250/93, est inconstitutionnel. De plus, cet article est en

procédure civile. Le professeur Bahij TABBARA qui était le ministre de la justice dans le Gouvernement et qui a préparé le projet de la loi 250/93, considère que l'article 18 de cette loi laisse les juridictions ordinaires penser qu'elles ont le droit d'exercer le contrôle de constitutionnalité. Pour cela, on a mis cet article pour confirmer que le seul acteur qui exerce ce contrôle est le Conseil constitutionnel(109). Selon M. TABBARA, cette exclusivité donnée au Conseil consiste à empêcher la pluralité des avis.

Selon M. Emile NAJEM avocat à la cour, l'interdiction du contrôle de constitutionnalité pour les juges ordinaires évite les divergences de jurisprudence et ses risques(110). Ceux-ci se concrétisent, lorsque les juridictions ordinaires adoptent des principes contradictoires à ceux adoptés par le Conseil constitutionnel. Mais à notre avis, cette divergence entre le Conseil constitutionnel et les juridictions ordinaires est difficile à concrétiser aujourd'hui pour deux raisons. La première raison est que la plupart des membres du Conseil constitutionnel viennent des juridictions ordinaires(111), et ils les réintègrent après six ans, il sera donc difficile d'imaginer que ces juges adopteront des principes différents de ceux, adoptés par le Conseil constitutionnel dont ils faisaient partie. La deuxième est que l'article 52 de la loi 243/200 dispose que « les décisions du Conseil Constitutionnel ont l'autorité et la force de la chose jugée, et s'imposent à toutes les autorités publiques, aux instances judiciaires et administratives et sont publiées au Journal Officiel », cela signifie que les juridictions administratives et judiciaires sont tenues de respecter l'autorité

par la Constitution est considérée comme un principe ayant valeur constitutionnelle. L'indépendance de la justice ne se réalise pas si l'indépendance du juge n'est pas assurée par les garanties nécessaires dont, le droit de défense qui a valeur constitutionnelle et le droit au recours au cas où il est passible de mesures disciplinaires ». Ajoutons que l'article 18 qui prive les citoyens d'une garantie fondamentale, ne mentionne pas que cette prérogative sera confiée à un autre organe. Ceci est constitutif d'inconstitutionnalité. En effet, le Conseil constitutionnel (107)a annulé une loi puisqu'elle abroge une autre contenant des garanties sans prévoir son remplacement par un texte présentant des garanties supplémentaires. La loi 250/93 dispose dans l'article 33 que « toutes dispositions contraires à celles de la présente loi seront réputées nulles et non avenues ». Le législateur par ce texte, a abrogé l'article 2 du code de procédure civile mais il n'a pas prévu son remplacement par un texte présentant le contrôle de constitutionnalité confié aux citoyens. Bien entendu, on ne peut pas considérer la saisine du Conseil constitutionnel comme une garantie pour les citoyens puisque ceux–ci n'ont pas le droit de saisir le Conseil constitutionnel(108).

B- La réaction de la doctrine

La doctrine libanaise (juges et juristes, enseignants et avocats) n'était pas entièrement contre l'interdiction du contrôle de constitutionnalité des lois par les juges ordinaires. En fait, une minorité de la doctrine considère que l'article 18 de la loi 250/93 a mis fin à la querelle au sujet de l'article 2 du code de

fonctionnement, sa composition et sa saisine seront fixées par une loi ». La mention à l'organe qui contrôle la constitutionnalité des lois est explicite : le Conseil constitutionnel. Cet article ne réserve pas à ce dernier l'exclusivité de la compétence de contrôle de constitutionnalité des lois et ne l'interdit pas aux autres juridictions. Par conséquent, l'interdiction du contrôle de constitutionnalité doit être mentionnée dans un texte constitutionnel puisque l'organe qui a donné la compétence au Conseil constitutionnel doit également l'interdire aux autres organes.

La jurisprudence du Conseil constitutionnel est constante sur la question des droits de la défense. En effet, dans sa deuxième décision(103), le Conseil a considéré le droit de la défense comme un droit essentiel ayant une valeur constitutionnelle. Le Conseil constitutionnel constate la valeur constitutionnelle de l'article 20(104) de la Constitution qui donne mission aux lois d'assurer aux juges et aux justiciables les garanties indispensables. Or, l'article 18 de la loi 250/93 prévoit l'abrogation de la faculté donnée aux juridictions ordinaires de contrôler la constitutionnalité des lois par voie d'exception. Ce contrôle constitue sûrement une garantie fondamentale pour les justiciables puisqu'on ne peut pas priver les citoyens de cette garantie mentionnée dans la Constitution. De plus, M. ABOU RJEILY considère que l'interdiction faite aux tribunaux ordinaires d'exercer ce contrôle est sans doute une atteinte à l'indépendance du pouvoir judiciaire(105). Cette indépendance est protégée par la Constitution, comme l'a considéré le Conseil constitutionnel(106): « l'indépendance de la justice consacrée

la loi 250/93. C'est un texte spécial qui organise le contrôle de constitutionnalité des lois au Liban(100). Le législateur interdit aux juridictions de contrôler la constitutionnalité de ses actes. En réalité, n'est-il pas inconstitutionnel que le pouvoir législatif édicte des normes dans le but de se protéger d'un éventuel contrôle de constitutionnalité(101) ? Le doyen VEDEL a considéré, lors de son avis sur l'interdiction du contrôle de constitutionnalité des lois au Liban par le législateur, que cette interdiction doit être régie par un texte constitutionnel. Il estime que « L'interdiction faite aux tribunaux ordinaires d'exercer tout contrôle de constitutionnalité doit émaner du pouvoir constituant par la voie d'une loi constitutionnelle et non du pouvoir constitué législatif »(102). Or, la seule disposition constitutionnelle traitant la constitutionnalité des lois au Liban est l'article 19. La question qui se pose est de savoir si l'article 19 de la Constitution donne quelques éléments en la matière. En effet, l'article 19 de la constitution dispose qu' « un Conseil Constitutionnel sera institué pour contrôler la constitutionnalité des lois et statuer sur les conflits et pourvois relatifs aux élections présidentielles et parlementaires. Le droit de saisir le Conseil pour le contrôle de la constitutionnalité des lois appartient au Président de la République, au Président de la Chambre des députés, au Président du Conseil des ministres ou à dix membres de la Chambre des députés, ainsi qu'aux chefs des communautés reconnues légalement en ce qui concerne exclusivement le statut personnel, la liberté de conscience, l'exercice des cultes religieux et la liberté de l'enseignement religieux. Les règles concernant l'organisation du Conseil, son

interdire l'exception d'inconstitutionnalité (section1). Ce refus va se développer pendant huit ans pour se transformer en une rébellion jurisprudentielle faite par le Conseil d'Etat qui a finalement mis à l'écart une loi inconstitutionnelle (section 2).

Section 1: Le refus de l'interdiction de l'exception d'inconstitutionnalité

Après l'interdiction en 1933 et l'autorisation en 1983 de l'exercice de l'exception d'inconstitutionnalité des lois par les juges ordinaires, le législateur a interdit finalement cet exercice par l'article 18 de la loi 250/93. Le contenu de cet article ne se différencie pas de l'ancien article 2 du code de procédure civile. Ils adoptent en fait le même principe. Par conséquent, la question de la constitutionnalité de cet article est remise en question (A). L'application de cet article a partagé les avis des juristes (B).

A- L'inconstitutionnalité de l'interdiction de l'exception d'inconstitutionnalité

Le législateur libanais n'a pas pris en considération tous les avis donnés par les grands juristes français(98) et les thèses présentées par les grands professeurs libanais(99) sur l'inconstitutionnalité de l'interdiction d'exception d'inconstitutionnalité. En effet, il n'a pas hésité à légiférer la loi 250/93 qui interdit le contrôle de constitutionnalité de ses actes par les juges ordinaires. Ce fait constitue en lui-même un acte inconstitutionnel. Le texte adopté par le législateur libanais est

déni de justice qui « s'étend de l'impossibilité pour le plaideur d'obtenir confrontation, par un juge, de sa situation aux règles de droit applicables, à la suite d'une défaillance dans l'organisation ou le fonctionnement de l'appareil juridictionnel »(95). Ainsi, dénier la justice, ne peut être que le fait d'un juge, puisque, au Liban c'est le juge qui, seul, rend la justice. Il y a défaillance lorsque le justiciable ne peut trouver dans l'appareil juridictionnel existant le moyen de faire valoir son droit(96). On propose l'hypothèse suivante : le justiciable n'a pas le droit de saisir le Conseil constitutionnel, et le juge ordinaire n'a pas le droit de contrôler la constitutionnalité des lois. Ainsi, lorsque le justiciable soulève devant une juridiction l'inconstitutionnalité d'une loi, et ne trouve pas le moyen juridique pour demander au juge ordinaire d'y écarter, le juge dénie la justice dans ce cas. Par conséquent, le juge va appliquer une règle contraire à la Constitution, et va juger contrairement à la Constitution. Ceci, conduit donc à un déni de justice.

Chapitre II: Vers la recevabilité d'une exception d'inconstitutionnalité

La prohibition pour les juges ordinaires d'exercer le contrôle de constitutionnalité par voie d'exception a fait un choc dans le monde juridique. Ce nouvel aménagement est en recul par rapport à celui qui, auparavant, donnait aux individus à l'occasion d'une action en justice, le droit de demander à ce que les dispositions d'une loi contraires à la Constitution ne soient pas appliquées en vertu du principe du respect de hiérarchie des normes(97). Le monde juridique en général a refusé l'idée de re-

l'exercice du contrôle de constitutionnalité par voie d'action. Cette interdiction n'est pas récente. En effet, l'article 2 du code de procédure civile a donné le droit de contrôle de constitutionnalité des lois aux juridictions ordinaires par voie d'exception et non par voie d'action. Il dispose que le droit confié aux juridictions ordinaires est limité à la mise à l'écart de la loi, sans avoir le droit d'annuler cette loi.

B- Les conséquences nocives pour l'ordonnencement normative

En fait, les accords de TAEF avaient prévu la création du Conseil constitutionnel. La loi relative à cette création ne s'est promulguée qu'en 1993. Entre 1990 et 1993, les juristes ont posé la question de la situation des lois promulguées et l'avenir de l'exception d'inconstitutionnalité exercé par les juridictions ordinaires.

Ces juristes(93) ont averti que ces interdictions données aux juridictions ordinaires peuvent conduire à un flagrant déni de justice. La loi 250/93, dite loi de la création du Conseil constitutionnel, est ainsi promulguée. En établissant cette loi, le législateur a reculé d'un pas. En effet, le principe dit, principe du respect de hiérarchie des normes est partiellement modifié(94), on en soustrait la contradiction entre une règle constitutionnelle et toute règle inférieure. Dans ce cas, les tribunaux doivent appliquer la règle qui est en contradiction avec la Constitution et omettre l'application de la règle constitutionnelle. Ainsi, cette interdiction faite aux juridictions conduit à un déni de justice en droit public libanais. M. FAVOREU dans sa thèse, a défini le

constitutionnalité à toute juridiction autre que le Conseil constitutionnel. On pourrait se poser la question sur les juridictions visées par cet article. Or, toutes les juridictions judiciaires sont concernées, dont les tribunaux de 1ère instance, les Cours d'appel, la Cour de Cassation ainsi que le Conseil d'Etat. Une autre question se pose: savoir si la loi 250/93 écarte l'application de l'article 2 du code de procédure civile. Selon les règles de base en droit, quand le juge est devant deux textes contradictoires applicables sur une seule affaire, il doit appliquer le texte spécial en écartant le texte général ainsi que la loi postérieure qui abroge la loi antérieure. Le code de procédure civile est le texte général antérieur à la loi spéciale 250/93. L'article 2 du code de procédure civile est abrogé en conséquence par l'article 18 de la loi 250/93. Si on ne veut pas admettre cette interprétation, on peut tirer des enseignements des débats parlementaires sur la loi 250/03(90)-notamment l'article 18-que le législateur voulait que l'article 2 du code de procédure civile soit abrogé. L'ancien ministre de la justice M. Bahij TABBARA qui a préparé ce projet de loi, a considéré que l'article 2 du code de procédure civile était la cause de la querelle entre les juges et les juristes, puisque certains tribunaux considèrent qu'ils ont le droit de s'abstenir d'appliquer la loi contraire à la Constitution(91). Désormais(92), le ministre de la justice déclare, qu'en présence du Conseil constitutionnel, aucune juridiction n'aura le droit de contrôler la constitutionnalité des lois et l'article 18 interdit clairement aux juridictions ordinaires de contrôler la constitutionnalité des lois. L'article 18 interdit également aux juridictions ordinaires

modèle européen, s'oppose au système américain où tout tribunal de droit commun est compétent pour apprécier la constitutionnalité des lois et cette appréciation s'effectue le plus souvent à l'occasion d'un litige privé(88). Par conséquent, dans ce nouveau système, il est prohibé pour toutes les autres juridictions d'exercer le contrôle de constitutionnalité des lois par voie d'action ou par voie d'exception (A). Est-ce que ce dernier pourra exercer l'exception d'inconstitutionnalité à l'instar du système allemand ? En Allemagne(89), l'exception d'inconstitutionnalité proprement dite peut être soulevée devant le juge constitutionnel à l'occasion d'un recours individuel pour violation des droits fondamentaux. Or, si aucune juridiction n'exerce le contrôle de constitutionnalité par voie d'exception,cela consistera des consequences nocives pour l'ordonnencement normative(B).

A- La prohibition pour les juges ordinaires d'exercer l'exception d'inconstitutionnalité

L'article 18 de la loi 250/93, relative à la création du Conseil constitutionnel dispose que « le Conseil Constitutionnel contrôle la constitutionnalité des lois et textes ayant force de loi. Nonobstant toute disposition contraire, nulle autre autorité judiciaire ne peut exercer ce contrôle par voie d'action ou d'exception d'inconstitutionnalité ou de violation du principe de la hiérarchie des normes et textes ». Le législateur a voulu par cet article, conférer le monopole de l'exercice de contrôle de constitutionnalité des lois à un seul organe : "le conseil constitutionnel". L'article 18 a interdit l'exercice de contrôler la

exemple, qu'une loi soit en opposition avec la Constitution, et qu'un cas particulier relève aussi bien de la loi que de la Constitution, de sorte que la Cour ait à décider, soit d'appliquer la loi en ignorant la Constitution, soit d'appliquer la Constitution en ignorant la loi, elle devra déterminer quelle est celle des deux règles en conflit qui s'applique au cas particulier. C'est là une tache essentielle du pouvoir judiciaire. Si les tribunaux doivent se référer à la Constitution, et si la Constitution est supérieure à tout acte législatif ordinaire, c'est la Constitution et non la loi ordinaire qui doit régir le cas auquel toutes deux sont applicables.... ». Par conséquent, les tribunaux doivent écarter la loi qui dérogera la Constitution, à condition de ne pas l'annuler. Ce nouveau système a marqué une attitude positive de la part de la doctrine et de la jurisprudence des juridictions ordinaires.

Section 2 : L'instauration d'un système de type européen

La réforme constitutionnelle de 1990 a prévu la création d'un Conseil constitutionnel(85) chargé de contrôler la constitutionnalité des lois. Cette création est consacrée par l'article 19 de la Constitution qui définit les fonctions du Conseil et les autorités qui peuvent le saisir(86). Le régime du Conseil constitutionnel est situé par rapport à celui qui est en vigueur dans les Etats européens. Autrement dit, une juridiction(87) constitutionnelle unique et spécialisée en matière de contrôle de constitutionnalité dont la mission est de donner immédiatement la vérité constitutionnelle en dehors de toute autre forme de procès. Le système libanais, en s'inspirant du

concentré » où une juridiction constitutionnelle placée en dehors de l'organisation juridique dispose du monopole de contrôle de constitutionnalité des lois. Ce modèle existe en France, Allemagne, Autriche, Espagne, Italie et au Portugal. A la différence de ce modèle, le modèle américain est décentralisé. En effet, la question de constitutionnalité à propos d'un litige concret peut être soulevé devant tous les tribunaux du pays. Le juge ordinaire peut statuer par voie d'exception à l'occasion de l'application d'une loi, à un particulier, et à posteriori, parce que le contrôle de constitutionnalité porte sur une loi déjà promulguée(82). Ce modèle est connu dans le monde, après la décision de la Cour suprême américaine présidée par John MARSHALL, dans l'affaire MADISON contre MARBURY. La Cour s'est attribuée la compétence du contrôle de constitutionnalité des lois. Elle a jugé que « la question de savoir si une loi contraire à la Constitution peut devenir une règle applicable dans le pays est une question d'intérêt primordial pour les Etats Unis »(83). L'article 2 du nouveau code de procédure civile prévoit que les tribunaux doivent respecter le principe de hiérarchie des normes. Ce principe signifie qu'en vue de leur application, la priorité est donnée à la Constitution par rapport aux traités internationaux, et à ces derniers par rapport à la loi ordinaire, et à la loi par rapport au règlement administratif(84). On remarque que l'article 2 du code de procédure civile a pris les mêmes principes que ceux déclarés par la Cour suprême américaine. La Cour suprême américaine a jugé que « quand deux lois sont en conflit, les tribunaux doivent trancher sur l'application de chacune d'elles. En supposant par

contrairement au Conseil d'Etat, l'article 2 du code de procédure civile(79). La querelle sur cet article a duré jusqu'en 1983, suite à laquelle une réforme législative a eu lieu modifiant cet article en autorisant l'exercice du contrôle de constitutionnalité par les juges ordinaires.

B- La réforme législative autorisant l'exception d'inconstitutionnalité aux juridictions ordinaires

Le Gouvernement de 1983 avait le choix entre l'attitude de la doctrine et celle des juridictions ordinaires afin de modifier l'article 2 du code de procédure civile. Il a été plus convaincu par l'attitude de la doctrine sur cette question. En effet, le code de procédure civile a été reformé et en particulier l'article 2 qui dispose désormais que « les tribunaux sont tenus de respecter le principe de gradation des normes. En cas de divergence entre les traités internationaux et la disposition de la loi ordinaire, priorité est donnée en vue de leur application aux traités. Il est interdit aux tribunaux de déclarer l'annulation des actes du pouvoir législatif pour vice de non conformité des lois ordinaires à la Constitution ou aux traités internationaux »(80). L'interprétation de cet article a amené les juristes à estimer que le législateur a instauré un système de contrôle de constitutionnalité de type américain qui a été accueilli favorablement par la doctrine et la jurisprudence.

On distingue par commodité deux modèles de justice constitutionnelle, le modèle européen et le modèle américain(81). Le modèle européen -inventé par KELSEN- se caractérise par un contrôle de constitutionnalité des lois dit «

ordinaire s'est replié pour déclarer son incompétence pour statuer sur l'exercice de contrôle de constitutionnalité des lois. Fidèle à l'esprit de la Constitution, le Conseil d'Etat ne s'est pas permis de s'opposer au législateur qu'il considère comme le représentant de la souveraineté nationale(74). En fait, le Conseil d'Etat ne précise pas les arguments pour lesquels il refuse d'exercer ce contrôle. Dans son premier arrêt déclarant son incompétence de contrôler la constitutionnalité des lois, le Conseil d'Etat a considéré qu' « il n'est pas possible d'attaquer une loi accordant un droit de servitude à un citoyen, à cause de l'impossibilité d'apprécier la constitutionnalité des lois »(75). Deux ans plus tard, il considère qu' « en l'absence de textes permissifs, l'appréciation de la constitutionnalité de la législation constitue une violation de principe de séparation des pouvoirs, consacré par la Constitution libanaise »(76).

Pour le doyen CHIHA(77), le principe de la séparation des pouvoirs ne peut être considéré comme un obstacle au contrôle de la constitutionnalité. La recherche de la règle de droit applicable au litige qui lui est soumis rentre en effet intrinsèquement dans la mission du juge. Il est remarquable que le Conseil d'Etat essaie de rester à l'écart, à chaque fois qu'il s'agit d'un acte rentrant dans le domaine de la loi. En fait, il ne s'appuie pas sur l'article 2 du code de procédure civile, mais considère que le contrôle de constitutionnalité d'une loi est une intervention dans les affaires du Parlement. La Cour de Cassation à son tour, a proclamé que l'examen de la constitutionnalité échappe à tout contrôle juridictionnel(78). En proclamant ce principe, la cour de cassation aurait pu viser,

d'inconstitutionnalité(68). Le doyen Georges VEDEL, après consultation d'un juge libanais sur la constitutionnalité de cet article, a considéré que l'article 2 du code de procédure civile est entaché d'un vice d'inconstitutionnalité(69). Le doyen VEDEL considère que le seul fait que le pouvoir constitué interdit le contrôle de constitutionnalité de ses actes constitue un fait inconstitutionnel.

Ainsi, une grande partie rejoint le point de vue du doyen VEDEL et considère que l'article 2 est inconstitutionnel. Pour M. SLEIMAN, les tribunaux peuvent et doivent opérer ce contrôle(70). Sachant que la Constitution libanaise est rigide, la norme qui la précède et qui est une loi, doit lui être conforme. La fonction de rendre la justice consiste, justement, en l'application de cette grille que constitue la pyramide des normes(71). Cependant, le juge ne doit pas s'arrêter à la loi mais remonter jusqu'à la Constitution(72). Par conséquent, l'argument concernant le non contrôle tiré de l'article 2 devient inopérant, et cet article est contraire à la Constitution. Une autre partie de la doctrine soutient que les hautes juridictions s'abstiennent d'exercer un contrôle de constitutionnalité sur les lois. M. BAZ, qui fut un des partisans de ce bloc, explique les raisons de l'interdiction du contrôle en évoquant le chaos juridique que provoquerait la divergence entre les jurisprudences des hautes cours libanaises(73). Si une grande partie de la doctrine refuse l'interdiction du contrôle de constitutionnalité, ceci n'aura aucune influence sur les juges ordinaires puisqu'ils ont eux-mêmes refusé d'exercer le contrôle de constitutionnalité sur les lois. Dans ses arrêts, le juge

L'article 2 du code de procédure civile dispose que « il est interdit à tout tribunal d'apprécier la régularité des actes du pouvoir législatif, soit du point de vue de la constitutionnalité des lois, soit à celui de la conformité des traités diplomatiques aux règles du droit international public. Il est interdit de procéder par voie de disposition réglementaire ». Le code de procédure civile est appliqué par les juridictions statuant en droit privé : civil, commercial, fiscal... . La question était de savoir si le juge administratif devait appliquer ce code. En fait, la réponse se trouve dans l'article 6 du même code qui dispose que « les règles générales du code de procédure civile doivent être suivies en cas de manquement dans les autres lois et règles procédurales ». Si le code relatif au statut du Conseil d'Etat ne précise pas une procédure particulière applicable devant le juge administratif, ce dernier est tenu d'appliquer la procédure civile. Ainsi, le législateur a voulu par ce texte, interdire aux juridictions ordinaires l'exercice du contrôle de constitutionnalité des lois(67). Après la remise en question de la constitutionnalité de ce texte par la doctrine (A), une réforme législative autorisant l'exception d'inconstitutionnalité aux juridictions ordinaires (B).

A- La question de la constitutionalité de l'ancien article 2 du code de procédure civile

Une grande partie de la doctrine libanaise considérait que l'article 2 du code de procédure civile est inconstitutionnel. La question est de savoir si cette disposition du droit positif, ne se trouve pas en soi, et ab initio entachée d'un vice

Si le contrôle du Conseil d'Etat est limité par l'interdiction de l'exception d'inconstitutionnalité (chapitre I), l'attitude du Conseil d'Etat tend vers la recevabilité de l'exception d'inconstitutionnalité (chapitre II).

Chapitre I: Un contrôle limité par l'interdiction d'exception d'inconstitutionnalité

L'exception d'inconstitutionnalité peut être définie comme le procédé qui « consiste à permettre au juge, lorsqu'il a à appliquer à un procès relevant de sa compétence, une loi dont la constitutionnalité lui semble douteuse, de soulever à l'encontre de cette loi, soit d'office, soit à l'initiative des parties, la question préalable de sa constitutionnalité »(62). En France, la position du Conseil d'Etat est toujours réaffirmée depuis l'arrêt « Arrighi »(63), refusant de statuer sur la constitutionnalité d'une loi.

Le contrôle de constitutionnalité des lois par les juges ordinaires existe dans les systèmes anglo-saxons. En France, ce type de contrôle n'existe pas puisque le contrôle de constitutionnalité des lois est centralisé et seule une juridiction spéciale en est chargée(64). Avant 1993(65), le texte qui régit le contrôle de constitutionnalité des lois au Liban était l'article 2 du code de procédure civile. Au début(66), cet article interdisait le contrôle de constitutionnalité des lois par les juridictions ordinaires (section1), puis l'instauration d'un système de type européen a eu lieu(section 2).

Section 1 : L'interdiction par l'ancien article 2 du code de procédure civile

Deuxieme partie: Les limites de contrôle de constitutionnalité des actes administratifs.

En se référant aux règles constitutionnelles, le Conseil d'Etat poursuit l'objectif de contrôler la constitutionnalité des actes administratifs. Une mission que le juge administratif a affirmé à maintes reprises dans ses arrêts. En effet, le juge administratif est amené à apprécier la constitutionnalité d'un acte administratif, à condition que cet acte ne soit pas pris sur la base d'une loi et que le contrôle n'exige pas du juge administratif une appréciation sur la validité d'une loi(61). Le principe est que si aucune loi ne s'interpose entre l'acte administratif et la Constitution, le juge peut contrôler la constitutionnalité de cet acte. En revanche, si une loi sert de fondement à l'acte administratif, et que cette loi est inconstitutionnelle, le juge administratif refusera d'examiner le moyen tiré de l'inconstitutionnalité de l'acte administratif, puisque ce moyen tend nécessairement à lui faire apprécier la constitutionnalité de la loi. Par conséquent, la loi fait écran entre l'acte administratif et la Constitution, ce qui limitera beaucoup le pouvoir de décision du juge administratif dans l'exercice de son contrôle de constitutionnalité des actes administratifs. A partir du moment où le juge administratif peut statuer sur la constitutionnalité des lois par voie d'exception, le contrôle de constitutionnalité des actes administratifs sera possible. Cependant, l'exercice du contrôle de constitutionnalité des lois par le juge administratif est interdit, limitant ainsi le travail du juge administratif comme juge constitutionnel, puisqu'il n'a pas le droit de contrôler la constitutionnalité de l'acte protégé par la loi inconstitutionnelle.

A maintes reprises, le Conseil d'Etat a considéré que les actes du Président de la République, du Premier ministre ou des membres du Gouvernement accomplis dans leurs relations réciproques, telle la nomination ou la démission des membres du Gouvernement ne relèvent pas de la compétence du juge administratif puisqu'ils font partie des actes de gouvernement(60). Le Conseil d'Etat a déclaré que le décret pris par le Président de la République et le Premier ministre concernant un ministre qui avait été muté d'un département ministériel à un autre est un acte de gouvernement qui ne relève pas de la compétence du Conseil. Dans un autre arrêt, il a considéré que les relations entre le Gouvernement et le Président de la République avec le Parlement sont aussi des actes de Gouvernement et par conséquent la dissolution de la Chambre des Députés constitue un de ces actes. A notre avis, l'acte de nomination d'un Premier ministre non sunnite est un acte de gouvernement qui ne relève pas de la compétence du Conseil d'Etat. En effet, si l'on considère que la nomination d'un ministre ou sa mutation constitue un acte de Gouvernement, a fortiori on considère que l'acte de nomination d'un Premier ministre fera parti de ces actes. De plus, cette coutume constitutionnelle n'est pas une règle légale dont le juge administratif-ou autre juge- puisse assurer la sanction, mais une règle politique dont le respect s'impose à toute autorité. Cette coutume concerne l'équilibre entre les diverses communautés religieuses.

quatre postes tels qu'ils étaient et ont ajouté un nouveau poste de vice Premier ministre pour les catholiques. Ainsi, quelle sera la décision du juge administratif s'il est saisi pour annuler un acte qui viole la coutume constitutionnelle ?

B- Le Conseil d'Etat et la coutume constitutionnelle

En vertu de l'article 53 de la Constitution, le Président de la République nomme le Premier ministre, nomme et révoque également les ministres. En 1988, quand s'achève la présidence d'Amine GEMAYEL et vue l'anarchie régnante dans le pays, les députés ne réussissent pas à s'étendre sur le nom d'un Président successeur au Président GEMAYEL. Ce dernier et à quelques heures de l'expiration de son mandat, désigne le 23 octobre le Général AOUN comme Premier ministre. Le Général AOUN forme un nouveau gouvernement qui compte trois officiers supérieurs chrétiens. A Beyrouth Ouest, le Président sunnite Selim EL HOSS Premier ministre par intérim depuis l'assassinat de l'ancien premier ministre M. Rachid KARAME(59), maintient un Gouvernement rival de cinq membres. L'on sait que le Général AOUN est un maronite, alors le fait de désigner un Premier ministre maronite viole la coutume constitutionnelle en vertu de laquelle le Premier ministre doit être un Sunnite. Pourtant, le Conseil d'Etat, n'a fait l'objet d'aucune saisine contre le décret signé par le Président de la République. Le cas de non désignation du vice Premier ministre et le cas de non répartition égale des portefeuilles ministériels peuvent-ils constituer un objet de saisine devant le Conseil d'Etat ? Quelle sera donc sa décision ?

Constitution inspirée de la Constitution française de la IIIe République et de la Constitution belge était de type radical. Elle a consacré le régime communautaire surtout dans l'article 95 cité à plusieurs reprises. Chaque pouvoir est traité dans un chapitre, le chapitre II et IV traitent respectivement le pouvoir législatif et exécutif ainsi que leurs compétences, mais toutes ces dispositions écrites sont incomplètes. En effet, elles ne reproduisent pas une règle que la coutume constitutionnelle a consacré, à savoir l'appartenance des chefs des pouvoirs aux communautés suivantes :

-Le Président de la République aux maronites.

-le Président de la Chambre des députés aux chiites.

-Le Premier ministre aux sunnites.

Quant au Président de la République, il est notoire qu'avant l'indépendance, le principe constitutionnel conduisant à ce que la présidence revienne de droit aux maronites n'était pas régulièrement appliqué. En fait, sur six Présidents qui se succédèrent entre 1926 et 1943, trois seulement furent maronites. Quant aux présidents de la Chambre des députés et du Conseil des ministres, ils furent sunnites et chiites, respectivement. Le Pacte national de 1943, institué par les artisans de l'indépendance a débouché sur une répartition des plus hautes fonctions de l'Etat. Il a consacré les mêmes règles confessionnelles en ajoutant que les portefeuilles ministériels devaient également être répartis suivant des quotas réservés à chaque communauté. Cet accord a alimenté la guerre civile déclenchée en 1975 et qui ne se termina qu'en 1989 par les accords de TAEF. Ces accords ont confirmé la repartition de ces

Section 2 : La coutume constitutionnelle

Le pays des Cèdres est composé de 18 communautés religieuses dont leur particularité est à la base d'un système politique appelé « confessionnalisme » qui consiste à distribuer le pouvoir entre les différentes communautés au prorata de leur importance numérique.. Cette distribution des pouvoirs est devenue après plusieurs répétitions une coutume qui s'est renforcée par le Pacte national de 1943 et qui a consacré tacitement l'entente entre toutes les communautés du Liban. La question est de savoir la réaction du juge administratif qui se trouve en face de cette coutume qui a une valeur constitutionnelle (B). Cependant, en prime abord, il faut étudier la conception de cette coutume (A).

A- La conception de cette coutume

Le Liban a connu entre 1840 et 1861 les chocs sanglants opposant druzes et maronites. L'intervention des puissances internationales, le régime de double Caïmacam et l'établissement en 1861 du Moutassarifiat autonome du Mont Liban ont façonné le Mont Liban dans le cadre d'un moule strictement communautaire. Sa transformation en 1920 en Grand Liban, écrit M. RABBATH(58) ne pouvait aboutir qu'à consolider sa structure communautaire et à en édifier l'Etat et ses pouvoirs sur une base exclusivement communautaire. De plus, le Conseil représentatif créé en 1926 et qui a adopté la Constitution de 1926 était formé de représentants élus sur la base de la répartition des sièges entre les communautés. Cette

ne se contente pas d'appliquer les principes généraux du droit, mais il s'efforce de les puiser partout où il les trouve(56). Le plus souvent, le juge administratif s'y réfère sans viser les textes constitutionnels pour marquer que ces principes sont antérieurs à toute loi écrite(57). De ce fait, sans aucune référence à un texte, il a dégagé les droits de la défense, la liberté de commerce et de l'industrie, la liberté individuelle, la liberté syndicale, le principe de l'enrichissement sans cause, le principe de la continuité des services publics et le principe de la séparation des pouvoirs. La réforme de la Constitution en 1990 a consacré certains de ces principes dans le Préambule. Désormais la liberté de commerce et de l'industrie est protégée par l'alinéa (f), ainsi que le principe de séparation des pouvoirs (al.e) et la liberté d'opinion (al.c). D'autres principes, comme déjà évoqué, sont constitutionnalisés par le Conseil constitutionnel. La politique jurisprudentielle du Conseil d'Etat s'est dessinée progressivement sur le terrain de la transformation des principes généraux du droit en principes constitutionnels. En effet, cette politique s'est dessinée à travers des changements de formulation des arrêts dont l'objectif manifeste est, d'une part, d'opérer une jonction avec les qualifications retenues par le Conseil constitutionnel, et d'autre part, de suivre et de respecter les mutations constitutionnelles de certains articles. Le Conseil d'Etat a constitutionnalisé trois principes dont le principe de continuité des services publics, le droit au recours et les droits de la défense.

Conseil constitutionnel a la possibilité de dégager des principes généraux non dégagés par le Conseil d'Etat. M. OULD BOUBOUTT écrit dans sa thèse sur l'apport du Conseil constitutionnel français au droit administratif que « le marché des principes généraux du droit évolue d'une situation du monopole au profit du Conseil d'Etat vers une situation de duopole par l'entrée en jeu du Conseil constitutionnel(51). La situation au Liban ne s'éloigne pas de celle décrite par M. BOUBOUTT. En effet, le Conseil constitutionnel libanais a dégagé des principes généraux constitutionnels qui lui sont propres, et que le Conseil d'Etat ne conteste pas. Tels le principe de l'indépendance de la justice(52), le principe d'autonomie des communautés religieuses dans la gestion de leurs affaires, ainsi que le principe de la continuité des services publics religieux(53). Il a dégagé également le principe d'égalité des droits et d'obligations entre les candidats aux élections(54), ainsi que celui des élections des conseils municipaux(55). Vu cette transformation évoquée de certains des principes généraux, comment réagira la haute juridiction administrative ? La politique du Conseil d'Etat se dirige vers la constitutionnalisation de certains principes généraux du droit.

B- La constitutionnalisation de certains principes généraux du droit par le Conseil d'Etat

Les principes généraux du droit sont des principes qui touchent directement aux droits fondamentaux et aux libertés publiques protégées par la Constitution. La protection de ces principes constitue le grand souci du Conseil d'Etat. Ce dernier

fois qu'ils se trouvent dans les mêmes circonstances »(42). Le Conseil constitutionnel n'était pas loin de cette définition puisqu'il a considéré que « tous les citoyens appliquent et subissent les mêmes lois »(43). Il réaffirme sa jurisprudence en considérant que ce principe est l'un des principes généraux ayant valeurs constitutionnelles(44). Ainsi, le principe d'égalité devant les charges publiques est consacré par le Conseil d'Etat qui a décidé que « les citoyens supportent également les charges imposées par l'administration dans l'intérêt public et jouissent de tous les avantages collectifs »(45). Le Conseil constitutionnel à son tour, considère ce principe comme principe ayant valeur constitutionnelle. En fait, le Parlement a voté une loi dispensant certaines personnes de la taxe sur la valeur ajoutée. Le Conseil constitutionnel a déclaré que cet article a violé le principe d'égalité devant les charges publiques qui a une valeur constitutionnelle, et ensuite a annulé cet article(46). Un autre principe que le Conseil constitutionnel vient de consacrer comme principe à valeur constitutionnelle, est celui de la séparation des pouvoirs. Ce principe est également emprunté du Conseil d'Etat. Celui-ci a considéré que le contrôle de la constitutionnalité des lois viole le principe de séparation des pouvoirs et constitue une intervention dans les affaires du pouvoir législatif(47). Le Conseil constitutionnel a consacré ce principe dans ses décisions(48). En outre, le Conseil constitutionnel considère que le principe de la continuité des services publics a une valeur constitutionnelle(49). Ce principe est déjà consacré par le Conseil d'Etat comme un principe général de droit(50). La question qui se pose est de savoir si le

constitutionnels et les règles ayant valeur constitutionnelle », « principes généraux ayant valeur constitutionnelle », « principes ayant valeur constitutionnelle », « principes généraux constitutionnels ». Malgré toutes ces expressions, les juristes libanais(39) sont d'accord pour désigner une seule catégorie: « les principes généraux constitutionnels ». Ainsi, la question qui se pose est de savoir si le juge constitutionnel attire les principes généraux du droit formulés par le juge administratif, leur confère une nouvelle qualification. L'énumération des principes dégagés par le Conseil constitutionnel nous amène à constater qu'il a pris certains principes dégagés historiquement par le Conseil d' Etat et leur a donné valeur constitutionnelle. Pour la première fois au Liban on peut parler des apports du droit administratif au droit constitutionnel dans le domaine des principes généraux du droit.

Parmi les premiers principes empruntés par le juge constitutionnel figure, le droit de la défense considéré par le Conseil d'Etat comme un principe général de droit(40). En effet, dès sa 2ème décision, le Conseil constitutionnel a déclaré que l'article 20 de la Constitution contient des principes constitutionnels, dont les droits de la défense(41). Le principe d'égalité, sous ses différents aspects et notamment l'égalité devant la loi, est utilisé par le Conseil constitutionnel qui leur a donné une valeur constitutionnelle. Ce principe est déjà consacré par le Conseil d'Etat qui considère que ce principe oblige le respect de la loi et son application à tous les citoyens sans distinction « l'égalité entre les individus comme fondement général devant la loi en nécessitant l'égalité entre eux chaque

constitutionnelle, ne faisait en rien obstacle. Depuis 1958, la valeur constitutionnelle de ces principes est remise en cause en raison essentiellement de l'institution des règlements autonomes de l'article 37 de la Constitution(37).

Au Liban(38), malgré l'absence de toute distinction entre le domaine de la loi et du règlement, la valeur juridique de ces principes est mise en question. En effet, le Conseil constitutionnel a dépassé l'application de la Constitution et dégagé des normes appelées « principes généraux constitutionnels ». La liste de ces principes ne diffère pas de ceux dégagés par le Conseil d'Etat. Le Conseil constitutionnel dégage presque les mêmes principes en ajoutant d'autres principes concernant des questions qui ne relèvent pas de la compétence du Conseil d'Etat. Après l'attraction de principes généraux du droit dans la sphère constitutionnelle (A), le Conseil d'Etat commence à constitutionnaliser certains principes considérés depuis longtemps comme des principes généraux du droit (B).

A- L'attraction de principes généraux du droit dans la sphère constitutionnelle

La politique du Conseil constitutionnel consiste à redéfinir sous forme de principes généraux constitutionnels un certain nombre de principes généraux du droit qui avaient été dégagés et utilisés par le Conseil d'Etat. Le juge constitutionnel utilise plusieurs expressions en se référant à ces principes, tels « les règles ayant valeur constitutionnelle », « les dispositions et les principes constitutionnels ayant valeur constitutionnelle », « les principes et règles ayant valeur constitutionnelle », « principes

Chapitre II : La référence du juge administratif aux règles constitutionnelles non écrites

Le Conseil d'Etat, en tant que juge constitutionnel, ne se contente pas d'appliquer des règles constitutionnelles écrites, mais il cherche à appliquer d'autres qui ne sont pas écrites. On traitera, dans un premier temps, les principes généraux du droit (section1) et dans un deuxième temps, la coutume constitutionnelle (section 2).

Section 1: Les principes généraux du droit

L'on sait que le juge administratif, pour annuler un acte administratif se réfère aux composants du bloc de légalité composé de la Constitution (règles constitutionnelles), des lois, des principes généraux du droit, des traités et des règlements. Le Conseil d'Etat libanais a fait entrer les principes généraux du droit dans le bloc de légalité dès 1970. Il est admis que ces principes se situent au niveau des lois. Mais, pourquoi a t-on décidé dans notre étude de placer les principes généraux du droit parmi les normes de référence constitutionnelle auxquelles le juge administratif se réfère pour annuler un acte administratif pour son inconstitutionnalité ? Autrement dit, la valeur de ces principes s'est-elle changée en valeur constitutionnelle ? En France, avant 1958, cette question ne sembla pas utile, puisque le juge administratif ne pouvait pas empêcher une loi d'être contraire à un principe général du droit. En l'absence d'un contrôle de la constitutionnalité des lois, le fait qu'une loi méconnaît un principe général du droit ayant valeur

7 août 1996 pour qu'il soit déclaré que « le Préambule de la Constitution fait partie intégrante et inséparable de celle-ci »(33). Il a également déclaré dans la décision du 12 septembre 1997 que «les principes qui figurent dans le Préambule de la Constitution sont considérés comme partie intégrante de celle-ci ; qu'ils ont la même valeur juridique que les dispositions de la Constitution »(34). Le Conseil d'Etat s'est référé au Préambule pour confirmer la nature parlementaire de notre régime, consacré par le Préambule, mais sans préciser sa valeur(35). Récemment, le Conseil d'Etat a décidé dans son arrêt concernant la naturalisation des palestiniens, que le fait de donner la nationalité à ces derniers constitue un acte qui viole la Constitution(36). En fait, donner la nationalité libanaise aux palestiniens, c'est-à-dire les faire implanter au Liban, et cela viole l'alinéa (i) du préambule qui refuse l'implantation. En effet, le Conseil des ministres a décidé en 1994 de donner la nationalité à certains résidants au Liban dont 40000 palestiniens. Dès le début, cette affaire a pris un caractère confessionnel puisque la Ligue maronite a saisi le Conseil d'Etat demandant l'annulation du décret de naturalisation des palestiniens musulmans. Or, le Conseil d'Etat refusant d'annuler ce décret, a déféré le dossier au ministère de l'Intérieur en précisant que ce département devra le réexaminer en vertu de retirer la nationalité libanaise à ceux qui ne la méritaient pas. Dans cet arrêt, Le Conseil d'Etat a essayé de rester à l'écart des questions confessionnelles et, a dirigé l'Etat pour corriger les vices de ce décret. Finalement, cette question confessionnelle ne s'est pas tranchée dans les portiques du Conseil d'Etat.

Droits de l'Homme. L'Etat concrétise ces principes dans tous les champs et domaines sans exception », ce que prévoit l'alinéa (b). Dans cet alinéa, nous partageons l'idée de M. MANSSOURI, qui pose la question de la capacité du juge libanais à intégrer tous ces engagements, vu la pluralité de ceux-ci. Si on veut savoir si le juge administratif se réfère à ce Préambule, pour annuler un acte administratif pour son inconstitutionnalité, il faut qu'on traite sa valeur juridique.

B- La valeur juridique du Préambule

L'étude de la valeur juridique du Préambule est nécessaire afin de savoir si le juge administratif, en contrôlant la légalité des actes de l'administration peut se référer aux dispositions du Préambule ou bien si celles-ci restent des formules générales non insérées dans le droit positif(28). La question s'était posée en France à propos du Préambule de 1946. Le Professeur CHAPUS(29) estime que cette question avait reçu de la part des juridictions administratives et judiciaires, la réponse affirmative qui s'imposait à l'évidence, et que ce Préambule avait une valeur constitutionnelle. La question de la valeur juridique du Préambule de 1958 a ainsi, pris la suite de celle de 1946. Le Conseil d'Etat Français a manifesté sa volonté que ce Préambule ne soit pas dissocié du reste de la Constitution(30). Par suite, le Conseil constitutionnel a suivi le Conseil d'Etat en affirmant à plusieurs reprises la valeur constitutionnelle du Préambule de 1958(31). Au Liban, le Conseil constitutionnel s'est référé en premier temps, au Préambule de la Constitution de 1990 sans affirmer sa valeur juridique(32). Il a fallu attendre la décision du

L'ancien conseiller juridique auprès de la Chambre de députés M. MNASSA, définit le Préambule comme « l'une des conséquences d'une expérience nationale vécue, pendant et après la guerre »(27). En effet, ce préambule adopte tous les principes qui protègent le Liban de toute contestation sur son identité arabe affirmée par l'alinéa et de sa souveraineté (a), ainsi que le partage du pays (al.i). Pour ce qui est des caractéristiques du régime et de la légitimité qui le structure, il est indiqué sans ambiguïté qu'il s'agit d'une « République démocratique parlementaire », fondée sur le respect des libertés publiques (al.c). Les alinéas suivants définissent les fondements institutionnels de la légitimité, le peuple étant présenté comme source de pouvoirs et titulaire de la souveraineté. Le Préambule précise le mécanisme de fonctionnement du régime, reposant sur le principe de séparation des pouvoirs (al.e). La suppression du confessionnalisme politique est désormais un objectif national (al.h). La question des réfugiés palestiniens qui se trouvent au Liban depuis 1967, est traitée par l'alinéa (i), le Liban proclame souvent le refus d'implanter les palestiniens sur son territoire. Ils ont en fait, le droit de retour dans leur pays. Cependant, ce qui caractérise ce Préambule est qu'il contient plusieurs références à des engagements internationaux. En fait, la Constitution libanaise n'a jamais contenu de mention relative à un traité ou à un engagement international. « Le Liban est arabe par son identité et son appartenance. Il est membre fondateur et actif de la Ligue des Etats Arabes et engagé par ses pactes; de même qu'il est membre fondateur et actif de l'Organisation des Nations Unies, engagé par ses pactes et par la Déclaration Universelle des

titulaire était en poste au ministère, ce fait a conduit le Conseil d'Etat à annuler cette décision (25) . Au niveau des principes de fond, la réforme de 1990 a repris tous les droits fondamentaux et les libertés publiques. Une modification de l'article 95 a renforcé le principe d'égalité affaibli par l'ancien article 95, et supprimé en grande partie le confessionnalisme politique. Malgré le choc provoqué par cet article, deux remarques méritent d'être évoquées: la première est que cet article n'a pas supprimé la répartition confessionnelle dans toutes les fonctions, celles de la première catégorie demeurent reparties en parité entre les communautés. La deuxième remarque est que la règle de répartition reste appliquée de nos jours au mépris de la Constitution en toute bonne conscience. On remarque aussi que chaque communauté a un pourcentage de poste dans la fonction publique. Quant au juge administratif, il doit se conformer au nouvel article constitutionnel.

Section 2 : le préambule ajouté en 1990

Après le dernier amendement constitutionnel de 1990, « un événement constitutionnel radical » s'est produit(26) : la Constitution libanaise s'est dotée d'un Préambule. En effet, le « Document d'Entente National » est formé de quatre titres : les principes généraux et les réformes, la souveraineté de l'Etat libanais sur l'ensemble de son territoire, la libération du Liban de l'occupation israélienne et finalement les relations libano-syriennes. Ainsi, dans le Préambule qui est formé de 10 alinéas, figurent tous les principes généraux sous forme de 9 alinéas et le dernier concerne l'abolition du confessionnalisme politique.

ministériels n'était pas prévu dans les deux articles 53 et 65 de la Constitution et que « c'était la procédure de nomination qui devait être suivie », c'est-à-dire celle de l'article 53. Pour savoir si le décret de mutation a respecté la Constitution, le Conseil considère expressément pour la première fois que « le juge administratif peut être amené à apprécier la constitutionnalité d'un décret –qui n'a pas été pris sur la base d'une loi, dès lors que ce contrôle n'exige pas du juge une appréciation sur la validité d'une loi- si l'acte administratif viole de façon directe la Constitution, et à vérifier sa conformité à la Constitution en examinant cette situation comme le ferait le Conseil constitutionnel: c'est-à-dire en appliquant le droit constitutionnel ». Finalement, le Conseil estime que le décret attaqué n'a pas été pris par une autorité manifestement incompétente, mais par une autorité chargée constitutionnellement de prendre une telle mesure. Le Conseil d'Etat s'est érigé en juge constitutionnel des actes émanant d'une autorité non législative à plusieurs reprises. En effet, ceci est devenu une jurisprudence à laquelle le Conseil se réfère pour statuer sur la validité d'un acte administratif par rapport à la Constitution. Il reprend cette jurisprudence après un an dans un arrêt qui a annulé une décision prise par un ministre intérimaire, puisqu'elle était prise contrairement à la Constitution. En fait le décret 2902 /93 a donné l'intérim au ministre d'Etat en cas d'absence du ministre des finances."Cet intérim cesse de plein droit lorsque le titulaire du département vient reprendre la direction de ses services", énonce le Conseil d'Etat. Le ministre intérimaire a pris une décision au moment où le ministre

décret avait été attaqué devant le Conseil d'Etat pour violation de l'article 53 de la Constitution. Le Conseil a considéré que « les actes que le Président de la République, le Premier ministre ou les membres du Gouvernement accomplissent dans leurs relations réciproques, telle la nomination ou la démission des membres du Gouvernement ne relèvent pas de la compétence du juge administratif, puisqu'ils font partie des actes de gouvernement....

M. Rolland DRAGO, dans sa note sur cet arrêt(23), pose la question si le Conseil d'Etat tend à donner la compétence au Conseil constitutionnel pour statuer sur ses actes. Le commentateur constate alors que le Conseil d'Etat répond à cette question en considérant que le Conseil constitutionnel qui a reçu compétence de contrôler la constitutionnalité des lois ne donne pas de ce fait au Conseil d'Etat, juge de légalité des actes administratifs, de contrôler les actes de Gouvernement. Le Conseil d'Etat ne dénie pas sa compétence pour statuer sur ces actes avant de préciser une exception importante : il considère que l'acte de gouvernement est affranchi par nature du respect de la légalité. En fait, il ne lui revient pas de contrôler la légalité interne ni externe de l'acte administratif, sauf si la décision émane d'une autorité manifestement incompétente. Ensuite, le Conseil est conduit à rechercher l'existence de cette incompétence manifeste. Pour se faire, il se réfère aux textes de la Constitution qui règlent les compétences et posent les règles relatives à l'exercice du pouvoir. Il se trouve en face de l'article 53 et 65 de la Constitution(24).

Le Conseil a considéré que le changement des portefeuilles

fait que « le non responsable gouverne et le responsable ne gouverne pas ». Il sous-entend que le Président de la République non responsable politiquement était le chef de l'exécutif, tandis que la majorité parlementaire n'a jamais gouverné. La réforme constitutionnelle de 1990 a transféré la présidence du pouvoir exécutif au Conseil des ministres. Elle a également attribué un titre pour le Premier ministre nommé par le Président de la République en tenant compte des consultations parlementaires qui le lient et dont les résultats sont portés officiellement à sa connaissance (art53-2). La nouvelle distribution des pouvoirs fait que le Parlement vote la question de la confiance au Gouvernement formé par le Premier ministre choisi par cette majorité.

Les actes du Président de la République doivent être contresignés par le Premier ministre et par le ministre intéressé. Pour la validité de ces actes, le Conseil d'Etat considère qu'ils ne peuvent être contresignés par les ministres d'Etat. En effet, la signature exigée par l'article 53 engage la responsabilité politique et administrative du ministre qui contresigne, tandis que les ministres sans portefeuilles (d'Etat, ne peuvent pas être atteints par la responsabilité administrative, martelant le Conseil d'Etat(21). Le Conseil d'Etat, par une jurisprudence novatrice, mais mesurée, contribue à une interprétation équilibrée d'un système gouvernemental complexe et du régime des pouvoirs publics(22). Les faits de cette jurisprudence méritent d'être étudiés : par décret du Président de la République, pris sur proposition du Président du conseil des ministres, un ministre avait été muté d'un département ministériel à un autre. Ce

national bien qu'il ait le mérite du pluralisme assurant aux libanais la jouissance des libertés publiques a contribué à alimenter la guerre civile au Liban. Cette situation a conduit les libanais à chercher une autre solution soit le Document d'Entente National signé à TAEF.

B- La réforme constitutionnelle de 1990

Si on demande à un libanais de citer les causes des différentes crises politiques et des guerres, il répond : le confessionnalisme politique ! En effet, la guerre civile éclata en 1975. Pour mettre fin à cette guerre, 62 députés se sont réunis à TAEF, suite à l'initiative de 3 pays arabes (l'Arabie Saoudite, l'Algérie, le Maroc), pour signer le « Document d'Entente Nationale »en 1989. En application de ce document, une loi constitutionnelle fut promulguée le 21 septembre 1990, modifiant certains articles de la Constitution de 1926. Ce document n'avait pas seulement pour objet de mettre fin à la guerre, puisqu'il a établi des réformes aux niveaux politique et juridique. Sur le plan politique, un cessez de feu a eu lieu, ainsi l'abolition du confessionnalisme politique avait été l'objectif des ressemblants. Une tentative vers la suppression du confessionnalisme figure dans le Document, le préambule et dans l'article 95 de la Constitution qui considère que sa suppression constitue un but national essentiel dont la réalisation nécessite d'agir selon un plan par étapes. Sur le plan juridique, ce document a été adopté pour régler la paralysie du système politique. En effet, le président KABBANI(20) considère que le régime parlementaire appliqué après l'indépendance et sur la base du pacte national

juridictionnels dans la mesure où il s'agit d'actes du pouvoir judiciaire dont il dénie la compétence(15). La répartition des pouvoirs comme elle est mentionnée dans la Constitution a mené le juge administratif à constater que le régime libanais est basé sur la séparation des pouvoirs(16). Quant aux principes de fond, ils sont énoncés dans le deuxième chapitre intitulé :" des libanais et de leurs droits et devoirs". Le principe d'égalité devant la loi et les charges publiques, est bien précisé dans l'article 7 ainsi que l'égalité des libanais devant l'accès aux emplois publics (art12). Les libertés de conscience (art.9), d'enseignement (art10), d'expression, d'association, de presse, et de réunion (art13), et de droit de propriété sont protégés par la loi (art15). En fait, les actes administratifs qui ne respectent pas ces libertés et ces droits, seraient contraires à la Constitution et annulés par le juge. Les arrêts rendus par le Conseil d'Etat qui annulent les actes violant ces principes sont nombreux(17). Mais le conseil d'Etat a écarté le principe d'égalité au profit d'un autre principe qui consacre l'équilibre communautaire. En effet, le principe d'égalité des citoyens libanais dans l'accès aux emplois publics trouvait une certaine restriction, du fait que cette application était conditionnée par l'article 95 de la Constitution qui reflète le système confessionnel. A plusieurs reprises, le Conseil d'Etat a dû appliquer cet article. Il a considéré que « les nécessités de l'équilibre confessionnel consacrées par l'article 95, imposent que le classement envisagé pour les recrutements par voie de concours soit opéré au sein de chaque communauté »(18) . L'application de cet article ne faisait que restreindre le droit de l'individu(19). Le pacte

des compétences et sur le fond du droit. En effet, la Constitution distribue les compétences entre les pouvoirs publics constitutionnels. Le pouvoir législatif était composé de deux chambres: le Sénat (art.22)(9) et la Chambre des députés à laquelle appartient l'initiative des lois (art.18). Le juge administratif ne pouvait pas contrôler la constitutionnalité de ces lois considérées comme des actes purement législatifs(10) ainsi que les actes dits actes du Parlement concernant la fonction et le règlement intérieur de ce dernier. Le rôle du pouvoir législatif était marginalisé par la pratique des décrets lois pris en vertu de l'article 58(11) qui faisait du gouvernement l'organe effectif au Liban. Quant au pouvoir exécutif, il était confié au Président de la République qui l'exerce avec l'assistance des ministres nommés et révoqués par lui même (art.53). Il promulgue les lois et en assure l'exécution et dispose à cet effet du pouvoir réglementaire. Il préside le Conseil des ministres qui prend des décisions qui ne sont exécutoires que si elles ont pris en forme des décrets signés par le Président de la République et le ministre compétent(12). Le Président de la République est non responsable politiquement. En fait, le juge administratif ne contrôle pas tous les actes du pouvoir exécutif, il en soustrait quelques uns. Tels les actes de gouvernement(13). Le pouvoir judiciaire est protégé par la Constitution (art20). On se pose la question de la compétence du juge administratif sur les actes émanant du pouvoir judiciaire. En fait, la jurisprudence du Conseil d'Etat distingue entre les actes d'organisation du service de la justice dans la mesure où il s'agit d'actes du pouvoir exécutif dont il reconnaît la compétence(14) et les actes

régime confessionnel libanais a une grande influence sur le droit administratif. Le professeur DELVOLVE considère que l'existence de plusieurs communautés se répercute directement sur l'administration libanaise(8) qui exerce la puissance publique dont les actes sont contrôlés par le juge administratif en cas de violation de la Constitution. Celle-ci est la source de toutes les compétences qui s'exercent dans l'ordre étatique. Elle détermine les modes de production des normes juridiques subordonnées en habilitant divers organes et en édictant selon certaines procédures. Elle délimite également le contenu de ses normes notamment au regard des libertés publiques et droits fondamentaux. La réforme de 1990 a conduit au passage de la première République à la deuxième République modifiant ainsi la répartition des compétences entre les pouvoirs constitutionnels et les principes de fond et surtout les libertés publiques et les droits fondamentaux. On évoquera en premier lieu la situation avant 1990(A) et dans un deuxila situation lors de la réforme de 1990(B).

A- La situation avant 1990

Le « Grand Liban », proclamé par le général Gouraud en 1920, était appelé à sortir de la gestion qu'assurait le Mandat français, et à consolider son existence au moyen d'une Constitution cohérente et globale. La Constitution de la première République libanaise ainsi promulguée le 23 mai 1926, a instauré un système politique marqué par l'exemple français de la troisième République. La Constitution eut des incidences considérables en droit administratif, au niveau de la répartition

Déclaration du Mandat » adoptée le 24 juillet 1922 par le Conseil de la société des Nations (SDN) imposait à la France, puissance mandataire, l'élaboration d'un statut organique pour le Liban. Cette puissance devait respecter des obligations relatives aux droits des communautés religieuses au Liban(6). De même, le Conseil représentatif créé en 1926 et qui a adopté la Constitution de 1926, était formé de représentants élus sur la base de la répartition des sièges entre les communautés. La Constitution libanaise fut promulguée le 23 mai 1926, confirmant dans les articles 9,10 et 95 les garanties préservées aux communautés. Par conséquent, le confessionnalisme est une des caractéristiques de cette Constitution. La lutte pour l'indépendance fournit la base d'un consensus entre les libanais, fondé sur les sources de la légitimité de leur Etat. Le pacte national de 1943 est le fruit d'un compromis entre les élites du pays. Ce pacte tacite consiste à partager les pouvoirs entre les grandes communautés religieuses. Cependant, la guerre éclata en 1975 et ne se termina qu'en 1989, où un nouveau pacte national fut élaboré, mais cette fois ci, il fut écrit et connu sous le nom d'« Entente Nationale de TAEF ». Il servit de base à la réforme constitutionnelle et arrêta la guerre civile. C'est ainsi que la Constitution de 1926 fut modifiée, mais les articles 9 et 10 restèrent toujours en vigueur, et l'article 95 prévoyant la suppression par étapes du confessionnalisme politique. Pourquoi a t-on évoqué cette petite histoire de la Constitution et de la politique libanaise ? C'est parce que comme écrivait le doyen VEDEL(7) « dans ses profondeurs, le régime administratif est le reflet des croyances politiques ». Certes, le

bien entendu, c'est le Conseil constitutionnel qui a pour mission de faire respecter la hiérarchie des normes et assurer le respect de la Constitution. Par suite, la violation par un acte administratif de la chose jugée des décisions du Conseil constitutionnel constitue dès lors, un cas d'inconstitutionnalité(4), et celles-ci deviennent une référence pour le juge administratif (chapitre II).

Chapitre I: La référence du juge administratif aux règles constitutionnelles écrites

Le juge administratif est le juge de constitutionnalité des actes administratifs.. Il se réfère aux règles constitutionnelles placées au sommet des normes juridiques. Cependant, doit-il se borner à appliquer uniquement un texte écrit de droit positif (section 1) tels les articles de la Constitution, et son préambule, ou bien au contraire étendre sa recherche et appliquer d'autres règles non écrites (section 2), tels les principes généraux de droit et la coutume constitutionnelle.

Section 1 : les dispositions de la Constitution

Le Liban présente une originalité d'être régi par une des Constitutions les plus anciennes du monde encore en application, puisqu'elle remonte à 1926(5). En effet, le Liban moderne dans ses frontières actuelles a été constitué en Etat unitaire en 1920, au lendemain du démantèlement de l'empire Ottoman, par adhésion de diverses communautés confessionnelles qui composent le peuple libanais. Ainsi, la «

On évoquera dans une première partie l'exercice de contrôle de constitutionnalité des actes administratifs par le Conseil d'Etat, puis dans une deuxième partie les limites de ce contrôle.

Première partie: L'exercice de contrôle de constitutionnalité des actes administratifs On peut penser que le Liban se présente comme un « Etat Policier » au sens juridique du terme. En fait, l' « Etat de Droit » est instauré au Liban au niveau de l'action de l'administration. Celle-ci, faisant partie du pouvoir exécutif, assure l'exécution des lois et exerce la puissance publique, mais elle n'est pas soustraite au respect du droit. Par conséquent, le principe de légalité qui domine son statut, est un principe essentiel à l'effectivité de l'Etat de Droit. Selon la théorie de la hiérarchie des normes établies par Hans KELSEN, dans sa théorie pure de Droit(3), tout système de droit est constitué d'un ensemble de normes juridiques, qui s'organisent selon une pyramide hiérarchique. En effet, pour être considérée comme valide, une norme doit respecter les conditions de production posées par la norme supérieure. Le droit positif Libanais est organisé selon ce système. La légalité est ainsi faite d'un ensemble hiérarchisé de normes. Par conséquent, les actes administratifs émis par l'administration doivent respecter les normes supérieures. Au sommet de celles-ci apparaissent les règles constitutionnelles, qui constituent ce qu'on appelle bloc de légalité constitutionnel (chapitre I) que l'administration doit respecter sous peine d'annulation de ses actes par le juge administratif. Par ailleurs, le juge administratif se réfère aux décisions émises par l'organe qui assure le respect de ces règles,

l'insertion en 1990 du préambule dans la Constitution a élargi le bloc de légalité constitutionnelle et a amené le Conseil d'Etat à utiliser les dispositions de ce préambule pour annuler des actes administratifs inconstitutionnels. Cependant, ce contrôle de constitutionnalité des actes administratifs est limité. En fait, le Conseil d'Etat ne peut pas contrôler tous les actes administratifs, puisque certains d'eux violent la Constitution du seul fait qu'ils appliquent une loi inconstitutionnelle, mais selon la théorie de l'écran législatif, la loi fait écran entre la Constitution et l'acte contrôlé. Autrement dit, il est interdit au juge administratif de censurer ces actes qui sont ainsi protégés par la loi. La contestation de la constitutionnalité amène automatiquement le juge à contester la constitutionnalité de la loi, ce qui est interdit au Liban en vertu de l'article 18 de la loi 250/93(1). Lorsque l'Administration prend une décision conformément à une loi inconstitutionnelle, la volonté du constituant se trouve violée doublement : d'une part, par les représentants qui ont légiféré une loi inconstitutionnelle, et d'autre part, par l'Administration qui édicte des normes juridiques à caractère réglementaire qui sont aussi contraires à la Constitution. La loi s'interpose entre l'acte administratif et la Constitution pour empêcher, non seulement une éventuelle sanction de l'acte attaqué, mais aussi une sanction souhaitable à cette loi inconstitutionnelle(2). Le Conseil d'Etat se trouve ainsi placé devant l'alternative suivante : soit appliquer la loi inconstitutionnelle et par suite rendre l'acte administratif conforme à cette loi, soit écarter l'application de cette loi pour qu'il puisse statuer sur la constitutionnalité de l'acte.

Le contrôle de constitutionnalité des actes administratifs: Expérience des Conseils d'Etat libanais et français

Wassim WEHBE*

Pour rendre justice, les tribunaux sont appelés à appliquer les règles juridiques. Parmi ces dernières, figure la Constitution comme norme supérieure que les tribunaux doivent prendre en considération en tranchant les litiges. Si tous les juges sont amenés à appliquer la Constitution, le Conseil d'Etat, lui, a une situation particulière. En effet, le Conseil d'Etat a pour fonction essentielle de protéger les citoyens contre les abus commis par l'administration. Il aura également, à apprécier plus souvent que les autres juges la conformité à la Constitution de l'action administrative. Pour cela, le Conseil d'Etat pourra plus que tous les autres juges, combler les lacunes du système du Contrôle de constitutionnalité. Lorsque le Conseil d'Etat est amené à appliquer la Constitution, la question suivante se pose: Le Conseil doit-il se limiter aux dispositions de la Constitution ou bien doit-il respecter d'autres règles à valeur constitutionnelle et constituant le bloc de légalité constitutionnelle ? En fait,

*DEA Droit Public Fondamental

References

Anderson, Roy R., Seibert, Robert F. and Jon G. Wagner. Politics and Change in the Middle East. Sources of Conflict and Accommodation. 6th ed. New Jersey: Prentice-Hall, 2001.

Barber, Benjamin. Jihad Vs. McWorld. Article from the Atlantic Monthly. March 1992.

Castles, Stephen and Alastair Davidson. Citizenship and Migration, Globalization and the Politics of Belongings. MacMillan Press Ltd, 2000.

Castells, Manuel. The Information Age: Economy, Society, and Culture. Vol. II. The Power of Identity. Blackwell Publishing, 1997.

Friedman, Thomas L. The Lexus and the Olive Tree. Anchor Books, 2000.

Gills, Barry K. ed. Globalization and the Politics of Resistance. Palgrave Publishers, 2000.

Gort, Jerald D, Jansen, Henry, and Hendrick M. Vroom. Ed. Religion, Conflict and Reconciliation. Vol. 17. Amesterdam: Rodopi B.V. editions, 2002.

Hay, Colin and David Marsh. Demystifying Globalization. Palgrave Publishers, 2001.

Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order.
London: Free Press, 2002.

Klare, Michael T. Resource Wars. The New Landscape of Global Conflict.
New York: Holt & Co., 2001.

Mandaville, Peter. Transnational Muslim Politics. Routeldge, 2001.

Newman, David. Boundaries, Territory and Postmodernity. Frank Cass Publishers, 1999.

Robertson, Robbie. The Three Waves of Globalization, A History of Developing Global Consciousness. Zed Books publishers, 2003.

Robertson, Roland. Glocalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity in M. Featherstone, S. Lash and R. Robertson (eds) Global Modernities, London: Sage, 1995.

Rochester, J. Martin. Between Two Epochs, What's Ahead for America, the World, and Global Politics in the Twenty-First Century. New Jersey: Prentice Hall, 2002.

Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond. New York: MacMillan Publishing Company, 3rd edition, 1999.

as Hans Morgenthau once said, "it is like the feeble rays, barely visible above the horizon of consciousness, of a sun that has already set."

Thinking of alternatives is no longer a choice but a responsibility. The challenges facing today's world are multiple and very complex in nature; vast global forces are at work, and many nations are moving into uncharted waters. A new paradigm needs to be established with a fresh set of maps befitting our 'postmodern' world. Peace, stability, freedom, cultural diversity, human dignity, and economic and ecological efficiency are the key criteria leaders of the world claim to pursue and rectify; it will be interesting to see how they will unfold.

But, to be truly radical is to make hope possible rather than despair inevitable; so as Thomas Mann said, "Time has no divisions to mark its passage. There is never a thunderstorm or blare of trumpets to announce the beginning of a new month or year. Even when a new century begins, it is only we mortals who ring bells and fire off pistols."

There is a long journey awaiting all mankind, it begins when they start walking.

Corruption can take many facets, and while it exists at a high level in many developing countries; in Western countries, it takes the form of corrupted market forces leading the democratic process. David Held stipulates, "The objections to such a hybrid system are severe. It is open to question whether it offers any solutions to the fundamental problems of modern political thought which have been preoccupied by, among other things, the rationale and basis of order and toleration, of democracy and accountability, and of legitimate rule" (in Castells, 1997: 303).

More and more, nation-states no longer hold power on their own; rather they have become strategic actors playing their interests and the interests they are supposed to represent, in a global system of interaction in a condition of systemically shared sovereignty. On one side, they ally themselves closely with global economy in order to foster productivity and competitiveness of their economies; on the other, they cooperate in a multilateral world with each other regardless of the aspirations of their citizens.

As we contemplate this contemporary system becoming more of a battlefield than a productive competition for a better world between its ever-growing circles of participants, one may have serious doubts whether it is a safe world for the human race. As Barber observed, the current tendencies of the world order are "remotely democratic in impulse; neither needs democracy, neither promotes democracy." The morality of the actors on the international scene, far from limiting the struggle for power, gives the struggle ferocity and intensity not known to other ages,

they affect the health of millions of people.

To bring it all back together, the state is weak in resolving these environmental issues on its own. In ecopolitical terms, states are increasingly interacting, and at times bypassed, with nonstate actors such as IGO's, NGO's, and MNC's, who have been more involved in the decision-making process by advancing environmental agendas to produce new policies adopted by the state.

Conclusion: Where do we go from here?

Will globalization endure, and if it does, how can we make it work worldwide? Can McWorld and Jihad be reconciled? Do we need alternatives to the current system? Who is best qualified to make enduring reforms that are catalyst for peaceful change?

The corporate world as well as big powers today expect globalization to continue; the question here is how to make it work for the poor and not just for the corporate conglomeration. Corporate-driven globalization has not sustained the democratic imperative of social and economic development. As Benjamin Barber noted, the high-tech commercial world lends itself to a new form of "control and manipulation, and to skewed, unjust market outcomes, as well as greater productivity. The consumer society and the open society are not quite synonymous" (1992). Democracy has been limited to the polling booths, but people have had no say over the economic systems and institutions which affect their lives; it is rather corporations and the international financial institutions that rule, not the governments.

the states involved enjoy good relations with one another; but when the flow diminishes and the political environment deteriorates, these tensions often reach their peak. Therefore, acquisition and protection of critical water supplies is shaping the way we understand national security in our modern era; any threat to these resources can lead to a "justifiable cause of war if other means prove unavailing." Water like oil is essential for a wide range of human activities, but more than oil it is a fundamental source for human survival – drinking, bathing and sanitation, and for food production (141-142).

The growing shortage of water in many countries and the increasingly sophisticated technology available has increased the awareness of the politicians who have linked the problem of water to the political situation. Therefore, the quest for a comprehensive cooperation and diplomatic and legal approaches need to be considered in order to facilitate the equitable distribution and overall settlement of water resources, as well as solve any dispute before droughts or any other environmental problems occur such as water pollution, may it be in rivers, lakes, or oceans, which adds to the significant risks of diseases, endangering deep seabed and water habitat, valuable wildlife, biodiversity, and food sources.

Along with water pollution, air pollutants are changing atmospheric temperatures and the ozone layer due to deforestation and the burning of fossil fuels and other sources which release carbon monoxide, sulfur dioxide, nitrogen oxide, lead, soot, and dust into the atmosphere. These pollutants as they cross national borders become international concerns as

many other issues where resolutions of such concerns are no longer exclusive at the state level. Public health campaigns and the eradication of many childhood diseases meant a longer human lifespan and an ever expanding population. Statistics show that global population is growing at an alarming rate; around 1830 it was 1 billion in number; by 1930 it had doubled to 2 billion; in 1999 it reached 6 billion. At the growth rate of 1.5 percent, population is expected to double in 40 years, and by 2150 it would reach 694 billion (in Rochester 201).

This population growth creates a multitude of challenges in food production, water supply, shelter, employment, and clearing more forests for land agriculture and other commercial interests. Conflicts over natural resources, especially water and oil, have been on the rise in recent years as they are key requirements for sustaining human life and economic activities. Although 70 percent of the earth is covered with water, drinkable water is in short supply. Ninety- seven percent of the world's water is salt water; two percent is tied up in the polar ice caps, leaving only 1 percent of total water resources found in rivers and lakes available for human consumption. The potential for international conflict is heightened by the fact that 40 percent of the world's population depends on 215 river systems shared by at least two states; twelve of these are shared by at least five different states, for drinking water and irrigation (Rochester 197).

Michael T. Klare emphasized that the distribution of water in shared rivers is a chronic source of tension even under the best of circumstances. When the flow of water is relatively abundant,

recession through heavy public spending and tax and interest rate cuts and cooling the economy off at a time of inflation through the opposite measures" that the welfare state firmly took hold (Rochester 155).

So although the nation-state is still the basic unit for welfare systems, it has however lost control over its national economic policies by the growing web of economic interdependence, and can no longer pursue welfare policies that ignore the pressures of global markets. The ever-expanding markets compelled nation-based capitalist economies to open their national borders in search of an international economic imperium. Trade balance and exchange rate, the growing transnationalization of investment, production, and consumption essentially determine economic policy.

Therefore, Capital may appear to have won the class struggle, but as S. Castles and A. Davidson pointed out, "this does not lead to Fukuyama's 'end of history' rather to forms of social and political disorganization that threaten the security of the well-off and the stability of democratic states" (7). And as columnist Larry Elliot remarked, "unless the market delivers what people want: a living wage, job security, quality of life, a decent environment, dignity in old age, a thriving welfare state; then it stands to loose not just public support but its entire legitimacy" (in Robertson, 2003: 237).

States also confront limitations regarding the global management of the planet's environment; global warming, deforestation of the planet, damaging of the ozone layer, pollution of water reserves, depletion of life in the oceans and

Scientific progress, Barber explains, embodies and depends on open communication; which means that all types of technology such as computer, television, cable, satellite, and many others, are integrated and demand open societies in order to give every person access to information; "Satellite footprints do not respect national borders; telephone wires penetrate the most closed societies....secrecy and science are enemies" (58).

Globalization and the Welfare State

Nation-states, Castells argued, have become too small to handle global forces, yet too big to manage people's lives. The notion of a national welfare state, Rochester explains, is a newer creation than the national security state. The latter concerned itself with enlarging its military establishments during the two World Wars, while the worldwide depression contributed to bigger economic establishments (the welfare state) and entailed creating jobs, social security, minimum wages, and other such matters.

This concept was rooted in the Industrial Revolution, the growth of a middle class, and the advent of mass democracy in Nineteenth Century Europe, all of which produced growing demands on governments for benefits and services. However, it wasn't until the Great Depression of the 1930s when John Maynard Keynes proclaimed that "governments everywhere should actively intervene in their national economy and engage in fine-tuning, i.e., manipulate monetary and fiscal policy levers in response to whatever economic problems the country was experiencing, in particular stimulating the economy at a time of

307).

Markets are eroding national sovereignty and giving rise to international banks, trade associations, transnational lobbies, 'think tanks' such as IBM, Microsoft, CNN, BBC, and many others, all of which have major national, transnational, and international investments and agendas which influence political decisions, but none have a meaningful national identity or even breading a global consciousness. As S. Castles and A. Davidson noted, "most of the images exist only in a fantasy realm completely divorced from the lives of 80 per cent of the globe who view them," that there is a rupture between the cultural life and the lived life experienced by only the privileged minorities of some rich countries, and that most people have no direct experience of different cultures that allows them "to make sense of media grabs" (4-5).

In Rochester's words, if economics is now "a continuation of war by other means", nation-states are forced to share their power and authority with an overlapping and competing set of actors in a highly sophisticated electronic world. This e-herd, as Friedman calls them, is "in the business of collecting, presenting, and disseminating information, even if it is biased and anti-state" (Brunn in Newman 116). They use advanced information-communication technology to collect and relay events about leaders, conflicts, political corruption, economic crisis, human rights violations, and environmental issues; draw on opinions and images to build allegiances across national borders, exercising considerable constraints on governments and influencing decisions and policies made by the state.

seem to traverse and permeate state's borders undermine its central role in redistributing income, as well as have less control over the resources that individuals possess.

Mario Vargas Llosa noted that "through democratization, globalization has expanded the horizons of individual liberty" (in Robertson, 2003:251). States have to share power not only among themselves through multinational institutions and transnational corporations, but also with their own people. Nation-states as created by the Westphalian Treaty no longer hold the monopoly of power; more and more they are being shared by a plurality of sources that traverse national boundaries and compete for authority, pacts and alliances.

In the contemporary international system, national security has taken a new meaning no longer equated exclusively with military issues; it has been broadened to include economic, ecological, and welfare issues. These issues involve a host of state and non-state actors such as the international governmental organizations (IGOs), nongovernmental organizations (NGOs), and multinational corporations (MNCs), which have multiplied since the end of the Cold War, and all attempt to affect the foreign policy process. As Henry Kissinger noted, "the traditional agenda of international affairs, the balance among major powers, the security of nations, no longer defines our perils or our possibilities...Now we are entering a new era. Old international patterns are crumbling: old slogans are uninstructive; old solutions are unavailing. The world has become interdependent in economics, in communications, in human aspirations" (in Viottti and Kauppi

of war and why it continually recurs, he identifies the real or underlying causes of why nations are moved to war are fear, interest, or honor (in Viotti and Kauppi 57-58).

The struggle for power, the pursuit of interests and the emotional attachment to one's belief system continue to live in our era of globalization. The past should be the guide for our future; people in all times will always be attached to their culture, language, and home. That's why, Friedman says, globalization affects geopolitics but it will never end it; in that it raises the costs for the McDonald's countries to "use war as means to pursue honor, react to fears or advance their interests" (250). In his Golden Arches Theory, he holds that globalization influences geopolitics not only in raising the cost of warfare through economic integration but also in many other ways. "It creates new sources of power, beyond the classic military measures of tanks, planes, and missiles, and it creates new sources of pressure on countries to change how they organize themselves, pressures that come not from classic military incursions of one state into another, but rather by more invisible invasions of supermarkets and super-empowered individuals" (261).

This directs me to the next currently debated issue, that the state has been more and more challenged by the new levels of governance and economic activity of multilateral and transnational entities. "In the cold war, Friedman remarks, the most frequently asked question was: How big is your missile? In globalization, the most frequently asked question is: How fast is your modem?" The speed with which technology and capital

The post-Cold War era has witnessed not only a "move from a world dominated by a single chessboard, the strategic-diplomatic one, to a world dispersed into a variety of chessboards" (Stanley Hoffmann in Rochester 116), but also a transformation of the strategic-diplomatic gameboard itself. As Rochester noted, although inter-state wars and specifically those between great powers have declined, what we are witnessing is "force without war", the clashes and hostilities within states; the nonconventional violence and security threats posed by nonstate actors including transnational terrorists and criminal organizations and mafias which are penetrating and destabilizing the national state in a variety of contexts.

Castells goes on to point out that while drug trafficking is the most significant industrial sector in the new criminal economy, weapons, technology, radioactive materials, art treasures, human beings, human organs, killers for hire, and smuggling profitable items from anywhere to anywhere are connected through the mother of all crimes: money laundering (259). Moreover, the fast changes in military technology are undermining the state's capability to stand alone in warfare; the new notion of global, collective security is based on interests and negotiations that reshape foreign policy into different formats for each issue to be tackled.

So even though democratic principles of freedom and equality will continue to spread around the world, maybe it is too early to think humanity has put power away and lost the stomach for war. Thucydides' historical account of The Peloponnesian War could well be our account today. In his description of the nature

nations; and the League of Nations was born. World War I resulted in social upheaval, ideological conflict, and another world war. World War II, as President Franklin Roosevelt put it, would "end the system of unilateral action, the exclusive alliances, the balances of power, and all the other expedients that have been tried for centuries and have failed"(in Huntington 32). The Cold War followed in a very global way, and when it ended, it was replaced by the emergence of ethnic and civil clashes, and the new more sophisticated thermonuclear, chemical, and biological wars which shattered whatever illusions we may have had about the long awaited world peace.

Manuel Castells maintains that as the state attempts to restore legitimacy by decentralizing administrative power to regional and local levels and reinforcing centrifugal tendencies to bring citizens closer to government, it ends up increasing their aloofness toward the nation-state (243). People, as parts of the global players, seem to be in rebellion against uniformity and integration. The intensification of tribal, ethnic, and religious conflict; the prevalence of massacres and ethnic cleansing; the proliferation of nuclear and other weapons of mass destruction; the spread of terrorism all give a gloomy picture of a world in sheer chaos. As Benjamin Barber observed these are "rebellious factions and dissenting minorities at war not just with globalism but with the traditional nation-state." Nationalism which was once a force of integration and unification is now more often a "reactionary and divisive force, pulverizing the very nations it once helped cement" (59-60).

other words, they necessitate democratized political and economic systems. He maintains that democratization is a by-product of globalization, just like industrialization is its child; and its contemporary origins lie in the social and economic changes shaped by globalization (204).

Liberals have long maintained that the basic principles of democracy, competition and participation, presuppose an economic foundation whereby mass demands expressed through mass participation then formulated by elite competition, can lead to solid economic results and a better quality of life. As states become more economically developed and wealthy, the less they engage in wars against other growing democratic states due to the high costs and low benefits wars have on the economic structure.

Could there be some reason for guarded optimism here that, in this new global age, as Friedman said, no two countries which have had a McDonald's have fought a war against each other since both the winner and the looser would be destroyed should they do? Or could we be witnessing Fukuyama's "end of history?" that is, "the end point of mankind's ideological evolution and the universalization of Western liberal democracy as the final form of human government" (Fukuyama, 1989).

How many wars have we witnessed that were to be "the war that ends all wars" and to make the world safe for democracy? After World War I, President Wilson's idea of a new world order, based on moral principles and self-determination would lead to peace through the creation of a "concert for peace" which will be maintained by a partnership of democratic

on the world; that is, the most dominant cultures are becoming more dominant at the expense of many others. Benjamin Barber remarked that there are two tendencies pulling the world in opposite directions with equal strength: one McWorld tied together by technology, ecology, communications, and commerce, the other a re-creation of ancient subnational and ethnic cultures pitted against one another, "neither one offers much hope for citizens looking for practical ways to govern themselves democratically" (53). As Huntington observed "the distribution of culture in this new world reflects the distribution of power. Trade may or may not follow a flag, but culture almost always follows power" (91).

This leads me to ponder the duality of the current international order in how much weight can we still attach to the state as opposed to the market and the actors on the international scene; and whether democratization can lead to world stability if not peace.

The Politics of Globalization

Some scholars tend to see Democracy as a western gift to the world, carefully nurtured since its foundation in Classical Greece; which leads to the assumption that globalization is solely a conception of hegemons imposed on the world. However, according to Robbie Robertson, democracy did not originate in Classical Greece; the similarities between modern and Greek democracy derive from a common reliance on commerce which depend on a wider ownership of resources and wider political franchises than conquest societies require; in

depend on 'other people' carving out 'special niches' for their cultures (in Robertson 1995: 29).

Consequently, we can say that culture represents a set of "repertoires, with corresponding dispositions and competencies that are latently available and are activated by individual actors, according to the demands of the situation in which they find themselves. These repertoires may reflect different cultural sources and can therefore be multicultural in composition" (André Droogers in Gort, Jansen, and Vroom 16).

The notion of globalization involves then the simultaneity and the interpenetration of what are conventionally called the global and the local or the universal and the particular. When CNN, the internet, satellite television, and many other transnational companies invade people's imagination and borders, they are being domesticated and interpreted at the local level.

However, some scholars maintain that not all cultures are capable of assimilating other cultures without loosing their own identity, and this can be an overwhelming and threatening experience to those who fear loosing the stability and certainty of their traditions. Hence, "healthy glocalization is the ability of a culture, when it encounters other strong cultures, to absorb influences that naturally fit into and can enrich that culture, to resist those things that are truly alien and to compartmentalize those things that, while different, can nevertheless be enjoyed and celebrated as different" (Friedman 295).

Consequently, globalization can be either an enriching experience, or as some critics charge, a kind of cultural genocide

should be transcended and combined, and instead of looking at one or the other, we should focus on the ways in which both of these tendencies have become features of life in the new world, and the expectation of uniqueness has become increasingly institutionalized and globally widespread. Global localization or glocalization refers to the "construction of increasingly differentiated consumers and the invention of consumer traditions" (29).

In other words, with the expansion of global capitalism, we are not moving towards the homogenization of culture, rather to the awareness of the expansive scope of the cultural diversity in local cultures, because as Mandaville noted, "homogeneity of practice also produce a curious inverse side-effect: localizing the global can also at times serve to globalize the local. The channels which open spaces of local political community to the global outside can also be appropriated by those communities in order to export their own notions of the particular" (36). As Appadurai puts it, "the globalization of culture is not the same as its homogenization, but globalization involves the use of a variety of instruments of homogenization (armaments, advertising techniques, language hegemonies, clothing styles, and the like), which are absorbed into the local political and cultural economies, only to be repatriated as heterogeneous dialogues of national sovereignty, free enterprises, fundamentalism, etc." (in Mandaville 36).

Hannerz also remarked that for locals, diversity "happens to be the principle which allows all locals to stick to their respective cultures" at the same time, cosmopolitans largely

the interlacing of social events and social relations 'at distance' with local contextualities" (in Robertson 1995: 26). Events that occur at a distance are now being experienced instantaneously through the new information highway and influencing local identities. However, as Ulf Hannerz noted, "this does not mean the emergence of a world culture but rather the perforation of cultural contexts in which they were not socialized" (in J. Gort, H. Jansen, and H. Vroom 15).

Giddens seems to ignore the "complex intercultural relations that necessarily arise from the very processes it identifies, globalization is not a one-way path from the West to the rest" (Mandaville 31); and as one critic argued, "while [Giddens] may claim that globalization does not involve the crushing of non-Western cultures he does not seem to realize that such a statement requires him to theorize the issue of 'other cultures'. His suggestion that there is no Other in a globalized world apparently absolves him from undertaking such a task. He fails to understand that it is only in a (minimally) globalized world that a problem of 'the Other' could have arisen. What he apparently doesn't see is that a view of the world as marked by unicity can coexist with a view of the world as a place of others – indeed that such recognition is central to the conceptual mapping of the global circumstance" (in Mandaville 32).

Roland Robertson also counters that the intersection of presence and absence is "insightful and helpful" but implies an "action-reaction" relationship which does not fully capture the complexity of the "global-local" theme. He argues that the debate about global homogenization versus heterogenization

"Westernization" with "progress" alluding to non-Western, traditional cultures being out of "modernity" and backward.

R. Anderson, R. Seibert, and J. Wagner remarked that "the chief oversight of the modernization theory is its failure to appreciate the political dimensions of human choice in traditional settings...While people everywhere are inclined to accept the beliefs and perspectives with which they were reared, they are everywhere capable of revising and criticizing these traditions when they no longer seem to fill their needs." The differentiation in rhetorical styles people use to justify their motives and actions whether they are rationalistic, traditional, or religious, does not in any way eliminate the rational calculation in the decision making process. Therefore, when looking at another culture, people tend to see the 'other' as being more deterministic and arbitrary compared to our rational self; in the sense that our actions are "guided by reason...tempered by personal freedom" while those of the 'other' are "simple, stereotyped, and unreflective." 'We' do something because we 'think', while 'they' do it because they 'don't' (xxii-xxiii).

As demonstrated earlier, in our era of globalization, people are being exposed to a great deal of lifestyles and possibilities which are affecting the way they understand and construct their identity. Anthony Giddens calls for a rejection of the notion of society as a cleanly demarcated entity, and maintains that "in a general way, the concept of globalization is best understood as expressing fundamental aspects of time-space distanciation. Globalization concerns the intersection of presence and absence,

as components of an international polity. The central functions of the nation-state will become those of providing legitimacy for and ensuring the accountability of supra-national and subnational governance mechanisms" (in Castells 304).

Hence, is globalization creating a global cultural homogenization or are people becoming more assertive of their own cultures? Furthermore, are people so different from one another that we can look at each culture in isolation, or does culture really reveal the dialectical relationship between us and the others therefore is the result of power inequity?

Cultures are interwoven in the dynamic processes of change, when one group's tradition clashes with another group's, conflict arise. Differences between civilizations perceived or otherwise, frame the issue of cultural identity and reveal the dialectical relationship between us and the others. Samuel Huntington observed that, "people define themselves in terms of ancestry, religion, language, history, values, customs, and institutions...culture and cultural identities are shaping the patterns of cohesion, disintegration, and conflict in the post-Cold War world" (20-21). The fundamental source of conflict in the new world, he maintains, is not ideological or economic rather it is a clash between groups or nations of different cultures, or to use his term, between different "civilizations".

However, this argument is charged with conceptual classifications such as "Westernization," modernization," "progress," "orientalism," "traditional," which divide people according to "fault lines" placing them in boxes mired in stagnation. This Western ethnocentrism has led many to confuse

to the existence of a complex multitude of global connections; the second contends that the existence of these global connections does not necessarily entail some form of universalism; and third, that despite the global nature of these connections, people's lives are embedded in a myriad of particular locations and circumstances. He argues that "these three themes converge on a recognition that in the modern world, communities and solidarities have to be grasped as a dialectical moment, as a sense of participation both in large scale global processes and in particular circumstances" (in Mandaville 21).

Consequently, while nation-states seem to be loosing their power, they have not really lost their influence. People still live in closed worlds, the territorial state continues to be the dominant form of political organization in the minds of people everywhere; even in the case of dissatisfied 'ethnic' groups, their goal generally is to get control of national governments or to separate and create their own. States and their boundaries remain a powerful source of identity in the modern world, especially at the level of the individual, and his/her participation in daily routine actions, which will continue to link them with the idea of sovereignty (Newman 71).

P. Hirst and G. Thompson acknowledge that states continue to be vitally important for regulating and policing the more diversified societies that are emerging, "the emerging forms of governance of international markets and other economic processes involve the major national governments but in a new role: states come to function less as sovereign entities and more

controlling and preserving its boundaries is brought into focus.

Some scholars believe that the stretching of social and economic relations across space and time has destabilized and weakened the nation-state. Huntington maintains that while states remain the primary actors in world affairs, they are also suffering losses in sovereignty, functions, and power. International institutions and powerful international bureaucracies now operate directly on individual citizens. In short, state borders have become increasingly permeable, and state's power and authority has been considerably weakened (35). Conversely, A. Amin and N. Thrift argue that "globalization does not represent the end of territorial distinctions and distinctiveness; rather it means an added set of influences on local economic identities and developing capacities" (in Newman 71).

Instead of being the end of geography, globalization then requires for us to reinterpret it away from the economic mapping of the world in terms of state territories, towards a more complex notion of states and localities integrated into the global economy. Political and social boundaries have not really disappeared; rather they have been reconstituted around and across long-established ones. People continue to experience a steady interconnectedness across geographical, cultural, and other divides even as they seek to maintain their distinctiveness and separateness from other individual communities.

In his attempt to locate political space under these changing conditions, R.B.J. Walker identified three transformations in the existence of our political identity/community: the first is related

to be molded within the confines of one nation or as D.P. Moynihan puts it, even if a fraction of these ethnic groups "were to seek to become nations, the potential for conflict would be enormous." He states that there is "an inherent contradiction between two basic principles of the United Nations (UN): the principle of national sovereignty and that of the self-determination of peoples" (in Castles and Davidson 12).

The distinction made here between the nation and the ethnic group can be very ambiguous in that there have been several views and definitions of the 'ethnic' depending whether we look at the Anglo-American or the Continental European literature; consequently, maybe there need to be a separation between the concept of a nation and that of the state, thus a disconnection between nationality and citizenship. Still, in a world of migrants and ethnic groups, this entails reconciliation between the individual and the collective and a new notion of state borders (Castles and Davidson 24).

Anssi Paasi noted that boundaries do not limit themselves to landscapes and line demarcations; they manifest themselves in social and cultural practices and are instruments of social control and the communication and construction of meanings of identities. They link the past, present, and future together as they construct continuity for social interaction(in Newman 72). But when the existing landscape is reshaped and transformed by the actors within it and their interconnection with other actors outside of it; allowing for further spatial mobility of people, goods, money, ideas, technology, and other assets, the effectiveness of the state's authority and legitimacy in

century 'national industrial society', these are: society, state, and nation. 'Society' referred to an economic and social system based on rational (as opposed to traditional or religious) principles within a bounded national territory; 'state' referred to a political system based on secular (and usually democratic) principles capable of regulating economic and political relations and change; and 'nation' referred to a 'people' defined on the basis both of belonging to the territory of the state and having a common cultural and ethnic background. Politics, the economy, social relations and culture were all congruent as they all took the nation-state as their main point of reference (6-7).

Another vital distinction is the one between citizenship and nationality or as Castles and Davidson indicated, between "the notion of the 'citizen' as an individual abstracted from cultural characteristics and that of the 'national' as a member of a community with common cultural values." They maintain that the nation-state is the combination of a political unit that controls a bounded territory (the state) with a national community (the nation or people) that has the power to impose its political will within those boundaries, and that "citizenship is meant to be universalistic and above cultural difference, yet it exists only in the context of a nation-state which is based on cultural specificity – on the belief in being different from other nations" (12).

However, when we examine the world as it is today, there are 200 nation-states in the world yet over 6000 languages – language being one of the indicators of a cultural community – hence conflict is bound to arise when different ethnic groups are

Transnational non-governmental organizations such as Amnesty International, Greenpeace, and Médecins Sans Frontières challenge state activities and its legitimate role to uphold the 'rule of law' within its territory as part and parcel of its sovereignty; they criticize and often attempt to interfere in situations of torture, detainment without trial, nuclear testing, and refusal to grant access to those offering humanitarian aid.

On the other hand, existing territorial states have become an amalgamation for economic interests and social identities within an intensely competitive, integrated yet unstable world economy. International corporations have gone beyond state boundaries to recruit labor and move them across borders, and the notion of the 'supra-state' such as the European Union, are both forcing a new form of political community based on a wider framework that of a 'global civil society'.

However, as Mandaville argued, if we are to think that such "apparent inclusivity is highly democratic...there is also the sense in which such 'universalism' can be read as a form of exclusion which, by its assumption of homogeneity, negates difference" (13). The integrity of the state is then challenged by those excluded groups classified under gender, sexuality, religion, ethnicity, and who are seeking their inclusivity under the notion of citizenship.

Stephen Castles and Alastair Davidson observed that globalization broke the territorial principle, the nexus between power and place. Referring to the work of Lapeyronnie et al., 1990, they draw attention to the need of making a distinction between three elements that evolved in nineteenth and twentieth

Castles and Davidson 6); however this system has not been able to give meaning to people's lives that's why they increasingly seek meaning through particularistic identities based on ethnicity, religion, regionalism or nationalism and this explains why many contemporary conflicts are not concerned primarily with 'rational' economic and social interests (Castles and Davidson 6).

Because globalization allowed for a higher mobility of people, Friedman noted, it has forced countries around the world to adapt to this new concept of multiculturalism and having to deal with problems of race and ethnicity. Consequently, one may ask if the social and political construction of national identities can take place without linking it to the concepts of territory and boundaries, and how can we understand the new relationship between the state and its political community, i.e. its citizens, in these transformative times.

Peter Mandaville noted that "the citizen is intrinsically linked to the state insofar as it is only the state which can bestow this status upon an individual" (12); this implies the notion of inclusion and exclusion in the sense that there are those considered to be citizens with rights and obligations as opposed to those who are non-citizens. The state has also traditionally served an important function that of the ethical in that it provides protection and social justice for its citizens (13). Both these structures have been challenged by the process of globalization.

As for the ethical function of the state, globalization threatens the very essence of the Westphalian system: state sovereignty.

system.

Globalization, Cultural Identity, and the State

Today, globalization is regarded as one of the most important determinant of the human condition. Nicos Poulantzas noted that "what is specific to the capitalist state is that it absorbs social time and space, sets up the matrices of time and space, and monopolizes the organization of time and space that become, by action of the state, networks of domination and power. This is how the modern nation is the product of the state" (in Castells 243).

Manuel Castells maintains that globalization has changed this paradigm as it challenges the state's ability to capture historical time through the appropriation of tradition and the construction and reconstruction of national identity. Identities are originated from dominant institutions and become identities only when and if social actors internalize them and construct their meaning around this internalization.

In these global times, people are being exposed to diverse possibilities. The expansion, speed, and availability of international trade and global mass media are exposing foreign cultural products and services, different perspectives and experiences at the local level; migration and people moving their cultures across borders, are all causing changes in local cultures, values, and traditions; producing multiple, fragmented, and cosmopolitan identities which can undermine national identity.

Castells argued that "our societies are increasingly structured around a bipolar opposition between the Net and the Self" (in

new form of global integration will enable humans to co-operate more meaningfully with each other, because according to the Kantian concept of "pacific federation", cooperative relations between democratic states will lead to the creation of a community of interest based on a "cosmopolitan law which adds material incentives to moral commitments", and that is why they renounce the option to use force in their mutual interactions (Doyle in Viotti and Kauppi 233-244).

Whether we tend to agree with one or the other, globalization is an ongoing process and its key feature is integration. It's the integration of all people living within the boundaries of a certain space into the political community and their political equality as citizens which make up the essence of a nation-state; and although this seems to be a democratic ideal few nations have reached, it has not been without its share of violent change.

Thomas Friedman observed, "it is the inexorable integration of markets, nation-states, and technologies to a degree never witnessed before, in a way that is enabling individuals, corporations, and nation-states to reach around the world farther, faster, deeper, and cheaper than ever before, and in a way that is enabling the world to reach into individuals, corporations, and nation-states farther, faster, deeper, cheaper than ever before. This process of globalization is also producing a powerful backlash from those brutalized or left behind by this new system" (9).

According to this definition, there are three key actors in this process: the state, the global market, and the individual. How they interact with each other helps us better understand the

However, humans have always adopted several strategies to ensure their survival and well-being; they have migrated, traded, conquered, and technologically innovated. Therefore, globalization is not only about the role of technology in stimulating change; globalization is also about human interconnections that have slowly enveloped humans since the earliest times as they globalized themselves (Robbie Robertson 2003:6). From the agricultural revolution to the industrial revolution, technological changes altered the way humans produced and transformed the nature of human societies, but human interconnectiveness granted these revolutions a substantial dimension as it gave their strategies new forms and scopes thereby generating new dangers and challenges. As interconnections increased and took global dimensions, trade prospered and the power and influence of trading classes increased accordingly. Commerce led to democratization which empowered people to act and transform class structure as well as ensured that modernity was more attainable; but the process of democratization can be hindered by the dominant elite in its desire to monopolize its potential and reorient globalization towards more exclusive strategies.

Slowly, globalization came to mean different things for different people; for analysts angered at the contemporary power and influence of transnational entities, globalization has become the bête noir that is homogenizing the world, destroying its diversity, and marginalizing its peoples' hard-won democratic rights (Robbie Robertson 2003: 3). For others, the

surrounding the term itself; there seems to be however a set of 'clusters' of definitions according to the perspective or issue area from which the definition emanates. This cluster might include economic processes, political processes, world culture processes, and global society processes. Therefore, we may say that globalization is a "multidimensional process" and has a common element across most of the prevailing approaches identified as an 'epochal shift'; the idea being that "all societies, stimulated by the forces of global change, are taking on 'new' forms," and this brings to focus the idea of "profound discontinuity" as opposed to the idea of "fundamental continuity" (Louise Amoore et al. in Gills 15-16).

Hence, although there are many definitions, what we need to recognize is that globalization is not a new process that followed the Cold War; it would be easy to miss its historical and social dimensions if we focused only on its modern strategy and power. What is new today is the all embracing character of global relationships (technological, economic, social and political) and the speed of reaction through the media and electronic network markets, what some scholars call the "Convergence Phenomenon" which has allowed increasing links between economies of the world, where organizations of different countries transact business in a world market not demarcated by national boundaries and trade barriers. This has also resulted in economic and political integration with the creation of the "supra-state" such as the European Union (EU), the Association of Southeast Asia Nations (ASEAN), and the North American Free Trade Agreement (NAFTA).

conceptions of the 'political' and its position in the new international system.

Globalization Defined

Globalization has been the buzz-word since the 1990s with an ever-growing diverse literature about its scope and dimension. Anthony McGrew noted that it refers to "the multiplicity of linkages and interconnections between the states and societies which make up the modern world system. It describes the process by which events, decisions, and activities in one part of the world can come to have significant consequences for individuals and communities in quite distant parts of the globe".Globalization then implies a process which covers most of the globe and operates worldwide, at the same time it implies intensification at the levels of interaction and interdependence between states and societies; these two trends explain the stretching and deepening of this global process. Waters defines it as a "social process in which the constraints of geography on social and cultural arrangements recede and in which people become increasingly aware that they are receding", and Anthony Giddens says globalization is "action at distance" (in Hay and Marsh 21-22). More importantly, it's where "the proto-typical citizen of the fin du siècle needs to be 'agile', 'rapide', 'mobile', 'adaptative', 'inventive', 'competitive', 'self-reliant' and 'self-motivated', 'self-monitoring', 'self-governing', 'efficient' and 'effective'" (Ian Douglas in Gills 110).

What needs to be highlighted here is that the debate on globalization is obscured by a "pervasive conceptual fuzziness"

backlash against it, both the durability of nation-states and the rise of enormously powerful nonstate actors" (xxi).

The growing challenge to state sovereignty around the world seems to originate from the inability of the modern-state to navigate between the power of global networks and the challenges raised through the increase in ethno-political conflict, the expansion of terrorism, the growth of sophisticated weaponry production, all of which undermine state boundaries and sovereignty, and make us rethink the changing nature of war and peace in the new post-Westphalian world order.

One may wonder whether global security lives in paradise, or whether democracy will enable nation-states to move into a self-contained world of laws and rules, and where transnational negotiation and cooperation can lead to the realization of Kant's "perpetual peace." Globalization seems to be the world of competitors whether they are friends or foes, everyone fears not the other as much as the rapid change created by that other we cannot see, touch, or feel.

The contemporary international system offers some intriguing and complex impediments to the historical Westphalian state. What is this system? How does it challenge the state's sovereignty and security? How do the motivations, intentions, and actions of the actors on the international arena help us understand the outcome of the developments and changes occurring on the global scene? And how far do these developments defy the nation-state's ability to act? This paper will attempt to answer these questions as it examines these global developments which are challenging our conventional

the one hand, it has raised the standards of living for several hundred million people in Asia; and as certain indications have shown, when countries reach a certain level of development, pressures to improve workplace and environmental conditions give those countries a confident voice on the global stage as they challenge inequities and biases of geopolitical structures. On the other hand, international capital movements, impelled by market sovereignty, have created new inequalities of every variety as they concentrate the benefits of growth upon already advantaged sectors within and among societies and worsening the relative and absolute conditions of those more disadvantaged (Richard Falk in Gills 47-49).

Some scholars view globalization as a "paradigm shift" in that it involves a cultural and social shift in our value system, lifestyle, and our recognition and acceptance of the diversity of the 'other', whether it is cultural, ethnic, religious, sexual and so on.

Hence, if we look at globalization as being the new international system, it is not the only thing influencing events in today's world. As Thomas Friedman noted, "what is new is the system, what is old is power politics, chaos, clashing civilizations, and liberalism;" they are all part of the new world order and "the interaction between this new system and all these old passions and aspirations make this process a very complex one...Under the globalization system you will find both clashes of civilization and the homogenization of civilizations, both environmental disasters and amazing environmental rescues, both the triumph of liberal, free-market capitalism and a

competition under capital mobility and the 'law of one price', the proliferation of foreign direct investment, the increase in intercontinental migration, and the emergence of a 'global information society'. Everything from the rise of neoliberal transnational technocracy to crises of governance, ecology and citizenship, from the fragmentation of institutions and institutional boundaries, to decolonization, democratization, pluralism and sub-nationalism" (in Gills 110).

It is these characteristics that make up the dynamic process of globalization; however with these changes come instability and people feeling anxious about their well-being and security.

To understand the present, we need to examine the past and its impact on current events. A pivotal moment in human history was the Treaty of Westphalia signed in 1648 which ended the Thirty Years War in Medieval Europe, and brought about a new world order through the creation of the state system deemed to establish peace and stability. This system defined state sovereignty within a political space by the institution of citizenship, and conceived such concepts as state's interests, security, and power in determining its behavior and the making of its foreign policy. According to many scholars, globalization is transforming this Westphalian paradigm by changing the notion of state territoriality from state-restrictive to transnational space. State control over space and time is increasingly bypassed by global flows of capital, goods, services, technology, communication, cultural penetration, and information.

Economic globalization has brought about mixed results. On

Globalization And the Challenges to State Sovereignty and Security

Aida DAHER*

John F. Kennedy said, "If a free society cannot help the many who are poor, it cannot save the few who are rich." In today's global economy, democracy cannot live in a sea of poverty, and as capital and corporations move across national borders to wherever costs are lowest and profits highest, nation-states, far from increasing regulations to eliminate the effects of destructive competition, must instead progressively dismantle the little regulation they already have in order to stay internationally competitive.

The permeability of national borders has tremendously increased in the face of electronic commerce and other technology-driven innovations which have rendered the territorial state more susceptible to external influences. As Ian Douglas observed, it's "the ascendance of the 'stateless corporation', the emergence of the trillion dollar '24-hour, integrated global financial market-place', the sharpening of

*Academician and researcher

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2005

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Nassim EL-KHOURY ..... **Dr. Michel NEHME**
Dr. Adnan AL-AMIN ..... **Dr. Hassan MNEIMNE**
Dr. Ilham MANSOUR ..... **Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• Globalization and the challenges to state sovereignty and security ..... *Aida DAHER* 250

• Le contrôle de constitutionnalité des actes administratifs: Experience des Conseils d'Etat libanais et Francais ... *Wassim WEHBE* 214

Resumés

• *Dr. Fredric MAATOUK*
- ***La zoologie de la connaissance politique en Israël*** ***152***
• *Dr. Michel YAMMINE*
- ***L'Etat palestinian perdu entre les atermoiements*** ***150***
Américains, le rejet Israëlien et l'impuissance Arabe
• *Ihsan MORTADA*
- ***Le projet du retrait de Ghaza du point de vu Israëlien*** ***148***

Summaries

• *Dr. Fredric MAATOUK*
- ***Zoologie of politic knowledge in Israël*** ***144***
• *Dr. Michel YAMMINE*
- ***The palestinian nation: between the American*** ***142***
procrastination and the Israëli reject and the arabic failure
• *Ihsan MORTADA*
- ***The project of withdrawal from ghaza in a*** ***140***
strategic Israëli view

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANESE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO